MAG
332.1 M7/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المكتبة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود، بنوك ومالية

الموضوع:

مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري

من إعداد الطالب:
بلوافي مَحمد

تحت إشراف الدكتور:
بن بوزيان محمد

اللجنة المناقشة:

أ.د بندي عبد الله عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور شريف نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور زياني الطاهر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور شعيب بغداد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية/ 2005-2006

إهـــــداء

- إلى والديا.
- إلى أعز الأهل والأقارب.
- إلى كل الأصدقاء.
- إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل.

الفـــــــهرس

الفهرس.
قائمة الأشكال والصور.
مقدمة عامة

الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري

مقدمة.....01
المبحث الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاح المالي لسنة 1986.....01
- المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري.....03
- المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.....05
- المطلب الثالث: البنك الوطني الجزائري.....05
- المطلب الرابع: القرض الشعبي الجزائري.....06
- المطلب الخامس:بنك الجزائر الخارجي.....07
- المطلب السادس: بنك التنمية الجزائري.....07
- المطلب السابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....09
- المطلب الثامن: بنك التنمية المحلية.....10

المبحث الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري منذ 1986.....10
- المطلب الأول: الأسباب الدافعة للإصلاح.....11
- المطلب الثاني: أهم الإصلاحات في مرحلة الأزمة.....13
1- الإصلاح النقدي لعام 1986.....13
2- قانون 1988 لاستقلالية البنوك.....17
3- قانون النقد والقرض 90-10.....18
3-1 مبادئ قانون النقد والقرض 90-10.....19
3-2 أهداف قانون النقد والقرض 90-10.....22

المبحث الثالث: المنظومة المصرفية وبرامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.
- المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 24
- المطلب الثاني: أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 1994-1998.....25
- المطلب الثالث: إجراءات تحقيق أهداف البرنامج.....26

المبحث الرابع: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.....27
- المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.....27
- المطلب الثاني: القوانين الصادرة خلال سنتي 2003 و2004 للإصلاح البنكي.....30
- المطلب الثالث: مساهمات البنوك في الاقتصاد.....34
خاتمة.....36

الفصل الثاني: استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي

مقدمة.....37

المبحث الأول: الانترنت.....38
- المطلب الأول: نشأة الانترنت.....38
- المطلب الثاني: مفهوم شبكة الانترنت.....41
- المطلب الثالث: شبكة (WEB) العالمية..... 41
- المطلب الرابع: استخدام الانترنت.....42

المبحث الثاني: البنوك الالكترونية
- المطلب الأول: مفهوم البنوك الالكترونية وتطورها.....43
- المطلب الثاني: مميزات البنوك الالكترونية.....45
- المطلب الثالث: أنواع البنوك الالكترونية.....47
- المطلب الرابع: نظام التحويلات المالية الالكترونية.....47
- المطلب الخامس: بروتوكول الحركات المالية الالكترونية الآمنة.....49
- المطلب السادس: الأهمية العملية والاقتصادية للبنوك الالكترونية.....50
- المطلب السابع: متطلبات البنك الالكتروني.....50
- المطلب الثامن: واقع البنوك الالكترونية.....52
- المطلب التاسع: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الالكترونية.....54

المبحث الثالث: التجارة الالكترونية.....55
- المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية.....55
- المطلب الثاني: أنماط التجارة الالكترونية.....57
- المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية.....61
- المطلب الرابع: واقع التجارة الالكترونية.....64

المبحث الرابع: وسائل الدفع الالكترونية.....65
- المطلب الأول: بطاقات الائتمان.....65
- المطلب الثاني: النقود الالكترونية.....73
- المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية.....75
- المطلب الرابع: البطاقة الذكية.....76

المبحث الخامس: الأدوات الحديثة لتسويق الخدمات المصرفية.....78
- المطلب الأول: أجهزة الصراف الآلي.....78
- المطلب الثاني: الهاتف المصرفي.....79
- المطلب الثالث: النظم المصرفية المباشرة مع العملاء.....80
- المطلب الرابع: الانترنت المصرفي.....80

خاتمة.....81

الفصل الثالث: تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري

مقدمة.....82

المبحث الأول: لمحة عن الانترنت في الجزائر.....83
مكانة الجزائر في عالم الانترنت.....89

المبحث الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر.....93
المبحث الثالث: النظام الجزائري للمقاصة عن بعد.....95
المطلب الأول: تعريف نظام المقاصة عن بعد.....95
المطلب الثاني: أهداف نظام المقاصة عن بعد.....96
المطلب الثالث: مبادئ عمل النظام المركزي للمقاصة عن بعد.....96
المطلب الرابع: وظائف النظام المركزي للمقاصة عن بعد.....98
المبحث الرابع: متطلبات عصرنة البنوك الجزائرية.....101
- المطلب الأول: مواكبة احدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.....101
- المطلب الثاني: تنويع الخدمات المصرفية.....103
- المطلب الثالث: الارتقاء بالعنصر البشري.....104
- المطلب الرابع: تطوير التسويق المصرفي.....104
- المطلب الخامس: مواكبة المعايير الدولية.....105
- المطلب السادس: تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي...108

المبحث الخامس:تطور التجارة الالكترونية في الجزائر.....109
- المطلب الأول: أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....110
- المطلب الثاني: المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....111
- المطلب الثالث:استفادة الاقتصاد الوطني من اعتماد التجارة الالكترونية.....113
خاتمة.....114

الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية

مقدمة.....115
المبحث الأول: الدراسة الميدانية.....116
- المطلب الأول: موضوع الدراسة.....116
- المطلب الثاني: العينة المقصودة.....116
المطلب الثالث: تحليل النتائج.....117
1- ملكية البنوك التي شملتها الدراسة.....117
2- شبكات الربط ما بين الوكالات والمديرية العامة.....117
3- استخدام الوكالات للانترنت.....118
4- مزودي الوكالات البنكية بالانترنت.....119

5- توظيف إطارات الإعلام الآلي في الوكالات البنكية.....119
6- مستويات مختلف إطارات الإعلام الآلي الموظفة في الوكالات البنكية.....120
7- الوكالات التي تواجه صعوبات أثناء استخدام الانترنت.....120
8- الصعوبات التي تواجه الوكالات أثناء استخدام الانترنت.....121
9- مواقع البنوك التابعة لها الوكالات المدروسة.....121
10- توفر شبكات الدفع الالكتروني للموزعات الآلية.....123
11- توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية.....125
12- الوسائل الأكثر استعمالا في عمليات السحب النقدي.....127
13- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودوره في تسريع وتيرة عصرنة النظام المصرفي الجزائري.....128

المبحث الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية.....129
خاتمة.....130
الخاتمة العامة.....131
قائمة المراجع.....135
الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يلخص ما أسفرت عنه عملية تأميم البنوك الاجنبية في الجزائر	02
(2-1)	تطور الديون الخارجية الجزائرية للفترة 1985-1993	13
(3-1)	خاص المؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر سنة 2004	28
(4-1)	المصارف الخاصة أو المختلطة التي تم ترخيصها بمقتضى قانون النقد والقرض	30
(1-2)	استخدام الانترنت في العالم وفي مختلف الجهات لسنة 2002	42
(2-2)	عدد الأوربيين المتعاملين عبر قنوات الصرفة الالكترونية 1999-2004.	53
(3-2)	إنفاق دول أوربية على نوات الصرف الالكترونية	53
(4-2)	المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الالكترونية	54
(5-2)	القيم الوسيطة للتجارة الالكترونية بدول مجلس التعاون	65
(6-2)	أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات المصرفية	71
(7-2)	عدد البطاقات البنكية في العالم لسنة 2002	73
(1-3)	يوضح تطور الانترنت في الجزائر للفترة 1994-2000	85
(2-3)	ترتيب مجموعة من الدول من حيث عدد الممونين بالانترنت	91
(3-3)	ترتيب الدول العربية من حيث عدد مستعملي الانترنت	92

قائمة الأشكال والأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	صور التجارة الالكترونية	58
(2-2)	عائدات التجارة الالكترونية ما بين المؤسسات (1996-2002)	60
(3-2)	مصدري البطاقات المصرفية	70
(4-2)	أطراف التعامل في بطاقة الائتمان	72
(1-3)	عدد الهيآت المشتركة في الإنترنت في الجزائر	84
(2-3)	توزيع عدد الهيآت المشتركة من كل قطاع لسنة 1999	85
(3-3)	هندسة النظام الجزائري للمقاصة عن بعد	100
(1-4)	توزيع ملكية البنوك التي شملتها الدراسة	117
(2-4)	توزيع الوكالات التي لها ارتباط بالشبكة المحلية	117
(3-4)	توزيع استخدام الوكالات للانترنت	118
(4-4)	توزيع مزودي الوكالات البنكية بالانترنت	119
(5-4)	توزيع توظيف إطارات الإعلام الآلي في الوكالات البنكية	119
(6-4)	توزيع إطارات الإعلام الآلي الموظفة في البنوك حسب المستوى	120
(7-4)	توزيع الوكالات التي تواجه صعوبات أثناء استخدام الانترنت	120
(1-8-4)	الصعوبات التي تواجهها الوكالات أثناء استخدام الانترنت	121
(2-8-4)	توزيع مختلف الصعوبات التي تواجهها الوكالات أثناء استخدام الانترنت	121
(1-9-4)	البنوك الجزائرية التي لها موقع على شبكة الانترنت	122
(2-9-4)	توزيع البنوك الجزائرية التي لها موقع على شبكة الانترنت	122
(10-4)	توزيع أنواع مواقع البنوك الجزائرية على الشبكة	123
(1-11-4)	توفر شبكة الدفع الالكتروني والموزعات الآلية في الوكالات البنكية	124
(2-11-4)	توزيع توفر شبكة الدفع الالكتروني والموزعات الآلية في الوكالات البنكية	124
(12-4)	الوكالات البنكية التي في طور انجاز الربط بشبكة الدفع الالكتروني	124
(1-13-4)	توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية	125
(2-13-4)	توزيع توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية	125
(1-14-4)	أنواع البطاقات البنكية المستعملة	126
(2-14-4)	توزيع أنواع البطاقات البنكية المستعملة	126
(1-15-4)	أنواع البطاقات البنكية الدولية المستعملة	126
(2-15-4)	توزيع أنواع البطاقات البنكية الدولية المستعملة	127
(1-16-4)	ترتيب الوسائل الأكثر استعمالا في عمليات السحب	127
(2-16-4)	توزيع ترتيب الوسائل الأكثر استعمالا في عمليات السحب	127
(17-4)	دور انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في تسريع وتيرة عصرنة البنوك الجزائرية	128

مقدمة

عامة

مقدمة عامة:

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أهمها التطورات التكنولوجية، خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، كما ظهرت إلى الوجود أفكار اقتصادية جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها، من بين هذه الافكار نجد العولمة الاقتصادية أو فكرة القرية العالمية.

ومن الأسباب الرئيسية التي أفرزت أو أوجدت ظاهرة العولمة نجد التقدم غير العادي في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية واللاسلكية تطورات رهيبة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد العالمي كعامل من عوامل إختيار الزمن الضروري لإتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية.

فالانترنت هو أحد أبرز هذه التقنيات الحديثة التي أصبحت مقسمة بين مختلف دول العالم المتطور منه والمتخلف، والتي تعتبر إمبراطورية أخرى على امتداد التاريخ، فشبكة الانترنت تغطي كامل مساحة الكرة الأرضية من القطب الشمالي الى القطب الجنوبي، وتمتد خيوط اتصالاتها عبر عشرات الاقمار الصناعية، ولكن الانترنت تبقى مع ذلك اصغر إمبراطورية بمقياس الوقت الذي تستغرقه رحلة المعلومات عبرها والتجوال في ارجائها، فإنتقال المعلومات في الانترنت يتم بسرعة الضوء وبصورة شبه فورية.

ادى انتشار استخدام الانترنت على المستوى العالمي الى تقليل المسافات وزيادة سرعة الاتصال مع كافة جنسيات العالم دون ادنى عناء أو شقاء، ونتيجة ذلك أصبح هناك الكثير من المواقع على شبكة الانترنت التي تقوم بتقديم خدمات سواء مجانية أو بمقابل، أو بعرض منتجات لها أو للغير بهدف البيع او طلب منتجات معينة بهدف الشراء، وأصبح هناك توسع في هذا المجال أدى الى انتشار التجارة الالكترونية بشكل موسع سمح للأفراد بالقيام من المنازل بعمليات البيع والشراء وغير ذلك الكثير من العمليات التجارية.

ومع ازدياد عمليات التجارة الدولية الالكترونية اصبح هناك الكثير من رؤوس الاموال الضخمة التي يتم استثمارها في هذا المجال، وصار هناك احتياج كبير لوجود نوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة، لا تتقيد بمكان معين او بوقت معين كالبنوك التقليدية، وعليه نشأت فكرة البنوك الالكترونية وهي الفكرة الامثل التي تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة الالكترونية الدولية لما لها من مميزات كبيرة.

فالبنوك الالكترونية تستطيع القيام بكافة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية وبالتالي هي تساعد رجال الاعمال على القيام بكافة أعمالهم التجارية الالكترونيا دون ان يعانو من طريقة عمل البنوك التقليدية، وأصبح هناك التوقيع الالكتروني والنقود الالكترونية والتوثيق الالكتروني المعترف به دوليا، كما أصدرت مختلف الدول القوانين الوطنية الخاصة بها والتي تعترف فيها بقانونية التوقيع والنقود الالكترونية والتوثيق الالكتروني والبنوك الالكترونية.

وفي ظل هذه التطورات المتسارعة فإن صناعة الخدمات المصرفية تواجه تحديات كبيرة وجديدة في نوعها، تتمثل في زيادة المنافسة بشكل كبير وإجتياح الثروة التكنولوجية للعالم في الوقت الراهن، الى جانب صعوبة التنبؤ بالمناخ السياسي والاقتصادي الدولي، لذا نجد أن مستقبل الخدمات المصرفية والمالية يعتمد على ربطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واتجهت البنوك إلى استحداث تشكيلة من الخدمات الجديدة، مع ابتكار وسائل تعمل على انسياب الخدمات المصرفية من البنك نحو العميل بسهولة ويسر وكفاءة بما يلاءم احتياجات ورغبات العملاء من ناحية وتحقيق المر دودية من ناحية أخرى، كما واكبت وسائل الدفع هذا التطور التكنولوجي، فتعددت انواعها وأشكالها وأصبحت على درجة كبيرة من الاهمية في تسوية المعاملات المختلفة، ومن أهم هذه الخدمات المصرفية نجد البطاقات الائتمانية وأجهزة الصرف الآلي، الهاتف المصرفي والتحويل الالكتروني للاموال

ونظرا لهذه التحولات التي شهدها العالم المصرفي، وكذا دخول الجزائر اقتصاد السوق، وانضمامها في القريب العاجل للمنظمة العالمية للتجارة، أضحى لزاما على البنوك الجزائرية في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية من تغيرات ان تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والاجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومها الشامل اهم المجالات التي تبرز الاهمية البالغة للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالانتقال الى عصر المعلومتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط.

- **الإشكالية:**

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية التي عالجها هذا البحث في سؤال أساسي ألا وهو:

ما مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري؟

ويتفرع هذا السؤال الى أسئلة جزئية بنيت عليها إشكالية البحث وهي:

- ما مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات في الجزائر؟
- كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات على البنوك؟
- ما هو واقع البنوك الالكترونية والتجارة الالكترونية في الجزائر؟
- ما هي أهم المجهودات المبذولة في عصرنة النظام المصرفي الجزائري؟

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف أهمها:

- التعرف على اهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للاقتصاد بصفة عامة، وبالنسبة للنظام المصرفي بصفة خاصة.
- إعطاء صورة عن أحدث المعاملات البنكية الالكترونية.
- تحديد دور الفجوة الرقمية في زيادة الفارق بين العالم المتقدم والعالم
- تسليط الضوء على أهم مشاريع عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

- المساهمة في التحسيس بأهمية إعتماد التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية في مواكبة الركب.

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في إعطاء صورة حقيقية عن واقع استغلال تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية، وتحديد اهم الانعكاسات الايجابية على مردودية البنوك التجارية من جراء إعتماد شبكة المعلومات في تقديم الخدمات المصرفية ، وكذا تسليط الضوء على أهم الخدمات المصرفية الالكترونية محليا ودوليا.

- **منهج الدراسة:**

للإجابة عن إشكالية البحث وإثبات صحة أو نفي الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فاستعملنا المنهج الوصفي في إعطاء صورة عن النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال الى الوقت الحالي، وفي تأثير تكنولوجيا المعلومات على النظام المصرفي عموما والنظام المصرفي الجزائري خصيصا، وعن واقع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، أما المنهج التحليلي فاستعملناه في تحليل مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي

- **أسباب اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- لتوضيح أهمية استغلال تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي.
- للدور الكبير الذي تلعبه البنوك الالكترونية في إنجاح التجارة الالكترونية.
- نقص الاهتمام بالموضوع رغم أهميته.
- إعطاء وصف حقيقي عن مدى تخلف البنوك الجزائرية في مجال الصيرفة الالكترونية.

- **الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها في تزويد هذا الموضوع، والتي تشترك مع الموضوع في بعض أجزائه الرئيسية هي:

- وافي ميلود، "واقع وأفاق البنوك الالكترونية – دراسة حالة الجزائر" جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتسيير سنة 2004، وهو عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، حول إشكالية "ما هي العراقيل التي تأخر من تطبيق نظام البنوك الالكترونية في البنوك الجزائرية، وما هي الاستراتجيات التي يجب إتباعها لتطبيقها الفعال؟ ".
- د.إبراهيم بختي"دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق- دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- سنة 2002.بإشكالية حول كيفية وتبيان استخدام الانترنت في أنشطة واستراتجيات المؤسسة، وما يقدمه لها من ميزات تنافسية وفرص متاحة، وتأثير الانترنت على وظيفة التسويق بالمؤسسة، كما وضح أن المقاربة الثنائية بين المؤسسة والتطور التقني أمر حتمي للبقاء في السوق المحلية وتوسيعها واقتحام السوق الدولية بأقل جهد ممكن.

- **محتويات الدراسة:**

موضوع بحثنا يدور حول "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"، ومن أجل الالمام بالموضوع من جميع نواحيه تطرقنا له من خلال اربعة فصول متناسقة كما يلي:

- الفصل الاول: "النظام المصرفي الجزائري"، نحاول من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة تاريخية عن تطور النظام المصرفي الجزائري، وذلك بالتطرق إلى هيكل النظام المصرفي قبل الإصلاح المالي لسنة 1986، والى الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري بعد سنة 1986، مع تسليط الضوء على قانون القرض والنقد 90-10 وعلى أهم مبادئه وأهدافه، والى المنظومة المصرفية وبرامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، وفي الأخير نتطرق إلى واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.

- الفصل الثاني:" استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي"، من خلال هذا الفصل نحاول تقديم آخر المستجدات في النظام المصرفي نتيجة التطورات التكنولوجية واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذالك بإعطاء لمحة تاريخية عن الانترنت واستخدماتها والتطرق للبنوك والتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة، فالأدوات الحديثة المستخدمة في تسويق الخدمات المصرفية.
- الفصل الثالث: " تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"، فمن خلال هذا الفصل نحاول إعطاء لمحة عن تاريخ وواقع الانترنت في الجزائر بصفة عامة ، والوقوف على اهم المشاريع التي تعمل على تطويرها وتوسيعها، وعن مدى استغلال النظام المصرفي الجزائري لها، وتطرقنا لمشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية ومتطلبات العصرنة، والنظام الجزائري للمقاصة عن بعد والى تطور التجارة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات اعتمادها ومدى استفادة الاقتصاد الوطني منها.
- الفصل الرابع: "دراسة ميدانية حول مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية"، حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل نتائج استبيان قمنا به، هدفه استنتاج واستخلاص مدى تجاوب البنوك الجزائرية واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات وكذا تماشيها مع أحدث التقنيات المصرفية، واستعمالها لأدوات الدفع الالكتروني.

الفصل الأول:

النظام المصرفي الجزائري

مقدمـــــــة:

إن الأسس التي قام عليها النظام المصرفي الوطني عند نشأته هي نفسها التي قام عليها النظام الاقتصادي الوطني ككل، حيث كان يرتكز على التخطيط المركزي المبني على قواعد النظام الاشتراكي، أين تكون ملكية وسائل الإنتاج بالكامل للدولة، وبالتالي فإن كل القرارات الإستراتجية تتخذ بطريقة إدارية أي بيروقراطية، وعلى نفس المنوال فإن جميع البنوك التي ظهرت بعد تأميم القطاع البنكي كانت بنوك عمومية، أي أنها ملك للدولة، ومنه فإن كل القرارات المتعلقة بالنظام البنكي كانت تتخذ بطريقة إدارية.

فلم يكن للبنك الحرية في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة، وإنما يمول المشاريع المحددة في الخطة الاقتصادية، فهكذا كانت القرارات التمويلية ترتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بقياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروع، فالدائرة النقدية والبنكية لها علاقة كبيرة بالدائرة الحقيقية التي تقوم على مبدأ التخطيط الكمي، كما أن قرارات التمويل التي تقوم بها البنوك كان اتخاذها يتم خارج البنك.

نحاول من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة تاريخية عن تطور النظام المصرفي الجزائري، وذلك بالتطرق إلى هيكل النظام المصرفي قبل الإصلاح المالي لسنة 1986، والى الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري بعد سنة 1986، مع تسليط الضوء على قانون القرض والنقد 90-10 وعلى أهم مبادئه وأهدافه، والى المنظومة المصرفية وبرامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، وفي الأخير نتطرق إلى واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.

المبحث الأول: هيكل النظام المصرفي قبل الإصلاح المالي لسنة1986:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا[1]، وقد سعت الجزائر إلى تأميم النظام البنكي الأجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني يمول برامج ومشاريع التنمية الوطنية، ومن الأسباب التي دعمت هذا المسعى هو رفض البنوك الأجنبية القيام بتمويل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، في حين أنها كانت تفضل تمويل المؤسسات ذات حالة مادية جيدة وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وهكذا لم يعد البنك

(1) الطاهر لطرش : تقنيات البنوك- ص 178

المركزي قادر على التحكم والسيطرة على هذه البنوك وإلزامها على القيام بتمويل الاقتصاد الوطني.

إن أول خطوة لتأسيس نظام تمويل وطني هي إنشاء البنك الوطني الجزائري بتاريخ13 ديسمبر1962[1]، والصندوق الجزائري للتنمية ب07 ماي1963، وكان هيكل نظام التمويل الوطني يشبه هيكل نظام التمويل السوفيتي الذي يتميز بوجود بنك تمويلي قوي ومهيمن وبعدها تم إنشاء بنك متخصص في تمويل السكن وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، وبعدها يأتي قرار إنشاء عملة وطنية مستقلة في عام 1964هي الدينار الجزائري، وفي عام 1966 تم قرار تأميم البنوك الأجنبية، والذي من خلاله تم تأسيس بنوك وطنية تهدف لتمويل التنمية الوطنية، وهو ما يلخصه الجدول(1-1).

الجدول(1-1): يلخص ما اسفرت عنه عملية تأميم للبنوك الاجنبية في الجزائر.

البنوك الاجنبية			البنوك الجزائرية بعد عملية التأميم			
العدد	اسم البنك	عددها	عدد الفروع	اسم البنك	سنة التأميم	الاختصاص
01	القرض الصناعي والتجاري	04	68	البنك الوطني الجزائري BNA	1966/06/13	• الزراعة • عمليات القرض الداخلي لجل القطاعات
02	القرض العقاري الجزائري التونسي	53				
03	بنك باريس وهولندا	02				
04	البنك الوطني للصناعة والتجارة الافريقي	09				
05	بنك الجزائر	01	31	القرض الشعبي الجزائري CPA	1966/09/29	* العمليات المصرفية مع الخارج.
06	البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر	22				
07	الشركة المارسيلية للقرض	08				
08	القرض الليوني	10	25	بنك الجزائر الخارجي BEA	1967/10/01	العمليات الخاصة بـ: - السياحة - الصناعة - الحرفيين - المهن الحرة
09	الشركة العامة	06				
10	بنك بركلي	03				
11	قرض الشمال	03				
12	البنك الصناعي والمتوسطي	03				

المصدر: د.ساهل سيدي محمد، افاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الاشارة الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005.

[1] القانون رقم 62 -144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962.

المطلب الأول:البنك المركزي الجزائري

في 01 جانفي 1963 تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية تحل محل بنك الجزائر، وتتمثل في إنشاء البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالاستقلال المالي وبالشخصية المعنوية، وتتجسد الرغبة في ضمان استقلالية واستقرار إدارة البنك المركزي الجزائري في الطريقة التي يتم من خلالها تعيين الأعضاء الذين يشكلون مجلس إدارته، حيث يتم تعيين محافظ البنك بمرسوم من رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير الاقتصاد[1]، وكذلك بالنسبة للمدير العام الذي يعين بمرسوم من رئيس الدولة، وباقتراح من المحافظ موافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية[2].

أما مجلس الإدارة فيتم تعيينهم بمرسوم من رئيس الدولة، ولايمكن وضع حد لمهامهم خلال مدة ولايتهم المحددة بثلاث سنوات ، ويتكون مجلس إدارة البنك المركزي بالإضافة إلى محافظ البنك والمدير العام من[3]:

- أربعة إلى عشر مستشارين، يتم اختيارهم نظرا للمهام العليا التي يمارسونها سواء في الإدارات الاقتصادية والمالية للدولة أو في الهيآت العمومية وشبه العمومية المتخصصة في ميدان القرض أو المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.
- من اثنين إلى خمسة مستشارين يتم اختيارهم حسب خبرتهم المهنية، لا سيم في ميادين الفلاحة والتجارة والصناعة.
- من اثنين إلى ثلاث مستشارين يمثلون الهيآت العمالية، يتم اختيار احدهم من بين مستخدمي البنك المركزي الجزائري.

من خلال هذه التشكيلة، يتضح بأن ممثلي القطاعات الاقتصادية متواجدون بهذه الهيأة، وهذا ما يساعد على وجود نقاش عريض حول المصالح الاقتصادية الوطنية الكبرى، في إطار التوجيهات المحددة من طرف الدولة.

وفي إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962[4]، وبموجب المهام المكلف بها البنك المركزي الجزائري، يتضح بان هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك

---

[2]- انظر المادة 9 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
[3]- انظر المادة 15 من القانون الاساسي للبنك المركزي.
[4]- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي – ص 127.
[4]-القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962.

وبالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص إلا في حالة الاستثناءات التي تقتضيها المصلحة الوطنية، وقد وكل البنك المركزي بكل المهام التي تختص بها كل البنوك المركزية في جميع دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وإلغائها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله.

وبما انه بنك البنوك فإن هذا يجعله مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة مما يحتم عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

كما يمكن إدراج هذه الصلاحيات في إطار المهمة الشاملة المخولة للبنك المركزي الجزائري، والمتمثلة في السهر في مجال النقد والقرض والصرف على خلق الظروف الأكثر ملائمة من اجل تطور منتظم للاقتصاد الوطني والمحافظة عليها بترقية استعمال كل الموارد المنتجة للبلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، وقد جعلت هذه الصلاحيات من البنك المركزي المحور الحقيقي للنظام المصرفي بصفته بنكا احتياطيا وجهازا للإدارة ومراقبة القرض.

حدد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري العمليات المنشئة للنقد التي يمكنه القيام بها، فبالإضافة للعمليات على الذهب والعملات الأجنبية يسمح القانون الأساسي للبنك بإعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة، كما يمكنه قبول إدخال السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية للبنك[1] ، غير أن قابلية ترشيحها كانت تخضع لشرط وهو أن يكون الهدف من هذه القروض تطوير وسائل الإنتاج، بناء العمارات السكنية، وكذلك تمويل بعض الصادرات، ولكي يتم قبول هذه السندات كان يجب أيضا أن تحمل ثلاث إمضاءات.

وفيما يتعلق بالمساعدات التي يقدمها البنك المركزي للدولة فإنه يقدم للخزينة العمومية مكشوفات على حسابها الجاري بيد أن هذه التسبيقات حدد سقفها بين 3.5% إلى 5 % من قيمة الجباية العادية للدولة التي ظهرت في الحساب الختامي للميزانية.

---

[2]- انظر المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بخصم الكمبيالات والديون المضمونة المسجلة لأمر حسابات الخزينة والتي تكون مستحقة خلال ثلاث أشهر.

فإذا كانت سنة 1963 تعد سنة شروع البنك المركزي الجزائري في نشاطه، فإن البنوك الأجنبية قد تابعت ممارسة نشاطاتها، ولكن بوتيرة ضعيفة إلى حين تأميمها بين 1966 و1967 ، وقد تميزت هذه الفترة الممتدة بين 1963 و1967 بتغيير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الاستعمار، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد عرفت إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية الذي أصبح فيما بعد البنك الجزائري للتنمية[1].

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C-N-E-P)

أسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 [2] بموجب القانون 64-227 ، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق مخصص لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات وهي تمويل البناء، والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي إطار هذه العمليات فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

و ابتداءا من عام 1971 ، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له، بحيث انه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق، قد زاد من ادخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية، وفي إطار سياسته الاقراضية في مجال السكن فإن الصندوق يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن، أو لشراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

المطلب الثالث: البنك الوطني الجزائري (B-N-A):

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، كأول بنك تجاري في الجزائر المستقلة، وقد جاء عوض مجموعة من البنوك الأجنبية، حيث ادمج إليه كل من[3]:

---

(1)- محمود حميدات- مرجع سابق -ص 127.
2- الطاهر لطرش – مرجع سابق- 187.
3-شاكر القزويني -محاضرات في اقتصاد البنوك – ص156.

المطلب الخامس: بنك الجزائر الخارجي (B-E-A)

تأسس البنك الخارجي في أول أكتوبر سنة 1967 بموجب الأمر 67- 204، وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، ليحل محل خمسة من البنوك الأجنبية وتتمثل في[1]:

- القرض الليوني في 12 أكتوبر 1967.
- الشركة العامة سنة 1968.
- قرض الشمال سنة 1968.
- البنك الصناعي للجزائر والمتوسط سنة 1968.
- بنك باركليز سنة 1968.

ويقوم البنك الخارجي الجزائري بكل مهام البنوك التجارية، ولذلك يمكنه جمع الودائع التجارية، وتخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج، وذلك بتمويل التجارة الخارجية بمنح القروض للاستيراد، وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

كما يقوم البنك الخارجي الجزائري بتمويل قطاعات أخرى، ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى، مثل سونا طراك وشركات الصناعات الكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى، عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي[2]، كما هو الحال بالنسبة لبقية البنوك.

المطلب السادس: بنك التنمية الجزائري (B-A-D)

تأسس بنك التنمية الجزائري في 07 ماي 1963، وأدمجت إليه أربعة مؤسسات كانت تقدم الائتمان متوسط الأجل وهي:

- القرض العقاري.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والإيداع.
- صندوق أسواق الدولة.

كما انضمت إليه مؤسسة خامسة تقدم الائتمان طويل الأجل هي:

---

[1]- شاكر القزويني – مرجع سابق- ص156.
[2]- الطاهر لطرش – مرجع سابق- ص190.

- صندوق التجهيز وتنمية الجزائر.

إن الإطار القانوني الذي وضعه القانون 62- 441 والمتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بدأ بفقد فعاليته تدريجيا، فقد تمت إزالة شرط تحديد تسبيقات البنك المركزي للخزينة بنسبة 5 %[1] خلال السنة المالية 1966، وقد تغير القطاع المصرفي الجزائري تغيرا كليا، ومن خلال الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بالصفات التالية[2]:

- التمركز
- تغلب دور الخزينة.
- إزالة تخصص البنوك التجارية.

وقد حدد الإصلاح المالي لسنة 1971رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وطرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وتتمثل في[3]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

وتقوم كل المؤسسات العمومية بفتح حسابين لها في البنك التجاري الذي حددت فيه عملياتها المالية، فالحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار، والحساب الثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

فبالنسبة للحساب الأول (حساب الاستثمار)، فتقوم البنوك بمنح قروض الاستثمار للمؤسسات العمومية التي سجلت في الخطة التي يحضرها البنك الجزائري للتنمية، وتكون

---

[1]-انظر المادة 53 من القانون 62-441 المتعلق بإنشاء القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
[2]- محمود حميدات – مرجع سابق- ص 133.
[3]- الطاهر لطرش- مرجع سابق – ص 182.

هذه القروض مضمونة من طرف الدولة، متمثلة في الخزينة العمومية التي تقوم بالتسديد في حالة عدم وفاء البنوك بالتزاماتها.

و فيما يخص الحساب الآخر(حساب الاستغلال)، والمخصص لقروض الاستغلال، بحيث يستلزم على المؤسسات العمومية تقديم مخططا سنويا للتمويل، وما يميز هذا النوع من القروض هو عدم كفالتها من طرف الدولة.

تجدر بنا الإشارة إلى أن الإصلاح المالي لسنة 1971 أدى إلى تعاظم دور وزارة المالية للمنظومة المالية والمصرفية، وهو ما يقابله تقلص في دور البنك المركزي الجزائري عن التحديد المباشر للسياسة النقدية وأصبح عرض النقود تابع لمتطلبات الاقتصاد، وصار إصدار النقد لصالح الخزينة العمومية.

وفي سنة 1978 تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الاجل وأصبحت الخزينة تقوم بتمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل، وهذا ما أدى إلى تقلص دور البنوك وتعاظم دور الخزينة العمومية.

فانطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، مع تغير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي، كما مست هذه الإصلاحات المنظومة المصرفية، بحيث تمت إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، وأسس مصرفان تجاريان جديدان هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية[1].

المطلب السابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B-A-D-R)

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206-82، والذي أسس تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، فهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع الجارية أو لأجل، وتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل وقد تخصص هذا البنك للقيام بالوظائف التالية[2]:

- تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع .
- تمويل الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

---

[1]- بلعزوز بن علي – محاضرات في النظريات والسياسات النقدية – ص 175.
[2]-محمود حميدات، مرجع سابق، ص134.

- تمويل الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

المطلب الثامن: بنك التنمية المحلية (B-D-L)

تأسس بنك التنمية المحلية بمقتضى المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30 افريل 1985، ويعد آخر بنك تجاري تأسس قبل الإصلاحات، و ناتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، ويقوم البنك بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات و الهيآت العامة المحلية، ومن أهم الوظائف لهذا البنك هي تمويل[1] :

- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- عمليات الرهن.

من خلال دراستنا للنظام البنكي الجزائري في الفترة ما قبل سنة 1986، فقد اتضح أن هناك خلل على مستوى تنظيم هذا الجهاز، ويرجع هذا الخلل إلى عدم التوافق الموجود بين عمليات تمويل التنمية وأولوياتها وبين اعتبار البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم أي مؤسسة للعمل بفعالية من اجل ضمان استمرارها وتطورها، وهذا ما دفع بالسلطات إلى التفكير في إدخال إصلاحات على النظام البنكي، كما أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها وفشلها في تحقيق المهام المرجوة منها.

المبحث الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري منذ 1986:

ان تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أدى إلى حدوث انعكاسات على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وان الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي اوجب على الحكومات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1986، ثم إصلاح 1988 والمتعلق باستقلالية البنوك، ووصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض و النقد، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه، وخلق سوقا نقدية بين مختلف البنوك.

[1]- محمود حميدات- مرجع سابق – ص 135.

فقد انخفضت الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 38 % وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات[1].

ج- ارتفاع المديونية الخارجية:

لكون أن نموذج التنمية المتبع في المخطط الرباعي الأول(1970-1973) والمخطط الثاني (1974- 1977) القائم على الصناعات المصنعة والذي يتطلب أموال ضخمة، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء للمصادر الخارجية من اجل الحصول على موارد مالية إضافية لتمويل هذه البرامج، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية، وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لجأت الجزائر كغيرها من الدول التي وقعت في فخ المديونية إلى مؤسسات النقد الدولية، طالبة المساعدة للخروج من ورطتها، ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية مقترحة شروط مجحفة لتقديم المساعدة، وتسهيل عملية جدولة هذه الديون.

ففي الفترة الممتدة ما بين 1970 و1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير مناسبة بالنسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980-1985، حيث انخفضت المديونية إلى 14 مليار دولار سنة 1984، قدرت المديونية الخارجية لسنة 1970 بحوالي 0.95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار سنة 1980، أي أنها تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة ، إما خدمات الدين انتقلت من 0.05 مليار دولار سنة 1970 إلى 3.9 مليار دولار سنة 1980 أي تضاعفت بـ 84 مرة، وقد بلغت الديون الخارجية سنة 1985 قيمة 19.8 مليار دولار[2].

أما في الفترة الممتدة مابين سنة 1985 إلى 1993 تميزت بالانخفاض الكبير لأسعار البترول خاصة في سنوات 1989- 1990 – 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، مما أدى إلى ارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل كما يوضح الجدول(1-2)

---

[1]-بلعزوز بن علي، نفس الرجع السابق،ص177

[2]- بلعزوز بن علي- مرجع سابق – ص 178.

الجدول (1-2): تطور الديون الخارجية خلال الفترة الممتدة 1985- 1993.

الوحدة: مليار دولار

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر: بنك الجزائر، نشرية سنة 1996.

وفي ما يخص خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة في هذه المرحلة (1991- 1992- 1993) فقد بلغت على التوالي: 9.5 مليار دولار، 9.3 مليار دولار، وأكثر من 9 مليار دولار، حيث سجلت نسب خدمات الدين ارتفاعا قياسيا قدرت بـ: 73.9 % سنة 1991 76.5 % سنة 1992 ، و82.2 % سنة 1993[1].

ومن جراء الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، سعت الحكومات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية، انطلاقا من قانون 1988 المعدل والمتمم لقانون 1986، وغير ذلك من الإصلاحات التي مست مختلف قطاعات الإنتاج ومؤسسات الخدمات.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات في مرحلة الأزمة

إن كل ما سبق أن تطرقنا له من أسباب في حدوث الأزمة ألزم على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية.

1- الإصلاح النقدي لعام 1986:

أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية تحت ضغط أزمة النفط الخانقة هو إصدارها لقانون بنكي جديد، والمتمثل في قانون القرض والبنك، بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986[2]، بحيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وحدد هذا القانون مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية

---

[1]-بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص181.

[2]- قانون رقم86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

المتداولة، ومراقبتها وفقا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، مستعملة آليات وأدوات نقدية لإحداث التوسع والانكماش المطلوب.

ووفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي ومؤسسات القرض يعدان مؤسستين عموميتين، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف، كما إن رأسمال البنك المركزي والمؤسسات القرضية مملوكان للدولة أو لبعض أعضاءها بالمفهوم الوارد في القانون المتعلق بالأملاك الوطنية.

فيعتبر بنكا كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنية والاحتراف وأساسا تقوم بالعمليات التالية[1]:

- تجمع الأموال من الغير وتودعها مهما كانت المدة الزمنية وتحت أي شكل كان.
- تمنح قروض مهما كانت المدة أو الشكل.
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول.
- تضمن وسائل الدفع.
- تقوم بعملية التوطين والقيد والبيع، وحراسة وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي.

وفي إطار هذا القانون يقوم البنك المركزي بالمهام التالية:

- يتابع وينفذ المخطط الوطني للقرض كما هو معروف بنص المادة (26).
- يوازن ويراقب بوسائله الملائمة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني باعتباره بنك امتياز في الإصدار النقدي.
- مساعدة الخزينة العامة.
- يضمن مركزية تسيير وتوطين احتياطي الصرف.
- يختص بالعمليات الخارجية الواردة على الذهب، ويمنح رخص التصدير والاستيراد المتعلقة به وبالمعادن النفيسة الغير مدمجة في المنتوجات الصناعية.
- يعمل على توفير الظروف الملائمة لاستقرار العملة والسير الحسن للبنوك.

---

[1]- محفوظ لعشب – الوجيز في القانون المصرفي الجزائري – ص 38.

- وضع الأدوات اللازمة لتسيير السياسة النقدية، بما فيها تحديد سقف سعر إعادة الخصم المفتوح لمؤسسات القرض.

كما أن المشرع الجزائري قد نظم النظام المصرفي بالقانون الصادر في 19 أوت 1986، الذي أكد على مجموعة من الممارسات المطبقة ومنها:

- امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي الجزائري نائبا عن الدولة.
- عمليات سحب النقود أو استبدال الأوراق المالية المتداولة بكافة صورها.

فلا يمكن معارضة البنك المركزي أو الاحتجاج ضده فيما يتعلق بالخسارة أو السرقة أو إتلاف أو حجز القطع النقدية التي يصدرها، ويساهم البنك المركزي في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية ويقيم أثارها على التوازن الخارجي للاقتصاد وعلى الاستقرار النقدي.

وفيما يخص مؤسسات القرض المتخصصة، فكل مؤسسة يكون قانونها الأساسي لا يسمح لها بجمع الأموال ولا بمنح قروض إلا في إطار موضوع نشاطها تعد مؤسسة قرض متخصصة، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض هذه أن تستعمل جميع الإجراءات التقنية المكرسة في النظام البنكي لتحويل الأموال بين الأشخاص، وهي تسير ودائع الادخار ضمن الشروط الخاصة بها[1].

يدخل المخطط الوطني للقرض ضمن المخطط الوطني للتنمية وذلك وفقا للقانون 86-12، والذي يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جمع مصادر النقد والأولويات في توزيع القروض، وبمقتضى المادة 26 من القانون فإن المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد ما يلي:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية المجندة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

[1]- محفوظ لعشب- مرجع سابق – ص40.

أما فيما يخص العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية فإن البنك المركزي يمكن أن يحصل على ترخيص عن طريق التنظيم ليتعاقد على قروض مع الخارج أو للموافقة على الاقتراض لدى مؤسسات مالية أو مصرفية دولية وهذا في إطار القواعد التشريعية والتنظيمية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني للقرض.

وعن العلاقة مع الزبائن فإن القانون المصرفي حافظ بشكل واضح على ضمان امن الودائع والسر المصرفي لا سيما في المادتين 36- 39، كما أن لكل شخص أن يتحصل على فتح اعتماد ضمن الشروط المقررة في المادتين 40- 41، بحيث أن مساعدة المؤسسات يجب أن ترتبط بالأهداف المقررة في المخطط الوطني للقرض.

وأخيرا يمكن تلخيص أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها هذا القانون في النقاط التالية[1]:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، وان كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القرض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

[1] - بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص 183.

2- قانون 1988 لاستقلالية البنوك:

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها تتماشى وهذه القوانين، كما انه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 [1]، المعدل والمتمم للقانون 86-12.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية[2]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا ما يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداءا من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمر دودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وكنتيجة إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك، والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمر دودية، وعلى اعتبار أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة

---

[1]- قانون رقم 88- 06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988. المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالقرض والبنك.
[2]-بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص184.

المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية.

3- قانون النقد والقرض 90-10 :

صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ابتداءا من 12 يناير 1988، إن هذا القانون قد أرسى القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية للدولة.

ويعد القانون رقم 90- 10 الصادر في 14 افريل 1990[1] والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس الاعتراف بأهمية النظام البنكي، آخذا بعين الاعتبار الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988 ، كما حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأداءه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيريه وشروط ممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي، كما يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و يعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات ولا تجدد مدة ولايتهم إلا مرة واحدة ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح[2].

يتكون مجلس القرض والنقد طبقا لأحكام القانون (90- 10) المتعلق بالقرض والنقد من[3]:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.
- ثلاث موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.

غير أن الامرية الرئاسية رقم 01- 2001 قد عدلت تشكيلة مجلس النقد والقرض ونصت في المادة 43 على أن المجلس يتكون من:

---

[1] قانون 1990-10المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.
[2] - محمود حميدات – مرجع سابق – ص 142.
[3] محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية2004،ص47.

- أعضاء مجلس إدارة البنك.
- ثلاث شخصيات يختارون على أساس كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والمالي ويعين هؤلاء بمرسوم رئاسي.

ومن أهم صلاحيات مجلس النقد والقرض نجد:

- باعتبار مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمتع بشراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، ويقوم بتحديد ميزانية البنك، وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات.
- باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود، ويحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية، ويسير السياسة النقدية، كما يضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها ذلك، ويحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبته، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و45 من قانون القرض والنقد.

1-3 مبادئ قانون القرض والنقد (90- 10) :

إن المبادئ التي يقوم عليها قانون القرض والنقد (90 -10) وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي المستقبل، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول أن نلخصها فيما يلي:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

في السابق كان النظام يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، وبالتالي كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي كانت تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيأة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

كما تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيأة التخطيط، ولكن في مثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها

السلطات النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها، كما أن تبني مثل هذا المبدأ في قانون القرض والنقد يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة هرم النظام النقدي، والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، فقد خلق هذا الأمر تدخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافها التي لا تكون دوما متجانسة.

فإعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[2]:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

---

[1]- الطاهر لطرش- مرجع سابق- ص196.
[2]- بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص 187.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:**

إن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث ابعد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتجية المخططة من طرف الدولة، وابتدءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف الآتية[1]:

- تناقص دور الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتتة على عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولكن بعد مجيء قانون القرض والنقد الغي هذا التعداد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص198.

النقدية، وبالذات في هيأة جديدة تمثلت في مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وبتفادي التعارض بين الأهداف النقدية[1].

2-3 أهداف قانون القرض والنقد:

تمثلت أهداف قانون القرض والنقد (90- 10) في النقاط التالية[2]:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

يمكن القول أن قانون القرض والنقد قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، ويعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، كما يعتبر قانون النقد والقرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي.

ثم دعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في افريل 1994 لإقامة سياسة نقدية اكبر صرامة وعليه زادت القيود على النظام المصرفي سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة، وقد طبقت عدة سياسات تسييرية أهمها:

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم.

---

[1]- الطاهر لطرش-مرجع سابق- ص 198.
[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص188.

- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر، حيث مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
- سياسة انتقائية لإعادة التمويل.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وصعوبة وتخوف من تحرير القطاع المصرفي، حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف الدولة بصفتها مالك وكعون اقتصادي، والبنك المركزي كسلطة تسيير ومراقبة.
بعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين الذي نصت عليه شروط صندوق النقد الدولي، أنشئت بنوك خاصة.

المبحث الثالث: المنظومة المصرفية وبرامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية

انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي سنة1963[1]،وهي عضو في مجلس المحافظين ، وفي لجنة الاربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق، وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر كما انها استعملت الاقساط الكبيرة، وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيأة صندوق النقد الدولي، سواء في اطار سياسات التثبيت الاقتصادي وفي اطار سياسات التعديل الهيكلي.

بعد إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول في 31 افريل 1989 ، باشر السيد (مولود حمروش) رئيس الحكومة آنذاك بإحداث إصلاح جذري مس القطاع المصرفي والنظام المالي بإصدار قانون القرض والنقد، وجاء هذا القانون بهدف ضبط السياسة النقدية

[1]- الموقع الالكتروني: مجلة العلوم الانسانية www.uluminsania.net

وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحت، فقام البرنامج على المبادئ الآتية[1]:

- إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد.
- وضع نظام مصرفي عصري يقوم على تعبئة الموارد المالية، وترشيد القروض الممنوحة باستعمال الطرق الحديثة لمتابعتها واسترجاعها.
- إعادة الاعتبار للبنك المركزي وإعطاء أهمية للسياسة النقدية.
- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا والمتغيرات الداخلية والخارجية.

واجهت الحكومة صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، ونظرا للأوضاع في هذه الفترة لم يكن هناك اهتمام بالإصلاحات، كما حاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة، خاصة ما تعلق بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية، فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة، ورغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق إلا أنها استمرت في الإصلاحات المتفق عليها.

المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي 1994 -1998

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى، وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية، وتدهور خطير في الوضعية الأمنية، نتج عنها خسائر للممتلكات والمؤسسات العامة والخاصة، ومأساة اجتماعية وفقر مدقع وبطالة في مختلف أوساط الشعب، كنتيجة لغلق المؤسسات وغلق وإفلاس وتصفية المؤسسات العمومية، وانخفاض مستوى الاستثمار المنتج، وفشل سياسة استقطاب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين، فالأولى هي مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل

[1]- كتوش عاشور، بلعزوز بن علي-واقع المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول/المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- جامعة الشلف- ص 497.

تمتد لمدة سنة من افريل 1994 إلى غاية ماي 1995 ، والمرحلة الثانية هي مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات ، من 1995 الى 1998.

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ سنة 1986، رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات (الاتفاقيات السرية) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور 1989، كما يهدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات، منها القطاع المصرفي والمالي.

المطلب الثاني: أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 1994 -1998

تمثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية[1]:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغي تحقيقه خلال الفترة.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة – الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة- مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك

[1]- كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، مرجع سابق- ص 499.

المركزي وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20 % ، مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % ، ومعدل السحب على المكشوف للبنوك عن بنك الجزائر يعادل 24%.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) ، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداءا من 1998.
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 1994- 1996، والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: إجراءات تحقيق أهداف البرنامج

إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع، اتسمت بسياسة ميزانية صارمة، ورفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد.

وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة، حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2).، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية، كما قامت بفرض نسبة 25 % كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%[1].

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي، فكانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث في سنة 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني، لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص196.

في السوق النقدية في شكل مزايدات للقروض، والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة سنة 1996.

- ضبط السياسة النقدية والميزانية بصفة محكمة، بالضغط على الطلب الداخلي بإتباع السياسة الصارمة وتعميق الإصلاحات الهيكلية.
- تطوير السوق النقدية بالزيادة والتوسيع في رأس مال البنوك.
- الاهتمام بالقطاع الخاص في إنشاء وتمويل البنوك.
- الاهتمام بالادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري متخصص في منح القروض العقارية ابتداءا من 1997.
- البدء في إجراءات خوصصة المؤسسات العمومية، ودفع الخزينة العامة لشراء ديون البنوك على المؤسسات العمومية المتبقية، عوض الاستمرار في تقديم دعم لها.
- فتح سوق التأمينات للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، وضرورة وضع نظام تأمين للودائع بغية حماية بنوك الودائع في معاملاتها مع العملاء.
- ترقية زيادة الادخار الوطني بـ 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الخام بين 1994 /1995وبين 1998/1997.

المبحث الرابع: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية

المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

في ظل الإصلاحات التي تم مباشرتها لإصلاح القطاع المصرفي تم اعتماد 15 بنكا خاصا منذ سنة 1998، فأصبح النظام المصرفي الجزائري يتكون من بنوك عمومية وبنوك خاصة على الشكل التالي:

- البنوك العمومية وتتمثل في[1]:

1- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C-N-E-P) والذي أصبح بنكا بتاريخ 06 افريل 1997.

2- القرض الشعبي الجزائري(C-P-A).

[1]- أ.دراوسي مسعود، بوزعرور عمار – ملتقى حول/المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- جامعة الشلف- ص144.

3- البنك الخارجي الجزائري(B-E-A)

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B-A-D-R)

5- بنك التنمية المحلية(B-D-L)

6- البنك الوطني الجزائري(B-N-A)

7- البنك الجزائري للتنمية(B-A-D)

8- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (C-N-M-A) تم اعتماده في 06 أفريل 1997.

جدول(1-3): خاص بالمؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر سنة 2004.

المصارف العمومية الجزائرية					
البنوك		عدد			
		المديريات	الفروع	العاملين	الحسابات
1	بنك الجزائر	-	48	3000	-
2	بنك الجزائر للتنمية(B-A-D)	04	-	420	-
3	البنك الوطني الجزائري(B-N-A)	17	169	5739	1394627
4	القرض الشعبي الجزائري(C-P-A)	17	121	4209	-
5	بنك الجزائر الخارجي(B-E-A)	18	80	4200	-
6	بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B-A-D-R)	42	300	6800	2988836
7	بنك التنمية المحلية(B-D-L)	15	153	2962	89000
المجموع					4498125

المصدر:د. ساهل سيدي محمد، افاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الاشارة الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005.ص222.

البنوك الخاصة وتتمثل فيما يلي[1]:

1- الخليفة بنك الذي تم اعتماده في 27 جويلية 1998 وتم سحب الاعتماد منه في ماي 2003.

2- بنك الصناعة والتجارة (B-C-I-A)، تم اعتماده في 24 سبتمبر 1998 وتم سحب الاعتماد منه في شهر أوت 2003.

3- البنك العمومي المتوسط (B-G-M) تم اعتماده في 30 افريل 2000.

4- C-A-B (compagnie algérienne de banque) تم اعتماده في 28 اكتوبر 1999. وسحب منه الاعتماد.

5- سيتي بنك، تم اعتماده في 18 ماي 1998.

6- بنك العرب التعاوني-الجزائر تم اعتماده في 18 ماي 1998.

7- ناتيكس بنك تم اعتماده في 27 أكتوبر 1999.

8- الشركة العامة تم اعتماده في 04 نوفمبر 1999، وسحب منه الاعتماد.

9- الريان الجزائري بنك وتم اعتماده في 08 أكتوبر 2000، وسحب منه الاعتماد في 19مارس 2006.

10- البنك العربي وتم اعتماده في 15 أكتوبر 2001.

11- بنك البركة وتم اعتماده في 03 جانفي 1990.

إضافة إلى ثلاث مؤسسات مالية مثل:

- يونيو بنك وتم اعتماده في 07 ماي 1995، وسحب منه الاعتماد.
- مونه بنك والذي تم اعتماده في 08 أوت 1998، سحب منه الاعتماد.
- البنك الجزائري الدولي والذي تم اعتماده في 21 فيفري 2000ن وسحب منه الاعتماد.

[1]- أ.دراوسي مسعود، بوزعرور عمار، مرجع سابق- ص144.

الجدول(1-4):المصارف الخاصة أو المختلطة التي تم ترخيصها بمقتضى قانون النقد والقرض

البنوك		عدد			
		المديريات	الفروع	العاملين	الحسابات
08	بنك البركة	01	11	278	-
09	بنك الجزائر الدولي	-	02	-	-
10	الشركة العربية للبنوك	-	01	-	-
11	البنك العام المتوسطي	-	01	-	-
12	البنك التجاري والصناعي الجزائري	01	15	-	-
13	سيتي بنك الجزائر	-	01	-	-
14	بنك الخليفة	01	01	-	-
15	الشركة العامة الجزائر	-	42	-	-
16	الاتحاد البنكي	-	01	-	-
17	الأمانة بنك	-	01	-	-
18	القرض الليوني	-	01	-	-
19	مني بنك	01	01	-	-
20	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحة	01	48	-	-
21	بنك الوحدة	-	01	-	-
22	ريان بنك	-	10	-	-
المجموع		05	138		

المصدر: د. ساهل سيدي محمد، افاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الاشارة الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005.ص223.

المطلب الثاني: القوانين الصادرة في سنتي 2003 و2004 للإصلاح البنكي

في إطار إصلاحات النظام المصرفي وفي الوقت الذي لا زالت البنوك العمومية فيه تعاني من الخسائر مما شكل عبئا كبيرا على القطاع المالي، قامت السلطات بتقديم السيولة بدون شروط، حيث مثلت هذه التسبيقات نصف القروض البنكية سنة 1998، وشهدت البنوك العمومية إعادة رسملتها بصفة متتالية، وهو ما مثل 4% من الناتج الداخلي سنويا ما بين

1990 و2002 ، وهو نتيجة القروض المشكوك فيها على المؤسسات العمومية، ولضعف التسيير الذي أدى بالقطاع المصرفي تحمل خسائر معتبرة.

كما أدى انهيار بنك الخليفة في بداية سنة 2003 إلى اهتزاز مصداقية البنوك الخاصة لدى الرأي العام، فمجموعة الخليفة بدأت أعمالها في استيراد الأدوية في بداية التسعينيات، ثم أنشأت بنك الخليفة، واستمرت هذه المجموعة في تنويع أعمالها فأنشأت شركة طيران دولية، وشركة إنشاءات ومجموعة شركات خدماتية بما في ذلك وكالة تأجير السيارات والمطاعم، ومحطات تلفزيون بباريس ولندن.

تميزت هذه المجموعة بغياب الشفافية، حيث لم تنشر أي معلومات تخص مصادر أموالها ولا من هم أصحابها، وإثر التدقيق والمراجعة الذي قامت به مفوضية البنوك في الجزائر توقفت شركة الطيران عن عملها لمديونيتها الكبيرة، وسحب الترخيص من بنك الخليفة بسبب العجز الكبير الراجع لتهريب الأموال إلى الخارج، وتراكم أسهم لا قيمة لها كما عين مشرف على أعمال التصفية، إضافة إلى قضية بنك الصناعة والتجارة حيث تم سحب الاعتماد منه وتعين مصف له في شهر أوت 2003.

ولتفادي وجود مشاكل من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنتي 2003 و2004، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر وتتمثل في[1]:

- الامر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث انه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من اجل تدعيم الرقابة معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية.

- القانون رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دينار جزائري، و بـ 10 مليون دينار جزائري

[1]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى حول/ المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- جامعة الشلف- ص 486.

للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار، و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

- القانون رقم 03- 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى"شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1% حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية.

كما يتسم النظام المصرفي الجزائري اليوم بـ[1]:

- وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي 1274 مليار دينار، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن

[1]- نجار حياة ، مليكه زغيب ، ملتقى وطني حول / المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- جامعة الشلف ، ص 400.

البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة بـ 40 خدمة، مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

- غياب التسويق البنكي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه البنوك لمعرفة كيف ، متى ولماذا؟ ومع من تتعامل؟.
- .ضعف الادخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية.
- توسع وامتداد المجال الجغرافي مما يعيق عملية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل.
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان.
- ضعف كفاءة العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة، مما اثر على طريقة تسيير البنوك في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير، ويتجلى ذلك في تخصيص عدد هام من المستخدمين لوظائف الدعم، أي الوسائل العامة والمحاسبة والأمانة على حساب الوظائف العملياتية التي ترتبط مباشرة بالنشاط البنكي المحض، والمتمثلة في العلاقة مع الزبائن وتسيير وسائل الدفع، مع غياب بعض الوظائف الإستراتجية الأساسية التي تمكن البنك من التأقلم مع مستجدات المحيط، كدراسة السوق ورقابة التسيير، بالإضافة إلى عدد كبير من العمال لم يتلقى تكوينا تقنيا معمقا بل مجرد تكوين ميداني لا يكفي عادة لممارسة المسؤوليات المسندة إليهم.
- نقص الوسائل المادية مقارنة بالاحتياجات الفعلية مما يحول دون التكفل السليم بالعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الآلي غير المتكيف والقليل الفعالية مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
- التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة.

كل ذلك أسفر عن فشل البنوك في قدرتها على جلب المدخرات وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها، وقد تمكنت السلطات العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات السابقة من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال هذا النظام يواجه تحديات كبيرة تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار والناتجة أساسا عن العولمة وتحرير الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: مساهمات البنوك في الاقتصاد

ان طابع اقتصاد الاستدانة السائد في بلادنا يضفي على القرض المصرفي دورا رائدا في التمويل المحلي مع وجود عاملين اثنين يحددان عرض القروض هما السيولة النقدية وكلفة القرض، فتحسن سيولة البنوك المنسجم مع استقرار أسعار الفائدة قد ساعد على الزيادة في عرض القروض بنسبة 12.5% سنة 2004 مقابل 9 % سنة 2003 وبنسبة 17% سنة 2002 وبنسبة 8.6% سنة 2001، وقد رفعت البنوك العمومية من قروضها بنسبة 24% لفائدة القطاع الخاص وبنسبة 1.6% لصالح القطاع العمومي بسعر فائدة يقدر بين 5.5% و6% بالنسبة للاستثمار و8% بالنسبة لقروض الاستغلال[1].

فالوضعية المالية لبنك الجزائر الخارجي هناك فائض في السيولة، فيكمن سبب هذا الفائض في عاملين اساسيين، فالعامل الاول يتمثل في إرتفاع ايرادات المحروقات ، كون ان بنك الجزائر الخارجي هوبنك قطاع المحروقات، اما العامل الثاني يتجسد في ضعف الطلب على القروض، ويضاف الى هذه العوامل غياب سوق مالية وبورصة متطورة قادرة على تعويض هذا الطلب الضعيف. فهكذا وجد بنك الجزائر الخارجي منذ سنتين بموارد غير مستثمرة تقدر بحوالي 200 مليار دج.

وطبقا لإرادة السلطات العمومية في تمويل المشاريع التنموية الكبرى بواسطة القدرات الوطنية، سيقوم بنك الجزائر الخارجي بتمويل متزايد لعمليات يشرع في تنفيذها المتعاملون الاقتصاديون الكبار من شبكة زبائنه و بالمساهمة في التمويل الجماعي لمشاريع وطنية هامة.

[1]- عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،ص 33.

ومن بين الاستعمالات الممكنة، توجد إمكانيات التسديد المسبق للمديونية الخارجية كلما اقتضت ذلك المصلحة وبعد التفاوض مع الشركاء، فبنك الجزائر الخارجي هو البنك الذي قدم أكثر من غيره في هذا الميدان إذ قام بتسديد 600 مليون دولار من قروض الزبائن وقروض الموردين

فنظرا للحالة التي يعرفها القرض الشعبي الجزائري ينبغي الاحتراز من تعميم ظاهرة "فائض السيولة" على كل المصارف، فالموارد التي جمعها هذا البنك سنة 2004 بلغت 330 مليار دج منها 145 مليار دج تستعمل كقروض ومبلغ 45 مليار دج تم إيداعه كاحتياطي اجباري لدى بنك الجزائر يضاف اليها يوميا 15 مليار دج بعنوان عمليات استرجاع السيولة التي يقوم بها بنك الجزائر، ويستعمل الباقي في تغطية السندات التي اصدرتها الدولة في اطار تحويل مديونية المؤسسات العمومية المحلولة، ولم يبق عندئذ الا مبلغ يتراوح بين 15 و17 مليار دج من الاموال غير المستعملة والتي لا يعتبرها القرض الشعبي الجزائري فائضا في السيولة.

فعلى الرغم من مشاهدة عودة طفيفة للبنوك الى نشاط تقديم القروض خلال سنة 2004 فإن هذا الجهد يبقى ضعيا جدا وغير كاف بالمرة بالنظر الى اهمية الموارد التي تتوفر عليها البنوك، فالزيادة الضئيلة على مستوى القروض المخصصة للاقتصاد (11.6%) في مواجهة التطور الهام جدا للادخار الداخلي منذ سنة 2000 تؤكد ضعف اقحام البنوك بصفة عامة في تمويل الاقتصاد[1].

[1]- عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 34.

الخاتمة:

إن دور البنوك الجزائرية سواء أكانت من القطاع العام او الخاص اذا لم يتم تحديثها لتصل الى مستوى ترافق به ذلك التطور الحاصل في البنوك الاجنبية بالنسبة للمعاملات مع المستثمرين وطنيين كانوا او اجانب، بتقديم افضل الشروط الممكنة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبنية على الدراسة التقنية الاقتصادية لن يكون لها مستقبل في السوق المفتوحة. كما يلعب النظام البنكي دورا اساسيا في تحريك عجلة الاقتصاد، لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، ونظرا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، ولا يمكن اهمال في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النظام البنكي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق، وعولمة مالية متزايدة سمتها الاساسية اندماج الاسواق المالية الدولية وترابطها.

فالنظام المصرفي الجزائري بحاجة الى اصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله، ويجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع تحول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي، وخلق وسائل اتصال فعالة مع المحيط الداخلي او الخارجي، ويكون هذا الاصلاح عاملا اساسيا في نجاح الاصلاحات الاقتصادية الجارية.

الفصل الثاني:
استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي

مقـــــدمة:

أدت ثورة الاتصالات و المعلومات في هذا العصر عصرا لتطورات المتلاحقة إلى ظهور تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي،نظرا لأن هذا القطاع سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية التي أدت إلـــى وجـــود كيانـــات مـــصرفية عملاقة،فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك الذي يقوم على قبول الودائع ومنح الائتمان والتطلع الى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطـــورة ومتنوعـــة وذالـــك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة متطورة ومتنوعة أدت إلى استبدال بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية اعتمادا على تقنية المعلومات والاتصال.

كما فرض دخول الانترنيت على العمل التجاري وبروز ظاهرة التجارة الالكترونية والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي على المصارف أن تستغل هذه الخدمة لتقديم خـــدمات الصيرفة الالكترونية وقد قامت بعض المصارف العربية بتقديم خدمات جديدة في مجـــال صيرفة التجزئة وأدخلت بطاقات الائتمان والصرف الآلي بالإضافة خـــدمات مـــصرفية ومالية قدمتها عبر هذه الشبكة العالمية ،وقدمت خدمات الصيرفة الالكترونية من خـــلال الكمبيوتر الشخصي والمصرف المنزلي وصيرفة الهاتف والمصرف المكتبي والمصرف الخلوي.

ففي الوقت الذي كان ينبغي على الشخص الذي يرغب بشراء او أبيـــع أســـهم أن يذهب الى سوق الأسهم أو يتصل بالسمسار أصبح بإمكانه الآن تداول الأسهم عن طريق جهاز الكمبيوتر المرتبط بالانترنيت وذالك من منزله.فيمكنه الشراء والبيع خـــلال فتـــرة قصيرة جدا.

من خلال هذا الفصل نحاول تقديم آخر المستجدات في النظام المصرفي نتيجة التطورات التكنولوجية واستخدام تكنولوجيا المعلومات .وذالك بإعطاء لمحة تاريخية عن الانترنت واستخداماتها والتطرق للبنوك والتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة، فالأدوات الحديثة المستخدمة في تسويق الخدمات المصرفية.

المبحث الاول:الانترنت

المطلب الاول: نشأة الانترنت

بدأت فكرة إنشاء شبكة معلومات من قبل إدارة الدفاع الأمريكية في عام 1969 م . عن طريق تمويل مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة ، وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من القوات المسلحة ، وسميت هذه الشبكة باسم (أربا) ARPA اختصار الكلمة الإنجليزية The Advanced Research Project Administration وكان الهدف من هذا المشروع تطوير تقنية تشبيك كمبيوتر تصمد أمام هجوم عسكري ، وصممت شبكة " أربا " عن طريق خاصية تدعى طريقة إعادة التوجيه الديناميكي rerouting Dynamic وتعتمد هذه الطريقة على تشغيل الشبكة بشكل مستمر حتى في حالة انقطاع إحدى الوصلات أو تعطلها عن العمل تقوم الشبكة بتحويل الحركة إلى وصلات أخرى[1] .

فيما بعد لم يقتصر أستخدام شبكة " أربانيت " على القوات المسلحة فحسب ، فقد استخدمت من قبل الجامعات الأمريكية بكثافة كبيرة ، إلى حد أنها بدأت تعاني من ازدحام يفوق طاقتها ، وصار من الضروري إنشاء شبكة جديدة ، لهذا ظهرت شبكة جديدة في عام 1983 م سميت باسم " مل نت " MILNET لتخدم المواقع العسكرية فقط ، وأصبحت شبكة " اربانيت" تتولى أمر الاتصالات غير العسكرية ، مع بقائها موصولة مع "مل نت " من خلال برنامج أسمه بروتوكول " إنترنيت " الذي اصبح فيما بعد المعيار الاساسي في الشبكات.

بعد ظهور نظام التشغيل " يونيكس " Unix الذي اشتمل على البرمجيات اللازمة للاتصال مع الشبكة وانتشار استخدامه في أجهزة المستفيدين أصبحت الشبكة مره أخرى تعاني من الحمل الزائد ، مما أدى إلى تحويل شبكة " أربانيت " في عام 1984 إلى

[1]-المهندس خليل جابر: www.angelfire.com/biz/kha98/maqlat_mhadrat/internet history-htm-23

مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية التي قامت بدورها وبالتحديد في عام 1986 بعمل شبكة أخرى أسرع أسمتها NSFNET ، وقد عملت هذه الشبكة بشكل جيد لغاية عـــام 1990 الذي تم فصل شبكة "أربانيت" عن الخدمة بعد 20 عام بسبب كثرة العيوب فيها ، مع بقاء شبكة NSFNET جزءاً مركزياً من "إنترنيت". وباختصار نستطيع القول ان أهـــم نقـــاط تاريخ نشأة شبكة "الانترنيت" هي[1] :

-**1969** وضعت أول أربعة نقاط اتصال لشبكة " أربانيت " في مواقع جامعات أمريكيـــة منتقاة بعناية .

-**1972** أول عرض عام لشبكة " أربانيت " في مؤتمر العاصمة واشنطن بعنوان العـــالم يريد أن يتصل ، والسيد راي توملنس يخترع البريد الإلكتروني ويرسل أول رسالة على " أربانيت " .

-**1973** إضافة النرويج وإنجلترا إلى الشبكة .

-**1974** الإعلان عن تفاصيل بروتوكول التحكم بالنقل ، إحدى التقنيات التـــي ســـتحدد " إنترنيت " .

-**1977** أصبحت شركات الكمبيوتر تبتدع مواقع خاصة بها على الشبكة .

-**1983** أصبح البروتوكول TCP/IP معيارياً لشبكة " أربانيت " .

-**1984** أخذت مؤسسة العلوم الأمريكية NSF على عاتقها مسئولية " أربانيت " ، وتقديم نظام أعطاء أسماء لأجهزة الكمبيوتر الموصولة بالشبكة المسمى(DNS)[2]

---

[1]- المهندس خليل جبران: www.angelfire.com/biz/kha98/maqlat_mhadrat/internet history-htm-23

[2] (DNS): Domain Name System

-1985 أول شركة كمبيوتر تسجل ملكية " إنترنيت " خاصة بها .

-1986 أنشأت مؤسسة العلوم العالمية شبكتها الأسرع TNSFNE مع ظهور بروتوكول نقل الأخبار الشبكية Protocol Network News Transfer جاعلا أندية النقاش التفاعلي المباشر أمرا ممكنا ، وإحدى شركات الكمبيوتر تبني أول جدار حماية لشبكة " إنترنيت" .

-1990 تم إغلاق " أربانيت " و"إنترنيت " تتولى المهمة بالمقابل .

-1991 جامعة مينيسوتا الأمريكية تقدم برنامج " غوفر" Gopher وهو برنامج لاسترجاع المعلومات من الأجهزة الخادمة في الشبكة .

-1992 مؤسسة الأبحاث الفيزيائية العالمية CERN في سويسرا ، تقدم شيفرة النص المترابط Hypertext المبدأ البرمجي الذي أدى إلى تطوير الشبكة العالمية Word Wide Web

-1993 قد ابتدأ الإبحار ، من خلال إصدار أول برنامج مستعرض الشبكة " موزاييك " ثم تبعه آخرون مثل برنامج " نتسيب " وبرنامج " مايكروسوفت " . الرئيس الأمريكي كلينتون يطلق صفحته الخاصة على الشبكة العالمية http://whitehouse.gov/wh/welcome.html

-1995 اتصل بشبكة " إنترنيت " ستة ملايين جهاز خادم و50.000 شبكة ، وإحدى شركات الكمبيوتر تطلق برنامج البحث في الشبكة العالمية.

-1996 أصبحت " إنترنيت " و " وب " كلمات متداولة عبر العالم . في الشرق الوسط أصبحت " إنترنيت " من المواضيع الساخنة ، ابتداء من التصميم الأول لشبكة وحتى اليوم ، واصبح هناك عدد من مزودي خدمة " إنترنيت " يقدمون خدماتهم .

المطلب الثاني:مفهوم شبكة الانترنت

هي ببساطة ملايين من الحاسبات والشبكات المنتشرة حول العالم، والمتصلة مع بعضها وفقا لبروتوكول TCP/IP، بواسطة خطوط هاتفية، لتشكل شبكة عملاقة لتبادل المعلومات، ويمكن لأي حاسوب شخصي متصل مع احد الحواسيب في هذه الشبكة ان يصل الى المعلومات المخزنة في غيرها من حواسيب الشبكة، وفضلا عن خدمة الوصول الى المعلومات توفر شبكة الانترنت خدمة البريد الالكتروني E-mail التي تعتبر من اسرع وسائل الاتصال الحديثة واكثرها مرونة وارخصها كلفة[1].

ولا يقتصر وجود الانترنت من الناحية المبدئية على بقعة جغرافية محددة، اذ يمكن الوصول اليها في أي مكان من العالم يتوفر فيه الحاسوب مزودة بموديم وبرمجيات الاتصال المناسبة وخط هاتفي، ولكن ينبغي الاشارة الى ان معظم هذه الحواسيب الرئيسية (المزودة) المكونة لشبكة الانترنت تنتشر في الدول الصناعية المتقدمة وفي الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص[2].

المطلب الثالث: شبكة(WEB) العالمية

تعتبر شبكة World –Wide Web (WWW) المجال الاكثر معلومات وإثارة في شبكة الانترنت، ويتجاوز عدد الحواسيب المزودة لشبكة Web حاليا 12000 حاسوب مزود، تملكها جامعات ودور نشر وشركات كبرى وغيرها، وتحتوي الحواسيب على صفحات من المعلومات تغطي مجالات شتى، وتتضمن عادة نصوصا وصورا وربما رسوما متحركة واصواتا، وهي مبوبة بطريقة تسهل الوصول اليها، وتترابط مجموعات المعلومات التي تحتويها شبكة web بحسب موضوعاتها بواسطة الوصلات التشعبية Hyperlinks، والوصلة التشعبية هي امكانية الوصول الى مجموعة من المعلومات بالنقر على كلمات ذات الوصلات التشعبية ، تكتب الكلمات ذات الوصلات التشعبية عادة بلون

---

[1]- د.علاء عبد الرزاق محمد السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الاردن عمان، 2005، ص 108.
[2]- د.علاء السالمي، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج ، عمان الاردن، 2003.

مختلف او يوضع تحتها خط ليميزها، وقد يعني الانتقال من مجموعة معلومات الى اخرى بهذه الطريقة التحول من حاسوب موجود في كندا الى آخر في نيوزلندا بمجرد النقر على مفتاح الماوس.

المطلب الرابع:استخدام الانترنت

إن توسع استخدام الانترنت يستحق إن يوصف بالتوسع النيزكي الفائق الـــسرعة، ذلك أن وتيرة النمو هذه لا توحي بالتباطؤ، حيث أن مختلف التقديرات والتنبؤات تتحدث عن تطور مستمر للانترنت، كما انها الظاهرة الاتصالية التي سجلت أعلى نمو في كـــل الأوقات، فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت في العالم عام 2002 حـــوالي 605.60 مليـــون مستخدم، كما هو موضح في الجدول (2-1) :

الجدول(2-1): استخدام الانترنت في العالم وفي مختلف الجهات لسنة (2002).

إفريقيا	6.31 مليون
آسيا	187.24مليون
أوروبا	190.91 مليون
استراليا	5.12 مليون
كندا والو-م-ا	182.67 مليون
أمريكا اللاتينية	33.35 مليون
العالم	605.60 مليون

المصدر : www.nua.ie

المبحث الثاني: البنوك الالكترونية

المطلب الاول:مفهوم البنوك الالكترونية وتطورها

يستخدم تعبير أو مصطلح البنوك الإلكترونية (electronic Bum) . أو بنوك الإنترنت (internet banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعض البنوك الإلكترونية عن بعد (romete electronic banking)أو البنك المنزلي (home banking)أو البنك على الخط (online banking) أو الخدمات المالية الذاتية(self –service banking)[1]، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر . وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان)، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص ، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الإنترنت إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الإنترنت ، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون، بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي) بحزمة البرمجيات،وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي)، أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شراءها من الجهات المزودة ، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية ، مثل حزمة (Microsoft's maney) ، وحزمة(ntuits quiken)، وحزمة(Meca's Manging uour maney) وغيرها، هذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعيا ببنك الكمبيوتر الشخصي (pc banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعا في عالم العمل المصرفي الإلكتروني[2] .

ومهما كانت درجة" الإلكترونية" على المستويات الجزئية ، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف إستراتيجيات المصارف في السنوات

---

[1] - Claude .E-Banfied ; Guenter Herduk ; Paul j.j wfens "Internet economic growth and globalization. Perspectives on the new economy in Europe. Japan and USA; Springer-Verlage.Betin-Heidlberg. 2003. p182

[2] الموقع: أ.يونس العرب، البنوك الالكترونية ، www.arablaw.org/banking-htm

القليلة الأخيرة ، وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والإيصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

فالمقصود بالصيرفة الإلكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك.

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم monétique الذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونيك.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتمان يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية(بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) .

وفي الخمسينيات شهد العالم تحولات في هذه البطاقات، حيث أصدر american express سنة 1958 بطاقات بلاستيكية، والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينات ، وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك (bank Americard)، والتي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة فيزا العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء carte bleu من قبل بنوك فرنسية، وفي نهاية السبعينات وبفضل ثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطسية في عدد من البلدان الصناعية ، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئية القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع[1].

ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة، ومع بداية التسعينات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات دفع أو سحب) في فرنسا برغوثية، وبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها ، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجري بها.

[1] د. رحيم حسين،أ. هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني الاول حول:المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص316.

إن الانفجار الذي حدث في التسعينات بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، وخاصة منها ثورة الانترنت ، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة ، فلقد ظهر في منتصف التسعينات أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية ، لتبرز مصارف من نفس النمط ، وبصورة متسارعة في مناطق أخرى من العالم ، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي كما بينت ذلك الدراسات المتخصصة [1] .

المطلب الثاني: مميزات البنوك الإلكترونية

من أهم المزايا التي تتحقق من البنوك الإلكترونية ، ميزة الخفض الكبير في التكاليف، فبعد أن كان البنك يقوم بتخصيص الكثير من الأموال لفتح فروع جديدة له في مناطق مختلفة من أجل التقرب إلى العملاء ، أصبح البنك الإلكتروني في منتهى القرب من العملاء وفي نفس الوقت يقوم بكافة الخدمات التي يقوم بتوفيرها البنك التقليدي العادي، وعليه تم تخفيض تكاليف كثيرة من أموال وأيدي عاملة وأجهزة ، ومن أهم مميزات البنوك الإلكترونية:

أ- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:

من أهم مميزات البنوك الإلكترونية ميزة إمكانية الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء عبر العالم ودون التقيد بمكان أو زمان معين ، طالبي الخدمات المصرفية السريعة ، وغالبيتهم ممن يعملون بالتجارة الإلكترونية، دون أن ينحصر في العملاء المقيمين بجوار فروعه التقليدية المقامة على الأرض.

فالتجارة لإلكترونية ألغت الحدود الجغرافية فيما بين الدول والشعوب ، وألغت عامل الوقت الذي كان يعوق الكثير من المعاملات التجارية الدولية، فالبنك الإلكتروني يمكن أي من العملاء أيا كان محل إقامته أو الوقت أن يصل إليه دون أي مجهود يبذل، ويمكن للبنك أيضا أن يلبي احتياجات هذا العميل من كافة أنواع العمليات المصرفية أيا كان نوعها.

---

[1] :د. رحيم حسين ، أ.هواري معراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية – ص 316

ب-تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:

البنوك الإلكترونية مثلها مثل البنوك التقليدية يمكنها تقديم العمليات المصرفية التقليدية المعروفة، ونتيجة لانتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم أصبحت هناك عمليات مصرفية جديدة لا يمكن للبنوك التقليدية القيام بها، لما تتميز به تلك العمليات المصرفية من سرعة في الأداء .

وعليه فإن البنوك الإلكترونية تستطيع القيام بكافة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية بالإضافة إلى كونها تستطيع القيام بالعمليات المصرفية الجديدة التي نشأت بانتشار التجارة الإلكترونية.

ت-خفض تكاليف التشغيل:

من أهم العوامل التي تقيد أي بنك من البنوك القيام بافتتاح أحد فروعه في أي مدينة من مدن العالم، هي مصاريف تشغيل هذا الفرع وهل ستغطي الأرباح تلك المصاريف، فمصاريف التشغيل تعتبر معدومة نهائيا في البنوك الإلكترونية، نظرا لعدم احتياجها لمقر أو عمالة كبيرة....الخ.

ومنه فإن خفض تكاليف التشغيل بالنسبة للبنوك الالكترونية تعد أحد أهم المميزات التي تتميز بها البنوك الالكترونية عن البنوك التقليدية[1].

ج-زيادة كفاءة أداء البنوك الإلكترونية:

طبيعة عمل البنوك الإلكترونية توفر لها السرعة في إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية، فدخول العميل على البنك الإلكتروني أسهل بكثير من انتقال العميل جسديا إلى موقع البنك وطلب مقابلة أحد الموظفين ليطلب منه إنجاز ما يريد من عمليات مصرفية. بينما الحال بالنسبة للبنوك الإلكترونية أسهل ، حيث يدخل العميل إلى الموقع الخاص على شبكة الإنترنت والمرور على الجزء الذي يريد ومن ثم يبدأ في طلب ما يريد من إجراءات التي سرعان ما تتم وتنتهي في زمن قصير جدا.

---

[1]- منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- 2005، ص 16

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإلكترونية

ليس كل موقع لبنك على شبكة الإنترنت يعني بنكا إلكترونيا ، فوفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والوقاية الأمريكية والأوروبية ، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الإنترنت وهي[1]:

1. **الموقع ألمعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
2. **الموقع التفاعلي أو الاتصالي:** بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملاءه، كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.
3. **الموقع التبادلي:** وهذا هو المستوى الذي يمكن القول بأن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الإستعلامية، وإجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

إن أغلبية البنوك في العالم قد أنشئت بشكل أو بأخر مواقع معلوماتية تعد من الموارد الدعائية، واتجهت معظم المواقع إلى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون، على عكس المواقع التبادلية و التي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة، فهذه المواقع تغني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد، ومن خلال الإنترنت ولعل هذا ما بين أن البنوك الإلكترونية هي التي تقع في نطاق النوع الثالث من الأنماط المقدمة.

المطلب الرابع: نظام التحويلات المالية الإلكترونية

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر ،أي أن

[1] : الموقع: يونس العرب، مرجع سابق، www.arablaw.org/banking .htm

عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودیم عوضا عن استخدام الأوراق[1].

وتقوم دار المقاصة الآلية (A-C-H)[2] بتنفيذ عمليات التحويل المالي، وهي شبكة تعود ملكيتها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، ومنذ عام 1978 أصبحت مؤسسة EFT تتيح للشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونيا عبر دار المقاصة الآليةACH ، وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل:

- خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها.
- خدمة تحصيل الأقساط.

فعملية التحويل المالي الإلكتروني تتم بتوقيع العميل نموذجيا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة (التاجر مثلا) ، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا) ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية(ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل ، ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل، وفي عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد على الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إن كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب التاجر في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية ، وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر.

---

[1] :د. منير الجهيني ، أ.ممدوح الجهيني ، مرجع سابق.ص37.

[2] : (A-C-H) AUTOMATIK CLEARING HOUSE..

وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصادق عليه لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق عليه يضمن ذلك.

المطلب الخامس: بروتوكول الحركات المالية الإلكترونية الآمنة (SET)[1].

طورت مجموعة من الشركات العالمية الرائدة بروتوكولا لعمليات الدفع أطلقت عليه إسم بروتوكول الحركات الآمنة، والغاية من هذا البروتوكول ضمان الحفاظ على أمن البيانات خصوصيتها وسلامتها والتحقق من وصولها على الجهة المطلوبة أثناء إجراء الحركات المالية عبر شبكة مفتوحة مثل الإنترنت ، ويشبه هذا البروتوكول إلى- حد كبير – بروتوكول الطبقات الأمنية في استناده إلى التشفير والتوقيعات الرقمية، وللحفاظ على خصوصية وسلامة المعلومات المنقولة عبر الإنترنت بين حاملي البطاقات والتجار، يستخدم بروتوكول الحركات المالية الآمنة برمجيات تدعى برمجيات المحفظة الإلكترونية، وتحوي المحفظة الإلكترونية رقم حامل البطاقة والشهادة الرقمية التابعة له، أما التاجر فتكون له شهادة رقمية صادرة عن احد البنوك المعتمدة، ويستخدم كل من حامل البطاقة والتاجر الشهادة الرقمية التابعة له مما يتيح لكل منهما التحقق من هوية الآخر عند إجراء الحركات المالية عبر الإنترنت[2].

فلا يمكن للتاجر مشاهدة رقم البطاقة الائتمانية أثناء جلسة بروتوكول الحركات المالية الآمنة، حيث ترسل الصيغة المشفرة لهذا الرقم إلى مصدر هذه البطاقة الموافقة على إجراء الحركة المالية مع التاجر، وتضمن هذه الطريقة عدم عرض الرقم كما تمنع أي تعديل غير مرخص به أثناء إرسال البيانات.

---

[1] :(SET) secure electronic transactions

[2]- منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص41

المطلب السادس: الأهمية العملية والاقتصادية للبنوك الإلكترونية

إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الإنترنت يعود عليها بفوائد كثيرة وأهمها:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة بدون الحاجة للانتقال إلى البنك، وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة.
- تعزيز رأس المال الفكري وتطويع تكنولوجيا المعلومات
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي لتسير التعامل بين المصارف وجعله متواصلا على مدار الوقت
- اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية
- توفير المزيد من فروع العمل والاستثمار

إن استخدام الإنترنت في المصارف يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة المصرف وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها بتصرف الباحثين والدارسين ومختلف الأطراف المعنية بالأمر.

ويبدو أن ثروة الاتصال والمعلومات أصبحت مؤثرة في شؤون الحياة اليومية ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باستعمال شبكة الإنترنت لأغراض التسوق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية[1] .

المطلب السابع: متطلبات البنك الإلكتروني

أ-البنية التحتية التقنية:

البنى التحتية الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، ذلك لكون البنوك الإلكترونية تحيى في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ، فأهم متطلب لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول آمن لعصر للمعلومات المعرفة يتمثل في الاتصالات ، وبقدر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي وتحديدا لسياسات التسعيرية مقابل الربط

[1]- دكتور حسين شهادة الحسين ،الجديد في التقنيات المصرفية.ص207

بالإنترنت، فلا تحيى الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين والذين تعوقهم في الغالب كلفة الاتصالات.

كما أن تقنية المعلومات تعتبر أحد عناصر البنية التحتية، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة،ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل إستراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منتظمة وفعالة، وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية .

فتوفر البنى التحتية العامة يبقى غير كافي دون مشاريع بناء بنى تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية، وهو اتجاه تعمل عليه البنوك بجدية، فعنصر التميز هو إدراك مستقبل تطور التقنية وتوفير بنى وحلول برمجية تتيح مواصلة التعامل مع المستجدات.

ب-الكفاءات الأدائية المتفقة مع عصر التقنية:

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، وأن نمتد الكفاءة الأدائية إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.

ج-التطوير والاستمرارية و التفاعلية مع المستجدات:

يتقدم عنصر(التطوير و الاستمرارية و التنوعية) على العديد من عناصر متطلبات البنوك الإلكترونية وتميزها ، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز، ويلاحظ الباحث العربي أن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد، إنما تنتظر أداء الآخرين وربما يكون المبرر الخشية على أموال المساهمين واجتياز المخاطر ، وهو أمر هام وضروري لكنه ليس مانعا من الريادية .

وبنفس القدر لا تعني الريادة في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد وإعداد العدة ، لكنها حتما تتطلب السرعة في إنجاز ذلك[1].

[1] الموقع: www.Arablaw.org/banking

د-التفاعل مع متغيرات الوسائل والإستراتيجيات:

فالتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدماتي، تلك الأفكار التي تجيء وليدة تفكير إبداعي وليدة تفكير نمطي.

المطلب الثامن: واقع البنوك الإلكترونية

لقد تطورت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما:

- تناهي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار ، والناتجة عن عولمة السوق .
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ،أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة العامل الأول.
- فعلى المستوى العالمي ارتفع عدد المصارف واتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط وخاصة عبر الإنترنت من 1200 مؤسسة وبنك سنة1998 وهو ما كان يمثل نحو6% من السوق إلى 12000 في سنة2000، وإلى 15845سنة2003 و إلى 51.3% سنة 2004 [1]. ونقدم فيما يلي صورة عن تزايد عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية في بعض البلدان الأوروبية من خلال الجدول (2-2).

[1] :د. رحيم حسين،أ.هواري معراج ، مرجع سابق ص317

الجدول (2-2): عدد الأوربيين المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الالكترونية 2004/1999

الوحدة:مليون نسمة

السنة	كندا	ايطاليا	اسبانيا	السويد	فرنسا	اسبانيا	المانيا	بريطانيا
1999	0.2	0.1	0.2	1.0	0.2	0.7	0.9	1.0
2000	0.4	0.3	0.5	1.3	0.4	1.3	1.6	2.0
2001	0.6	0.5	0.9	1.5	0.8	1.8	2.5	3.1
2002	0.6	0.8	1.2	1.7	1.1	2.1	3.5	3.9
2003	0.7	1.3	1.5	1.9	1.8	2.5	4.3	4.9
2004	0.8	1.7	1.7	2.0	2.1	2.7	4.9	5.4

المصدر: Datamonitor

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة العائلات المتعاملة عن طريق الصيرفة الإلكترونية على الخط (العمليات المصرفية والدفع على الخط) 50% في سنة 2003و57%في سنة 2004، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 85%سنة2005 .

أما بخصوص الإنفاق في مجال الصيرفة الإلكترونية ، فنقدم الجدول التالي الخاص بثلاث دول أوروبية وهي بريطانيا، ألمانيا وفرنسا في سنتي 1999 و2004

جدول(2-3): إنفاق دول أوروبية على قنوات الصرف الإلكترونية

الوحدة: مليون دولار

السنة / البلد	1999	2004
بريطانيا	99	395
المانيا	88	243
فرنسا	69	271

المصدر: Datamonitor

كما أن التطورات التكنولوجية لوسائل الإعلام الحديثة قد ظهر تأثيرها على النظام المصرفي من خلال تزايد الآليات وأدوات الإعلام الآلي، والتطور السريع للبنوك عن بعد، وتعدد العمليات غير المادية وظهور مكاتب بدون وثائق[1].

المطلب التاسع: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الالكترونية

من خلال الجدول(2-4)يمكننا استنتاج التباين الموجود بين البنوك الالكترونية والبنوك التقليدية:

الجدول(2-4): المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الالكترونية

نوع البنك / معايير الاختلاف	البنوك التقليدية	البنوك الالكترونية
تكلفة الاستثمار	عالية	منخفضة
تكلفة تسيير المعلومات مع العميل	عالية	منخفضة
جودة العلاقة مع العميل	مخصصة	نحو علاقة أكثر تخصصا
تكلفة الحصول على عملاء جدد	متوسطة	عالية
وفاء العملاء	عالية	عالية
عدد الموظفين	عالي	منخفض
كفاءات الموظفين	ضرورية	ثانوية
إنتاجية الموظفين	متوسطة	عالية
إمكانية الالتحاق بالبنك	خلال أوقات العمل العادية	24سا/24سا
تكلفة المعاملات	عالية	منخفضة
المدة الزمنية اللازمة للمعاملات	طويلة	قصيرة
الاتصال البشري	موجود	منعدم
استشارات خاصة	موجودة	منعدمة

المصدر:وافي ميلود، واقع وأفاق البنوك الالكترونية، رسالة ماجستير 2004،ص101.

[1]- gerard lelarge : l'impact des NTIC sur les métiers et les compétences du secteur bancaire et financier .

المبحث الثالث: التجـــارة الإلكـــــــترونية

يشهد العالم اليوم تطور سريع في المعلوماتية ، والتي من شأنها أن تؤثر على مجال البنية الأساسية العالمية للمعلومات على كل مجالات الحياة، من العمل إلى التعلـيم ومـن الترفيه إلى التجارة، ولعل الإدارة الوحيدة التي يمكنها أن تجسد هذا التحول بشكل كبيـر هي الإنترنت، والتي أوجدت نماذج جديدة للتفاعل التجاري، بدأت تظهـر مـع دخـول المؤسسات و المستهلكين في السوق الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية أو التجارة على الإنترنت التي تجاوزهـا عالميـا 300 مليـار دولار قد بدأت تفرض نفسها على الشركات المتعددة الجنسيات وكذا علـى المؤسـسات الصغيرة، مما جعل هذه المؤسسات تتسابق من أجل حجز مواقع لها على شبكة الإنترنت توفيرا للوقت والجهد واختلاق أسواق أكثر دون الحاجة لأساليب التسويق التقليدية.

فالأنظمة الاقتصادية تتغير وفق ما تتطلبه الساحة الدولية، لا سـيما وسـط صـراعات تكنولوجية تكون الغلبة فيها للأقوى، وفي خضم هذه الظروف اتجهت هـذه المؤسـسات الدولية للانفتاح التجاري على الأسواق العالمية، أدى إلى التفكير في إيجاد ما يخدم هـذه المساعي، وذلك بخلق شبكة إتصال عالمية مفتوحة تعتمد على الإنترنت، جامعـة لكـل الأقطاب بهدف الاستفادة من الزمن والمسافة ، وأيضا منع اقتحام السوق العالمي لجميـع المتعاملين الإقتصادين عبر مختلف أنحاء العالم.

ومع هذه الظروف بدأت التجارة الإلكترونية تعرف مـسار التوسـع فـي مجـال الإستعمال وبدأت تخطو لوضع أهم الأسس والمبادئ العامة لطريقة العمل بهـا والإلمـام بتقنياتها.

المطلب الاول: مفهوم التجارة الالكترونية:

تعرض مفهوم التجارة الإلكترونية إلى اختلافات كثيرة ومتعددة من حيث وجهـات النظر، لكنها وإن اختلفت فإنها تختلف في طريقة التعريف أما المـضمون فيبقـى دومـا واحدا.

تعريف واحد(1):"التجارة الإلكترونية تشمل جميع المبـادات الإلكترونيـة ذات العلاقـة بالنشاطات التجارية، فهي تعني بتلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسـسات

والإدارات، والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين، والتجارة الإلكترونية تغطي في نفس الوقت. تبادل المعلومات والتعاملات الخاصة بالمنتجات، التجهيزات أو السلع الاستهلاكية والخدمات (مالية، قانونية...) ووسائل وطرق الاتصالات المستعملة متعددة(هاتف، تلفيزيون، مينيتل Minitel ، شبكات معلوماتية كالإنترنت)، خصائصها المشتركة هي معالجة المعلومة الرقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات، الصور"[1].

تعريف الثاني(2):"مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الأصوات الصور ، ويدل على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المؤسسات والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنظمات، المفاوضات التجارية والعقود الأطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية كأمثلة بسيطة"[2].

تعريف الثالث(3):" هي نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين او بين الشركات بعضهم بعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[3].

كما تعرف التجارة الإلكترونية على أنها تشكل من أشكال التبادل التجاري، باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات فيما بينها وبين الشركات، وهناك أيضا من عرفهما على أنها بيئة أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء استجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب.

- نظرا لسرعة المستجدات في هذا الموضوع فإنه لا يمكن حاليا أن تعطي تعريفا دقيقا للتجارة الإلكترونية إلا بإعطاء تعريف لكل مركب من مركبات هذا المصطلح فالمركب الأول " **التجارة**" يشير إلى عرض متزايد للنشاطات تجري داخل شبكة مفتوحة كإجراء عمليات البيع والشراء . المقايضة، الإشهار ومختلف المعاملات للحصول على مبادلة قيم بين طرفين، ويقصد بكلمة مفتوحة لأنها تجري دون قيود

[1] :http://www.finances .gow.fr/commerce- electronique/lerentz
[2] : electronic commerce :opportunities and challenges for government(the sache report)
[3]- Brenda Kiemen ; E-commerce stratégies et solutions ; 2001.p14.

ويمكن لأي فرد أو مؤسسة تتوفر فيه شروط معينة القيام بالشراء عبر الشبكة، وكمثال على المعاملات يمكن أن نذكر البيع بالمزاد العلني، الخدمات البنكية بيع برامج الإعلام الآلي...

أما المركب الثاني" **إلكترونية** " فيقصد به مجموع الهياكل اللازمة للتكنولوجيا والشبكة المعلوماتية والاتصالات عن بعد والمستعملة لمعالجة وتحويل المعطيات الرقمية وبالتالي فإن الإنترنت يسمح بتبادل الاتصالات والمعاملات عن طريق شبكة مفتوحة[1].

وتتميز التجارة عبر الإنترنت بخاصيتين أساسيتين هما:

أ-الطبيعة الدولية: حيث أن الأدوات الحديثة أعطت دفعا جديدا في ميدان الترويج وعرض السلع، حيث أن المؤسسة الصغيرة يمكنها عن طريق موقعها في الانترنت الوصول إلى كل أنحاء العالم.

ب-طبيعة نظام التبادل: إن نظام التبادل في التجارة الإلكترونية ولد الكثير من الضغوط والتنافسية على المؤسسات مما يستدعي إعادة التفكير في هيكلة جديدة للفروع في المؤسسات مما ينتج عنه فرص جديدة وتحديات جديدة.

المطلب الثاني: أنماط التجارة الإلكترونية

في الواقع التطبيقي فإن التجارة الإلكترونية تتخذ أنماط عديدة، كعرض البضائع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو بغيرها من وسائل الدفع...وإنشاء متاجر افتراضية والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الإنترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

أما من حيث صور التجارة الإلكترونية فيندرج في نطاقها العديد من الصور أبرزها وأهمها التي تشمل العلاقات التجارية بين الأعمال والمستهلك، وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها وهما الصورتان الأكثر شيوعا وأهمية في نطاق التجارة الإلكترونية في وقتنا

[1] أحمد بلشي، واقع وافاق التجارة الالكترونية، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد2 ،2003 ، ص66

الحاضر، وبين قطاعات حكومية وبين المستهلك وبين قطاعات حكومية وبين مؤسسات الأعمال، طبعا في إطار علاقات ذات محتوى تجاري ومالي [1].

والشكل (2-1) يوضح صور التجارة الإلكترونية:

الشكل(2-1): صور التجارة الالكترونية

المصدر :الموقع، www.arablow.org

النوع الاول: مؤسسة أعمال – مؤسسة أعمال (business-to-business):

تمثل التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال الحجم الأكبر من قيمة التجارة الإلكترونية الكلية، فتصل نسبتها إلى حوالي 80% من حجم المعاملات الإلكترونية التجارية الكلية، وبالتالي فإن هذا النمط بين مؤسسات من خلال شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ، وذلك لتقديم طلبات الشراء للموردين والعارضين وتسليم الفواتير وإتمام عمليات الدفع، وهذا النمط من التجارة الإلكترونية موجود منذ سنوات عديدة (أكثر من 30سنة)خاصة في تبادل البيانات إلكترونيا من خلال الشبكات الخاصة، إذ تشير التقديرات إلى أن المجال الأكثر سرعة في نمو التجارة الإلكترونية والأكثر توقعا لتحقيق

[1] الموقع الإلكتروني:يونس العرب، مرجع سابق، www.arablaw.org

نجاح عاجل وكبير هو العمليات التي تتم بين القطاعات التجارية فيما بينها وذلك لأسباب منها[1]:

- إن العمليات الإلكترونية التي تكون بين مؤسسة تجارية وأخرى عادة ما تكون استمرار للعلاقات التجارية الموجودة والمدعمة بدرجة من الثقة والمعززة بواسطة عقود ثابتة.
- كما أن تطوير أي علاقة ثابتة طويلة الأمد استخدام الوسائل الإلكترونية ليس تحولا إلى التجارة الإلكترونية وحسب وإنما هو في الواقع وسيلة لإحداث وتحقيق مكاسب كبيرة للطرفين من خلال التطبيق لهذه الوسائل .
- تعتبر العمليات التجارية التي تتم بين نشاطين تجاريين هي المجال الذي يمكن للتجارة الإلكترونية أن تقدم من خلاله مكاسب كبيرة بشكل أوضح ،وذلك عن طريق توحيد إجراءات التوريد وعملية الشراء وفي التقديم المتميز والأفضل للخدمات المساندة للعملية التجارية.
- توفير الوقت من خلال الاعتماد على المراسلات الآلية والإلغاء التدريجي للتعامل الورقي مما سيؤدي بالتالي إلى تقليل التكاليف المرتبطة بإعادة أوامر الشراء والبيع النمطية والتحول إلى أسلوب الشراء الإلكتروني[2].

فتح مصادر جديدة للتوريد مما يعطي أصحاب المصانع فرصة للحصول على مواد أولية أقل سعرا وبالتالي تخفيض السعر النهائي للمستهلك.

رغم تضارب التقديرات حول حجم التجارة الإلكترونية ما بين المؤسسات (BtoB)إلا أن معظمها تتفق على هذا الشكل من التجارة الإلكترونية سوق يشهد تطورا كبيرا في السنوات القادمة ، والشكل (2-2) يوضح تطور عائدات التجارة الإلكترونية ما بين المؤسسات للفترة:1996 – 2002.

[1] بلحرش عائشة، مذكرة ماجيستير ، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر-2004، ص39

[2] :armand dayan. « Marketing B to B » :5éme edition liberairie Vuibert2002.P70

الشكل(2-2): عائدات التجارة الالكترونية ما بين المؤسسات للفترة(1996-2002)

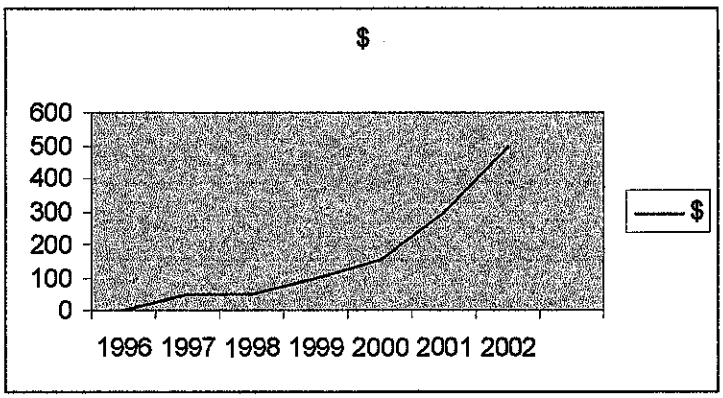

Source :christine betouzet « le commerce électronique :création de valeur pour l'entreprise ».P118

النوع الثاني: مؤسسة أعمال – مستهلك(BtoC) business-consumer

يطلق البعض على هذا النمط من التجارة الإلكترونية البيع الإلكتروني أو تجارة التجزئة الإلكترونية، لتميزه عن التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال ، وتبلغ نسبة هذا النمو نحو 15% من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية، وهذا النوع قد وسع بشكل كبير منذ ظهور شبكة الإنترنت، فهناك الآن ما يسمى بالمراكز التجارية للتسويق، تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات، وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء والبيع عن طريق شبكة الإنترنت ويتم الدفع بطرق مختلفة، أكثرها شيوعا بطاقة الائتمان أو الشيكات الإلكترونية أو نقدا عند التسليم، وهذا النمط له عدة نقائص تعيق من تطوره أو انتشاره منها:

- تبقى فاتورة الإنترنت والتجول على شبكة الإنترنت مرتفعة وليست في متناول جميع الأفراد.
- مشاكل الأمن على الشبكة وحماية المستهلك والذي يتحاشى إعطاء رقم بطاقته البنكية أو شراء سلعة يجهل مواصفاتها.

النـــوع الثالـــث: مؤســـسة أعمـــال – إدارة حكوميـــة (BtoA) business to administration:

هذا النمط يغطي كل المعاملات بين الـــشركات الحكوميـــة، كـــإدارة الـــضرائب والجمارك والتأمين وغيرها، وكأن تقوم بعملية الدفع لمختلف المستحقات وأيضا تقديم التصريحات اللازمة مما يوفر الجهد والوقت ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتم الإعلان عن المشتريات الحكومية من خلال شبكة الإنترنت، ويمكن أن تتبادل الردود معها إلكترونيا وحاليا يعتبر هذا النمط في مرحلة وليدة ، ولكنه يتوســـع بسرعة كبيرة إذا قامت الحكومات باستخدام عملياتها بأســـلوب التجـــارة الإلكترونيـــة لزيادة فعالية عملياتها وتحسين مستوى الخدمات الموفرة للمواطنين، ومما يشكل مجالا رئيسيا لاهتمام الأعمال التجارية ازدياد استخدام الحكومات لشبكة الإنترنت والشبكات ذات القيمة المضافة لنشر فرص الشراء وتلقي الأسعار من البائعين الراغبين في توفير السلع والخدمات، وبظهور شبكة الويب (wep) العالميـــة للمعلومـــات أنـــشأت آلاف الوكالات الحكومية مواقع على الشبكة لتـــسيير الاتـــصالات مـــع موردهـــا ، ومـــن الحكومات التي تستخدم حاليا شبكة الإنترنت في نشاطاتها الشرائية نجـــد: الولايـــات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، كندا وأستراليا.

النوع الرابع: مستهلك– إدارة حكومية(CtoA)consumer to administratio

هذا النمط لم يظهر لكنه قد ينتشر مع انتشار التعامل الإلكتروني ونمو كل مـــن نمـــط الشركة إلى المستهلك، ومن الشركة إلى الهيآت العمومية، وذلك من خلال ممارسات يلتزم بها المستهلك اتجاه إدارته كدفع الضرائب والرسوم وتقديم التصريحات إلى مختلف الهيآت الإدارية.

المطلب الثالث: مـــزايا وعيـــوب التجـــارة الإلكـــترونية

1- مزايا التجارة الإلكترونية:

أدى إدخال شبكة الإنترنت إلى مختلف مواقع الإنتاج والعمـــل فـــي المؤســـسات والشركات والمنازل إلى زيادة الإنفاق والاستهلاك علـــى مختلـــف الـــسلع والمنتجـــات

المعروضة التي تطرحها المؤسسات العالمية عبر الشبكة، ويتوقع الجميع أن يرتفع الإقبال مستقبلا عندما تزيد نسبة المشاركة في خدمة الإنترنت، وتكون متاحة للجميع، الأمر الذي سيعمل على زيادة الوعي لدى المتصفحين ويدفعهم إلى شراء المنتجات التي يودون الحصول عليها دون أي عناء وإن تقدم التجارة الإلكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للدول الغنية والفقيرة على حد السواء، كما تحقق أيضا عدة مزايا أهمها[1]:

***إيجاد وسائل اتصال توافق عصر المعلومات:**

ففي عصر المعلومات والاتجاه نحو قضاء ساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر و مواقع الإنترنت، تعدو الحاجة ملحة إلى توافق الأنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته، من هنا مكنت التجارة الإلكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري، كبيع عبر الوسائل الإلكترونية والتجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال وفي كل الميادين أمكن العرض الشامل لخيارات التسويق.

- **تلبية خيارات الزبون بيسر وسهولة:**

تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملاءها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا بذاته يحقق نسبة رضى عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية، فالزبون يمكنه معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبته وخيارات المشتري.

- **تطوير الأداء التجاري والخدمي:**

فالتجارة الإلكترونية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية وإستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وإدارة علاقات وإتصال بالآخرين، تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين، وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميادين تقيم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

---

[1] الموقع :أ.يونس العرب، مرجع سابق، www.arablaw.org

- **توفير الوقت والجهد:**

تفتح الأسواق الإلكترونية بشكل دائم ولا يحتاج فيه الزبائن للسفر أو الانتظار في الطوابير لشراء منتج معين، كما أنه ليس عليهم نقل هذا المنتج إلى البيت، فلا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتج وإدخال بعض معلومات البطاقة الائتمانية، ويوجد بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية العديد من أنظمة الدفع الملائمة مثل استخدام النقود الإلكترونية.

*** توسيع نطاق السوق الى سوق عالمي:**

أي ان اعتماد الشركات على الانترنت في التسويق يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة ايام السنة، مما يوفر لهذه الشركات فرص اكبر لجني الأرباح إضافة إلى وصولها المزيد من الزبائن[1].

2- عيوب التجارة الإلكترونية:

يمكن تلخيص أهم عيوب التجارة الالكترونية في النقاط التالية[2]:

- فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسوق من خلال التفاعل الاجتماعي المباشر بين البائع والمشتري، والتسوق التقليدي يعتبر لبعض المستهلكين الفرصة الوحيدة للتنزه أو التسلية أو الترفيه.
- فقدان الأفراد فرصة تعلم مهارات البيع والشراء والتفاعل مع الآخرين التي يكتسبونها بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التسوق التقليدية.
- تورط البعض بالإندفاع نحو شراء سلع قد لا يحتاج إليها الفرد، نتيجة جاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقات الائتمان ، وبالتالي تراكم الديون الشخصية والعائلية ، كما أن احتمالات الغش أو النصب قائمة، فقد لا ترد السلعة المطلوبة أو قد تأتي بمواصفات مخالفة تماما.

---

[1] - Edith Nuss ; Le çyber marketing. Mode d'emploi ; édition organisation . 4éme tirage. 2000.p60.

[2] : د.إبراهيم بختي – التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجمعية، 2005، ص70

المطلب الرابع: واقع التجارة الإلكترونية

شهدت التجارة الإلكترونية تطورا كبيرا نتيجة النمو الذي عرفته شبكة الإنترنت العالمية سواء من حيث عدد مستخدميها أو من حيث هياكلها،مما أدى إلى عدم وجود رقم محدد لحجم هذه التجارة، وقد قدر الدكتور أيمن النحراوي المحاضر بكلية النقل البحري والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا حجم التجارة الإلكترونية بين عامي2000 و 2002 أنها تتراوح بين 10مليارات دولار إلى أكثر من 1.5 تريليون دولار أمريكي، حيث أنها وصلت بين عامي 1995 -1997 تراوحت بين 70 تريليون دولار و8مليار دولار كما أشار النحراوي في ورقة عمل تقدم بها مؤخرا للمنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى أن أمريكا ما زالت تحتل المرتبة الأولى من حيث توزيع التجارة الإلكترونية العالمية تليها أوربا الغربية وفي مقدمة دولها ألمانيا وبريطانيا ويقدر نصيب أمريكا من إجمالي التجارة الإلكترونية العالمية في 1997 بحوالي 87%، وقد بلغ نصيب أوروبا الغربية نحو8% واليابان ب 4% وباقي دول العالم 1%، وما زالت العديد من دول العالم النامي تعاني من العديد من المعوقات أمام تطبيق ونمو التجارة الإلكترونية على نطاق واسع وكفاءة عالية، ومن أهم هذه المعوقات ضعف الثقافة الإلكترونية والوعي بأهمية تطبيقات الحاسب الآلي على مختلف الأصعدة ، ويعتبر التحدي الاقتصادي متمثلا في تدهور الأوضاع الاقتصادية ومستويات الدخول والمعيشة في عشرات الدول النامية وارتفاع تعريفة الاتصال واستخدام شبكة الإنترنت بها مقارنة بالأسعار العالمية، وفي الوقت نفسه الذي بلغت فيه حجم هذا النوع من التجارة في أمريكا 340مليار دولار بلغت هذه القيمة في مصر 50مليون دولار فقط خلال عام 2002، وتوقعت الدراسة زيادة حجم التجارة الإلكترونية في العالم بين وحدات الأعمال (BtoB) من 226 مليار دولار عام 2000 إلى 2.8 تريليون دولار عام 2004[1].

وقامت (أرنست ويونغ) بإجراء دراسة شملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2002، وركزت هذه الدراسة على وضع تقرير رفيع المستوى لحجم التجارة

[1] الموقع الإلكتروني www.almotamar.not

الإلكترونية في دول مجلس التعاون وذلك استنادا إلى مسح لمؤسسات مختارة في المنطقة، ومراجعة لبيانات ثانوية من منشورات وإحصاءات ومقابلات .

ومن خلال الدراسة حول التجارة الإلكترونية واستنادا إلى تقديراتهم الخاصة بالعدد المنشور لمشتركي الإنترنت في كل بلد فإن القيم الوسيطية للتجارة الإلكترونية(BtoC) بدول مجلس التعاون الخليجي هي كالتالي:

الجدول (2-5):القيم الوسيطة للتجارة الالكترونية بدول مجلس التعاون

القيمة التقديرية للتجارة الإلكترونية (BtoC)بالمليون دولار	السعودية	البحرين	عمان	الكويت	قطر	الإمارات
عام 2002	278	15	22	27	8	131
عام 2005	556	30	44	54	16	262

المصدر: الموقع الالكتروني www.commerce.gov.bh/arabic

المبحث الرابع: وسائل الدفع الإلكترونية

يعرف البنك المركزي الأوربي الدفع الإلكتروني (e-paiment) أنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية[1].

وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان ، وبسبب تنوع هذه الوسائل واختلاف طبائعها أضحى من الصعب تقديم تعريف موحد للنقد الإلكتروني، وفي هذا الإطار نتحدث عن البطاقات الإلكترونية بمختلف أنواعها وعن النقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية.

المطلب الاول: بطاقات الائتمان

1- تعريف بطاقة الائتمان:

يطلق على بطاقة الائتمان مسميات عديدة منها :بطاقة الاعتماد وبطاقة الدفع البلاستيكية أو اللدائنية، ولكن التسمية الأكثر شيوعا هي بطاقة الائتمان ، وتقوم هذه البطاقة على مبدأ الدفع المسبق (pré-paiment) وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظة نقد إلكترونية .

[1] : li_ chum Yuan nouveaux instruments de paiement :une analyse su point de vue de la banque centrale.banque centrale du Luxembourg.11/2003.in :http:/www.bcl.lu

بطاقة الائتمان هي أداة مصرفية للوفاء بالإلتزمات، تصدرها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري من أجل سحب النقود أو من أجل شراء سلع وخدمات مع التزامه بالسداد وبالشراء والقواعد المحددة في العقد المبرم بينهما[1]، من هذا التعريف يتضح أن :

أ- بطاقة الائتمان هي أداة وفاء وائتمان.

ب- بطاقة الائتمان تصدرها مؤسسات مالية مصرح لها من منظمات عالمية (فيزل، ماستركارد، أمريكان إكسبريس....) بإصدار هذه البطاقات وفقا لقواعد وضوابط محددة في العقود.

ج- يمكن إصدار بطاقة الائتمان للأفراد والهيآت المختلفة بموجب عقد يلتزم فيه طالب البطاقة بسداد إستخدماته لها في مواعيد محددة وبشروط متفق عليها في السحب النقدي المحلي أو الدولي.

د- بطاقة الائتمان مقبولة على نطاق واسع محليا وعالميا لدى الأفراد والشركات والتجار والبنوك.

ه- تعتبر العلامة المسجلة للمنظمة مصدر ثقة وقبول لتلك البطاقات.

2-أنـــواع بطـاقات الائتمان:

- **أنواع البطاقات حسب العلاقة المالية والائتمانية بين البنك المصدر وحامل البطاقة:**

- **بطاقة الخصم الفوري:** أو بطاقة الدفع الفوري فإنه يدل على أنه يتم الخصم من حساب العميل بطريق فورية أو خلال أيام دون تقسيط المبلغ على فترات أي دون ترحيل الدين من شهر إلى آخر ، والمقصود بالخصم الفوري هنا هو أن يصير تسجيل المبلغ على حساب العميل فور ورود القيد أو فاتورة الحساب المصرفي[2].

وتعتبر بطاقة الخصم الفوري وسيلة دفع وأداة وفاء، ولكن لا تعطي لحاملها ائتمان لذلك فهي تحقق أعلى سيطرة على المخاطر، كما أن هذا النوع من البطاقات يحتاج إلى شريط ممغنط أو شريحة ذاكرة لاستخدامها في حالة الصرف النقدي، كما يتم التحقق منها باستخدام حامل البطاقة للرقم الشخصي (PIN) وأحيانا من حامل البطاقة، إلى جانب ذلك

---

[1]: جميل جرجس بخيث – المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة . منشورات البنك المركزي المصري القاهرة ص 4

[2]- رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقة الائتمان ، دار الشروق، 1995.ص 14

يتلقى حامل بطاقة الخصم الفوري كشف حساب في نهاية كل الشهر تفاصيل استخدامه والرصيد المتبقي بحسابه الجاري وما يجب عليه استكماله للوصول إلى الرصيد المطلوب الاحتفاظ به.

- **بطاقة الخصم الشهري:** بموجب هذه البطاقة يتم خصم مشتريات حامل البطاقة أو مسحوباته النقدية في نهاية كل شهر ، وهذا يعني أنها وسيلة دفع وأداة وفاء وائتمان ، حيث يتلقى حامل بطاقة الخصم الشهري كشف حساب في نهاية كل شهر يوضح تفاصيل المبالغ المستحقة عليه والتي يكون ملتزما بسدادها بالكامل خلال مدة محددة من استلامه كشف الحساب وتعتبر الفترة مابين تاريخ الشراء أو السحب النقدي وتاريخ السداد فترة ائتمان قصيرة الأجل تمكن حامل البطاقة سداد مستحقاته نحو البنك المصدر[1].
- **بطاقة ائتمان :** بموجب هذا النوع من البطاقات يتم خصم نسبة مئوية من إجمالي قيمة استخدامات حامل البطاقة كل شهر، والباقي يسدد على أقساط دورية تتناسب مع دخله ويتم احتساب فائدة مدينة على الرصيد غير المسدد، وهذا يعني أن بطاقات الائتمان وسيلة دفع وأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت ، والائتمان هنا يسمح لحامل البطاقة بسداد رصيد استخدامات البطاقة على آجال قصيرة أو طويلة مقابل دفع فوائد على الرصيد المدين.

وفي الغالب يظهر في العقد المبرم بين البنك المصدر وحامل البطاقة قيمة الحد الأقصى المسموح باستخدامه شهريا والنسبة المئوية المطلوب سدادها والرصيد المتبقي وكيفية سداده ومدة الدين ....الخ.

أنواع البطاقات حسب المزايا المقدمة:

البطاقة العادية أو الفضية: تقدم البطاقات العادية مميزات أقل لحاملها حيث أن حدودها الائتمانية تكون منخفضة نسبيا مقارنة بالبطاقات الذهبية، ورغم ذلك تعتبر البطاقات العادية أكثر البطاقات استخدام في العالم لأنها تصدر وفق شروط ميسرة ومصاريف أقل تناسب أغلب العملاء.

---

[1]. د.زيدان محمد – مذكرة دكتوراه: دور التسويق في القطاع المصرفي – إشراف . حميدات محمود

وتعتبر البطاقات العادية وسيلة دفع و أداة وفاء و ائتمان ، كما أنها تقوم بكافة الخدمات المقررة كالسحب النقدي أو الشراء للسلع والخدمات، كما تقدم لحاملها بعض المميزات كالتأمين ضد الحوادث والوفاة وخدمة تلفون منظمة الفيزا والحصول على تخفيضات على المشتريات من السلع والخدمات.

البطاقة الذهبية: تمتاز البطاقة الذهبية بأنها ذات حدود ائتمانية عالية، حيث تصدر لكبار العملاء الذين يتميزون بدرجة مخاطر منخفضة ومعدلات إنفاق عالية واستخدمات متكررة، لذلك تصدر بمبالغ أكثر من المبالغ التي تصدر بها البطاقات العادية، كما أن هذا النوع من البطاقات يعطي حامله وضعا مميزا وخدمات إضافية مثل :

- التأمين ضد الحوادث
- الاستفادة من الاستشارات الطبية
- الحصول على بطاقات بديلة في حالة الطوارئ أو الضياع
- الحصول على مساعدات وخدمات عالمية.
- أسبقية تقديم تخفيضات في الفنادق والمطاعم وشركات الطيران...الخ

أنواع البطاقات حسب نوعية الاستخدام:

بطاقات تستخدم في السحب النقدي وفي عملية الشراء:

وتعتبر البطاقات السابق ذكرها من هذا النوع لأنها تستخدم في عمليات السحب النقدي من الآت ATMs[1] أو فروع البنوك، وكذلك في شراء السلع والخدمات من التجار المزودين بوحدات صرفية إلكترونية أو يدوية[2].

بطاقات تستخدم في السحب النقدي فقط:

هذه البطاقات تسمح بسحب النقود عموما من أجهزة السحب الآلي للنقود[3]، كما لا يقتصر دور هذه البطاقات على السحب فقط وإنما تستخدم في السحب والإيداع النقدي أو التحويل من حساب إلى حساب أو دفع الفوائد على الرصيد.

---

[1] -ATMs : Autometed taller Machines.

[2] محمد عبد الحليم عمر – الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقة الائتمان ص .23-24

[3] - kamel CHEHRIT ; Techniques et Pratiques Bancaires et Financières ; édition grand Alger livres . p 154.

أنواع البطاقات حسب الجهةالمصدرة:

بطاقة الفيزا العالمية: وهي أكثر البطاقات انتشارا واستخداما في العالم وتقدمها منظمة الفيزا العالمية، ومقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشارك في عضوية هذه المنظمة مؤسسات مصرفية ومالية تتعاقد معهما لأجل إصدار هذه البطاقات وفق شروط وضوابط معينة، ومن أمثلة منتجات الفيزا العالمية

- بطاقة الفيزا العادية الفضية-بطاقة الفيزا الذهبية -بطاقة رجال الأعمال[1].

بطاقات الماستركارد: تأتي بعد منظمة الفيزا العالمية من حيث انتشارها واستخدام بطاقتها، مركزها الرئيسي سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، تقدم نفس الخدمات التي تقدمها منظمة الفيزا العالمية، وتتشابه إلى حد كبير في تنظيمهما وإدارتهما، كما يشارك في عضويتها مؤسسات مصرفية تتعاقد معها من أجل إصدار بطاقات الماستركارد والتي تحمل علامتها المسجلة.

بطاقات أمريكان إكسبريس: هذا النوع من البطاقات تصدره مؤسسة عالمية واحدة وهي أمريكان إكسبريس، ولا تقوم بمنح تراخيص بإصدار بطاقتها لأي مؤسسة مصرفية، حيث يقتصر اصدار هذه البطاقات على المؤسسة نفسها أو فروعها داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو في مختلف أنحاء العالم ، إلا في حالة نوع واحد من بطاقاتها وهو أمريكان إكسبريس الذهبية، على شرط أن تكون لدى البنك المصدر حساب العميل المطلوبة له البطاقة وأن يكون هذا البنك ضامن للعميل [2].

بطاقات J.C.B: وهذا النوع من البطاقات تصدره المؤسسات المصرفية والمالية العضوة في منظمة J.C.B ومقرها الرئيسي في العاصمة اليابانية طوكيو.

بطاقات داينرز كلوب الدولية: تصدر هذه المنظمة بطاقات الدفع الإلكترونية ، كما تسمح للمؤسسات المصرفية العضو في هذه الهيئة بإصدار بطاقاتها ، المقر الرئيسي لهذه المنظمة بمدينة ميفيس الأمريكية.

---

[1] جميل جرجس بخيث .المنتجات والخدمات المصرفية ،ص 34

[2] عبد الوهاب أبو سليمان – البطاقات البنكية –ص-34

بطاقات ضمان الشيك: هي بطاقات تصدرها رابطة من البنوك لضمان صرف الشيكات الصادرة منها لحاملي البطاقات، مثل بطاقات ضمان الشيكات الأوروبية.

أنواع بطاقات الدفع الدولية :

الصورة رقم (01): أهم انواع بطاقات الدفع الالكترونية

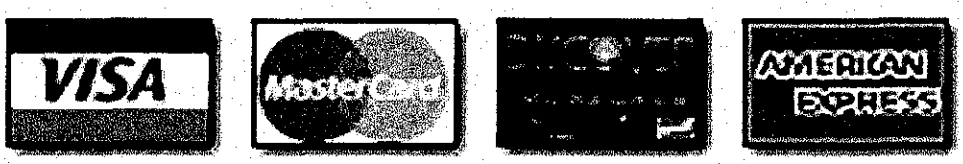

3-مصدرو البطاقات الائتمانية: الشكل التالي يبين مختلف مصدري البطاقات الائتمانية:

الشكل رقم(2-3):مصدري البطاقات المصرفية

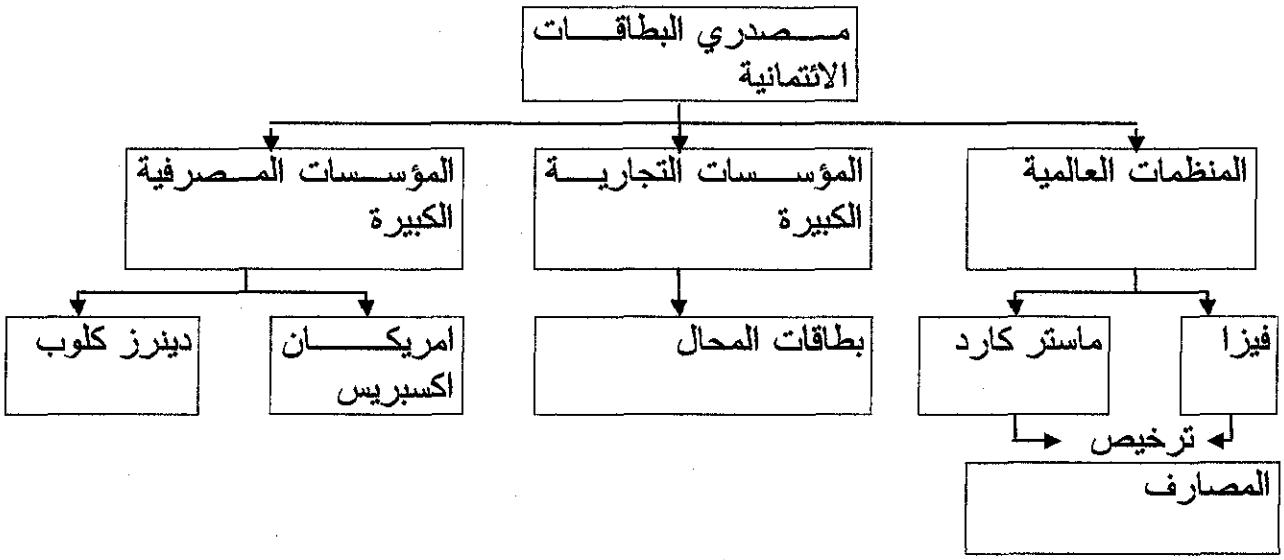

المصدر:إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية.

الجدول (2-6) يلخص اوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات الصادرة عن المحلات التجارية والبطاقات الصادرة عن المصارف والمؤسسات المالية والمنظمات العالمية[1]:

[1]- د.براهيم بختي- التجارة الالكترونية – ص 74.

الجدول (2-6): أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات المصرفية

الجهة المصدرة	اوجه الاختلاف	اوجه التشابه
المحلات التجارية	-أطراف عقد البطاقة اثنان: حامل ابطاقة والمحل - تقبل البطاقة في المحل الذي اصدرها فقط.	- وجود سقف ائتماني محدد. - طرق التسديد متشابهة.
المنظمات العالمية المالية والمصرفية	-اطراف عقد البطاقة ثلاثة: مصدروها، حاملها والتاجر. - تستخدم في الشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة.	

المصدر :ابراهيم بختي،التجارة الالكترونية.

4- أطراف التعامل في البطاقة الائتمانية:

أطراف التعامل في بطاقة الائتمان بشكل عام هم[1]:

أ- **المركز العالمي للبطاقة** كمؤسسة عالمية تتولى انشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية البنوك في جميع انحاء العالم للمشاركة في اصدارها وتسوية المستحقات المالية بينهم والقيام بدور الحكم في حل أي نزاعات تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة.

ب- **مصدر البطاقة**:وهي البنوك المنتشرة في جميع انحاء العالم حيث تتعاقد مع المركز العالمي للبطاقة بالاشتراك في عضوية اصدارها ثم الاتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجبها، والترويج للبطاقة لدى الافراد للحصول عليها ودفع مستحقات التجار على حملة البطاقات الصادرة منهم.

ت- **التاجر**: وهو اصطلاح يطلق على الشركات والمؤسسات التي يتم اتفاق المصدر معها على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن المستحق.

[1]- أ.د.عبدالهادي النجار- بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية. ص37

ث- **حملة البطاقات:** وهم الافراد الذين يوافق المصدر على طلبهم بالحصول على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التجار بمجرد تقديم البطاقة، أو سحب نقدية من آلات السحب النقدي أو البنوك وفروعها المشتركة في عضوية البطاقة ثم دفع المستحقات للبنك المصدر حسب نوع البطاقة.

ومن الناحية التعاقدية فإنه يمكن النظر إلى المركز العالمي للبطاقة والمصدر المحلي كطرف واحد لأن التزاماتهم وحقوقهم تجاه الطرفين الأخرين واحدة وبالتالي فإنه من الناحية التعاقدية يوجد ثلاث أطراف هم :

ا- التاجر

ب- مصدر البطاقة

ج- حامل البطاقة

الشكل رقم(2-4).أطراف التعامل في بطاقة الائتمان

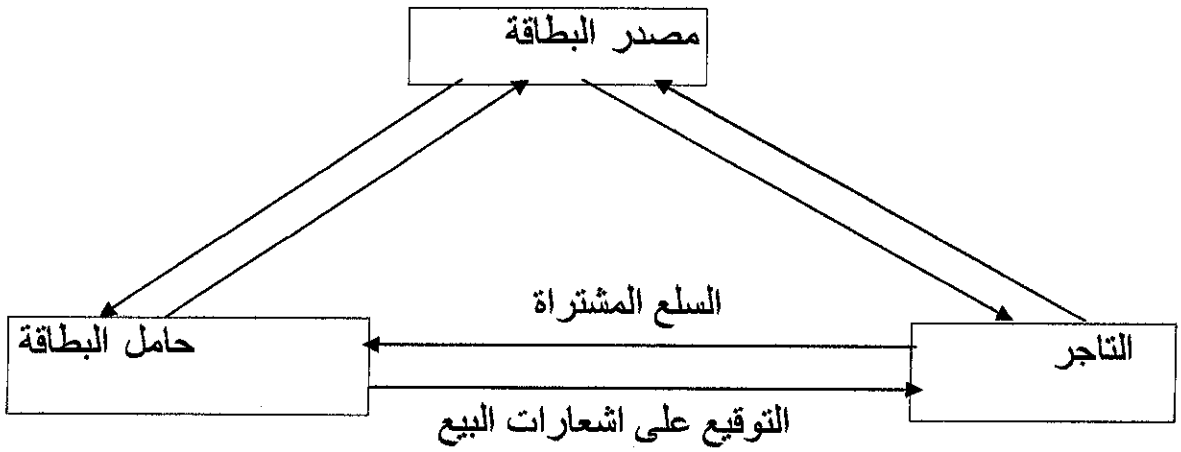

المصدر: براهيم بختي، التجارة الالكترونية.

5- تطور استخدام البطاقات الائتمانية:

توسع نطاق استخدامات البطاقة المصرفية، حيث ان الجهود تسير نحو ايجاد بطاقة موحدة متعددة الاستخدامات وعلى مستوى دولي، رغم هذا الهدف ما يزال يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمشكلة أمنية البطاقة وبعدم تجانس مستويات تكنولوجيا صناعة

البطاقات ما بين البلدان الصناعية نفسها، فضلا عن تضارب مصالح المصدرين لهذه البطاقات، مما يجعل إيجاد تجمع توافقي (mono-émeteur) فيما بينهم ليس سهلا.

الجدول (2-7) يعطي لنا صورة عن تطور هذه البطاقات خلال سنتي 2001-2002[1].

جدول رقم(2-7):عدد البطاقات البنكية في العالم سنة 2002

	عدد البطاقات (بالملايين)	الزيادة 2002-2001	الحصة السوقية 2002
فيزا	1071.80	%10.2	%60.50
ماستر كارد	590.1	%13.6	%33.30
امريكان اكسبريس	57.3	%3.8	%3.20
J-C-B	45.3	%13.8	%2.60
دينارز كلوب	8	%5.9-	%0.5
المجموع	1772.5	%11.10	%100

. المصدر:Nilson report 2003

ففي فرنسا وحدها والتي تعد رائدة في هذا المجال بلغ عدد البطاقات المصرفية البرغوثية 45.5 مليون سنة 2002، منها 41.5 مليون بطاقة مصرفية دولية ومن ضمن كل عشر فرنسيين (اكبر من 18 سنة) يمتلك كل ثمانية منهم بطاقة مصرفية أي 80%. منها حوالي 91% بطاقات دولية.

المطلب الثاني: النقود الالكترونية

1- تعريف النقود الالكترونية: تعرف النقود الالكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية التي اعتدنا تداولها، وتكون النقود الالكترونية على عدة أشكال منها: النقود الالكترونية المبرمجة، المحفظة الالكترونية، الشيكات الالكترونية والبطاقات المصرفية[2].

[1] -la monétique et les transactions éléctroniques sécurisées en BASSE-NORMANDIE :www.directmarketingmag.com/new/2004/01/01.

[2]- د-ابراهيم بختي: التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص 72.

فعند قيام المستخدم باستعمال النقود الالكترونية للشراء، يقوم المشتري باختيار السلع ومعرفة أسعارها ثم يقوم بإصدار أمر عن طريق الكمبيوتر بدفع قيمة مشترياته باستخدام العملات الالكترونية المسجلة على الحساب الخاص به، كما يمكن خلق وإدارة النقود الالكترونية بواسطة تنظيمات غير بنكية عن طريق التحويل من كمبيوتر إلى كمبيوتر[1].

فالنقد الالكتروني إذا هو عبارة عن حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذا النقد، والأصل أن إصدار هذا التقديم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة، أي أن النقد الالكتروني قائم على مبدأ الدفع المسبق.

وحتى يكتسب هذا الحامل الالكتروني صفة النقدية، يجب أن يتصف بالقبول كوسيلة دفع لدى المؤسسات، فضلا عن أداء وظائف النقد المعروفة، غير أن القوانين الحالية لا تلزم البائع أو الأفراد عموما بقبول سداد مستحقاتهم عن طريق هذا النقد، ولذلك يمكن القول بأن النقد الإلكتروني ليس نقدا كاملا ، ولعل التوسع المتنامي في التبادل الإلكتروني سيدفع الهيآت التشريعية إلى تقنين النقد الإلكتروني وفرض إلتزامية كأداة دفع عامة، وهذا ما سيعزز من التجارة الإلكترونية فعلى سبيل المثال تستعد سنغافورة لإعادة مجتمع " الإلكترونيك بسعر رسمي" بحلول عام 2008 وتخصص لذلك مبلغ 359 مليون دولار سنويا من أجل فرز وتخزين الورق النقدي الموجود في حين أن تكلفه إقامة البنية الضرورية لهذا المشروع قدرت بنحو 197 مليون دولار[2].

يمكن أن يتجسد النقد الإلكتروني في صورتين : حامل النقد الإلكتروني والذي يسمح بإجراء الدفع خاصة في المشتريات الصغيرة من احتياطي نقدي معه سلفا مجسد في بطاقة، والنقد الافتراضي والذي يتمثل في برامج (logiciels) تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات مفتوحة مثل الإنترنت وهنا يكون الاحتياطي النقدي المعد سلفا مخزن في الكمبيوتر دون أن يكون مجسد في حامل ما كما أن هناك حامل نقد افتراضي يمكن إعادة شحنه من الكمبيوتر ، فسعى حامل النقد الإلكتروني في فرنسا من 5 إلى 12 يورو، أما

[1]-Oliver Hueber - NTIC et monnaies privées.
[2] : cybermennaie l'avenir , programme de l'OCDE sur l'avenir publie le 21 juin 2002 .www.observateurcode.org/news/fullstory.php/aid/442/cybermennaie.

في دول أخرى كالنمسا والنرويج وهولندا وإسبانيا يمنح مجانا ، وهذا في إطار تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرقمي.

2- مزايا النقود الإلكترونية:

يمكن تلخيص اهم مزايا النقود الالكترونية في النقاط التالية[1]:

- **تكلفة تداولها زهيدة :** تحويل النقود الإلكترونية (أي الرقمية) عبر الإنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية،
- **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الإنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية.
- **بسيطة و سهلة الاستخدام:** تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.

المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني هو مكافئ للشيكات الورقية التقليدية وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته إلكترونيا يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى ورقم الحساب المحمول إليه.

يعتمد تحويل الشيكات الورقية إلى شيكات رقمية على أساس الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة ، والتي أوضحت أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي، تتكلف إجراءات تشغلها حوالي 79 سنتا لكل شيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3% سنويا، وعندما أجريت دراسة عن إمكانية استخدام الشيكات الإلكترونية، إتضح أن تكلفة التشغيل للشيك يمكن أن تنخفض إلى 25 سنتا بدلا من 79 سنتا، وهو ما يحقق وفرا

[1] :د: براهيم بختي ،التجارة الإلكترونية ، مرجع سابق ص75

يزيد عن 250 مليون دولار سنويا في الو_م_أ فقط تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص[1] .

ومن هنا يمكننا التطرق إلى التوقيع الإلكتروني الذي معترف به قانونا في بعض البلدان، ليس فقط في قضايا النقد والائتمان، بل وفي مختلف المعاملات والعقود الإلكترونية، إلا أن هناك العديد من الدول بما فيها بعض الدول الصناعية لم تضع بعد تشريعا خاصا بالتوقيع الالكتروني.

الصورة رقم(2): الشيك الالكتروني

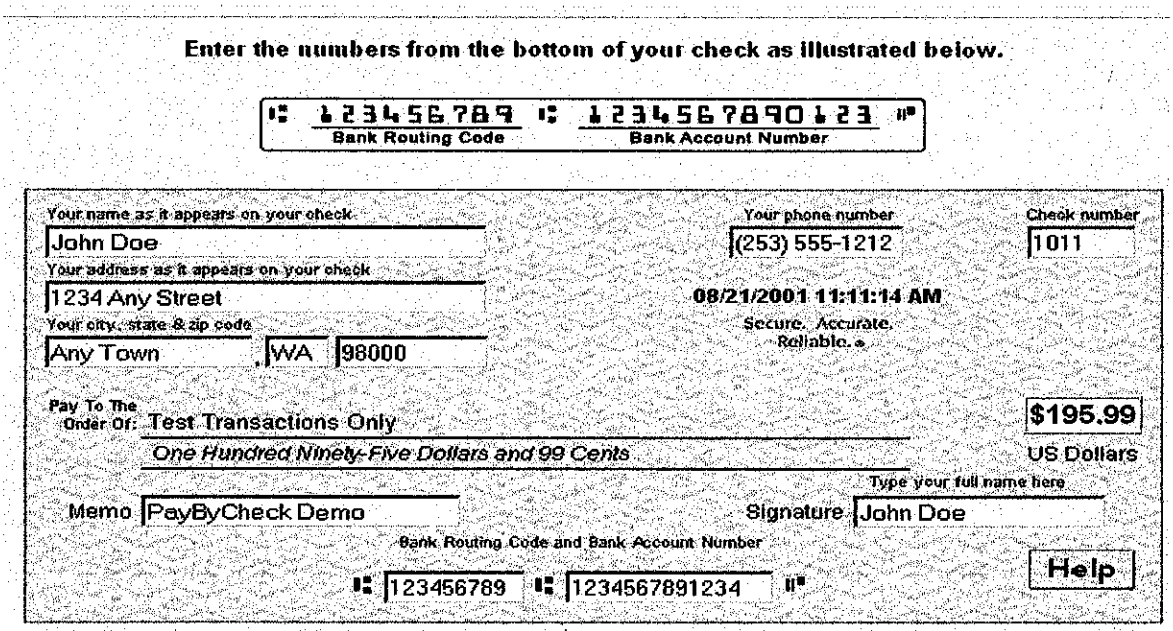

المصدر : www.paybycheck.com/demo.htm

المطلب الرابع:البطاقة الذكية

هناك تقنية أخرى تسمى بالبطاقة الذكية أو .Smart Card و هي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل

[1] بلحرش عائشة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، واقع و أفاق التجارة الإلكترونية بالجزائر-2004/2003

الأموال من المشتري إلى البائع. القدرة الاتصالية للبطاقات الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات. نسبة الخطأ للشريط المغناطيسي تصل إلى 250 لكل مليون[1] معاملة. نسبة الخطأ هي عدد الأخطاء أثناء تمرير كل معاملة. في حين أن نسبة الخطأ للبطاقات الذكية تصل إلى 100 لكل مليون معاملة. التطويرات المستمرة في تقنية المعالجات في المستقبل القريب ستخفض قيمة نسبة الخطأ بصورة مستمرة. المعالجات الموجودة في البطاقات الذكية تستطيع أن تتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع. عندما يقدم صاحب البطاقة بطاقته إلى البائع، فإن المعالج الدقيق الموجود في مسجل النقد الالكتروني للبائع يتأكد من جودة البطاقة الذكية من خلال قراءة التوقيع الرقمي المخزون في معالج البطاقة. يتم تكوين هذا التوقيع الرقمي من خلال برنامج يسمى بالخوارزمية الشفرية أو Cryptographic Algorithm.الخوارزمية الشفرية هي عبارة عن برنامج آمن يتم تخزينه في معالج البطاقة. هذا البرنامج يؤكد لمسجل النقد الالكتروني بأن البطاقة الذكية أصلية ولم يتم العبث بها أو تحويرها. ولذلك، فإن في نظام البطاقات الذكية المفتوح لتحويلات الأموال الالكترونية، فإن صاحب البطاقة لا يحتاج أن يثبت هويته من أجل البيع والشراء. فمثل الأموال المعدنية، فإن مستخدم البطاقة الذكية يستطيع أن يظل مجهولا. ولا يوجد هناك أي داع للتخويل بإجراء المعاملات من خلال خدمات اتصالية مكلفة. فعندما يستخدم صاحب البطاقة بطاقته الذكية، فإن قيمة الشراء يتم نقصها بطريقة أوتوماتيكية من بطاقة المشتري ويتم ايداع هذه القيمة في أجهزة الكترونية طرفية للبائع. ومن ثم، يستطيع البائع أن يحول ناتج عمليات البيع والشراء لليوم إلى بنكه عن طريق الوصلات التلفونية. هذا يسمح لعمليات البيع والشراء أن تتم في ثواني معدودة.

[1]- الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت: www.c4arab.com/sho wac.php

المبحث الخامس: الأدوات الحديثة لتسويق الخدمات المصرفية

المطلب الاول: أجهزة الصراف الآلي

لم تعد أجهزة الصراف الآلي مجرد وسيلة للحصول على النقود بسرعة و إيداع الأموال و تحويلها و التحقق من الرصيد النقدي فحسب بل أصبحت أيضا مزودة بحواسب تستطيع البنوك تحويلها من مجرد قنوات لتنفيذ المعاملات إلى وسائل تسويق فاعلة، إذ أن فرص التعامل الفوري بالنقد و الشراء بسهولة العديد من السلع و خدمات، مع التأمين الكامل من مظاهر الغش و السرقة أو تزوير الأوراق النقدية قد عززت علاقة المستهلك بهذه الأجهزة حيث أصبحت جزءا مهما من الحياة اليومية. لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي كبديل وظفي الصرافة في البنوك و مختلف فروعها تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة، و في الثمانينات انتقل الاهتمام من تخفيض التكاليف إلى تحقيق ميزة تنافسية، بينما كانت هذه الأجهزة جزءا لا يتجزأ من البنوك أصبحت تظهر في مختلف المتاجر و محطات الوقود و مراكز الشوق المختلفة[1].

و في التسعينات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت مرة أخرى من دور أجهزة الصراف الآلي، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصرافة الآلية قادرة على أداء وظائف تعدت مجرد صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويق جديدة، كما تغيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي مالكي أجهزة الصرف الآلي الحق في تقاضي رسوم الخدمات، مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة، كما أتاح التطور في الاتصالات إلى تطوير المنظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة الأمر الذي أدى إلى انتشارها في مختلف المواقع حتى تسهل على مستخدميها السرعة في صرف الأموال[2].

يمكن العامل الأساسي الذي يلعب دورا في تحديد الميزة التنافسية لشبكة أجهزة الصراف الآلي في تنوع وظائفها و زيادة فعاليتها، إذ يتوقع من أجهزة المستقبل أن تلعب دورا أكثر من كونها أجهزة صرف للنقود و باستطاعة البنوك جعل هذه الأجهزة مصدرا

---

[1]- ناجي معلا: اجهزة الصراف الالي الضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، عمان، سبتمبر1999، ص 79

[2] ATMs.jornal of marketing.N° 7.London. 1997.pp: 32-36.

هاما لتحقيق الأرباح إذا ما تمكنت من تبني استراتجيات تسويق مبتكرة عند كل فرصة متاحة، فقد استطاعت المؤسسات استخدام شاشات هذه الأجهزة للدعاية و الإعلان و صرف القسائم و طوابع البريد و بطاقات الهاتف.

فقد مكن انتشار استخدام آلات الصرف الآلي بإضافة قناة جديدة في توزيع تشكيلة من الخدمات المصرفية، و بذلك فقد أضافت الأجهزة ميزة تنافسية للبنوك بالمقارنة مع المؤسسات العديدة الأخرى، نظرا لأنها توفر قدرا كبيرا من المرونة في التعامل من أجل تمكين العميل من تحقيق احتياجاته في المكان و الوقت المناسبين.

المطلب الثاني: الهاتف المصرفي Phone Bank

مع تطور الخدمات المصرفية على المستوى العالمي، أنشأت البنوك خدمة " الهاتف المصرفي" لتفادي طوابير العملاء في الاستفسار عن حساباتهم أو بعض الخدمات الأخرى، حيث تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا.

لقد تعددت صور الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي للعملاء و التي يمكن اختصارها فيما يلي:

1- في ميدلانك بنك بأمريكا يتم توفير هذه الخدمة تحت اسم first direct Account يتم من خلال و من خلال الاتصالات الهاتفية بالبنك عن طريق رقم سري خاص يمكن العميل من سحب أو تحويل الأموال أو الأمر بالدفع لصالح بدائيته مثل سداد فاتورة الهاتف أو الكهرباء .....

كما يمكن الاستفسار عن جميع المعلومات التي يطلبها العميل[1].

1- في بريطانيا تم تقديم هذه الخدمة في عام 1985، حيث تعمل بواسطة شاشة متوفرة لدى العميل في منزله لها اتصال مباشر بالبنك تمكنه من معرفة كل المعلومات المتعلقة بحسابه فيما يتعلق بتحولات الأموال أو سحب الأوراق التجارية أو مختلف العمليات الأخرى.

[1]- دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية، اوراق بنك مصر البحثية.ص18

أما في عام 1987 فقد تم إضافة الخدمة الصوتية المباشرة بين العميل و البنك و تتم من خلال كمبيوتر خاص بالعميل للاتصال مباشرة مع الكمبيوتر الخاص بالبنك.

كما تطور استخدام الهاتف المصرفي من تحويل الأموال و دفع الالتزامات و إجراء العمليات المصرفية الروتينية إلى التعاقد في عقد القروض المتنوعة باستخدام تقنيات أكثر تطورا.

المطلب الثالث: النظم المصرفية المباشرة (ON LINE) مع العملاء

بدأت مجموعة من البنوك العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة (ON LINE) مع عملائها من خلال الحاسب الآلي التواجد في المنزل أو في المكتب، و من خلال هذا النظام يتمكن العميل من إجراء معظم العمليات المصرفية الروتينية مثل تحويلات الأموال من حسابه إلى حسابات أخرى، الاستفسارات عن كشف الحساب، دفع مختلف الفواتير، طلبات إيقاف الصرف و غيرها كما تمكن هذه النظم العميل من سرعة حصوله على الخدمات المطلوبة كون هذه الخدمات متاحة في أي وقت مناسب للعميل، كما يتميز هذا النظام في اتساع نطاق العمليات المالية التي يتيحها للعملاء[1].

المطلب الرابع: الانترنت المصرفي

إن نظام الانترنت القائم على البنك المنزلي نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت، يذكر أن إقامة خط على الانترنت يعتبر أرخص تكلفة من إقامة فرع للبنك، كما تتعدد أشكاله فيما يلي[2]:

- شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية
- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم
- تقديم طرق دفع العملاء بالكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا
- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات) للعملاء.

---

[1]- دكتور زيدان محمد- مذكرة لنيل شهادة الدكتراء- ص89

[2]-د.زيدان محمد، نفس المرجع السابق، ص90.

الخـــاتمة:

تعتبر البنوك الالكترونية من اهم ملامح العصر الحديث الذي يعتمد على اســتخدام الحواسيب االية والانترنت، وإتساع رقعة المبادلات والمعاملات ما بين البنوك لتتعد بذلك الحدود الاقليمية الى الحدود العالمية، وساهم انتشار استخدام النقود الالكترونية في سهولة وسرعة تسوية المدفوعات النقدية مما ينعكس بالتاكيد على انتشار التجارة الالكترونية.

رغم المزايا والفرص التي منحتها وسائل الدفع الالكترونية للعملاء والبنوك علـــى حـــد السواء فإنها فاقمت المخاطر المصرفية التقليدية كالتهرب الضريبي وغسيل الاموال، حيث ان القوانين الحالية لم تستوعب هذه التطورات.

فمن خلال هذا الفصل حاولنا اعطاء صورة عناهم الانعكاسات الناشـــئة علـــى نـــشاطات البنوك من جراء استخدام وإستغلال تكنولوجيا المعلومات في تحليل البيانـــات وتوســـيع النشاطات، وكذا استحداث نتجات بنكية جديدة إلكترونية.

الفصل الثالث:

تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية

مقدمـــــة:

إن واقع النظام المصرفي الجزائري مليء بالمشاكل المعقدة والتي تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره وحاجزا في وجه الاستثمار، نظرا للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الاداء، حتى وإن تعلق الامر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيآت المالية وتنسق العمل بينها، فهذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع مثل النقود الالكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الانترنت.

بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وانظمة مستوردة غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل بطاقة الدفع المقدم لخدمات الهاتف، وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك).

كما ان الانترنت في الوقت الحالي أصبحت ملازمة لجميع الانشطة التجارية الدولية، بفضل الاتصال المباشر مع العملاء والشركاء الشيء الذي يفرض على البنوك الجزائرية ديناميكية أكبر في مجال المنافسة، بالاعتماد على المعرفة بتكنولوجيات التسويق عبر الانترنت، فهذه الطريقة في تقديم الخدمة هي أولا: فرصة تسويقية تسمح بإنشاء علاقة جواريه تمكن من الوصول الى عميل لم يكن ممكن بالاستطاعة الوصول اليه فيما سبق، ثانيا: هي فرصة تجارية تمكن المؤسسات البنكية من البروز بإعطائها قيمة لشبكاتها التجارية.

فمن خلال هذا الفصل نحاول إعطاء لمحة عن تاريخ وواقع الانترنت في الجزائر بصفة عامة ، والوقوف على اهم المشاريع التي تعمل على تطويرها وتوسيعها، وعن مدى استغلال النظام المصرفي الجزائري لها، وتطرقنا لمشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية والنظام الجزائري للمقاصة عن بعد، والى تطور التجارة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات اعتمادها ومدى استفادة الاقتصاد الوطني منها.

المبحث الاول: لمحة عن الانترنت في الجزائر:

دخلت الجزائر مجال الانترنت سنة 1991 عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين لـ(UNIX)[1] ، ومن خلال ارتباطها بشبكة الانترنت عام 1994 عن طريق مركز البحث والاعلام العلمي والتقني(CERIST)[2]، الذي أنشئ في شهر مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت من مهامه الأساسية آنذاك هي العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات اقليمية ودولية.

كما عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق ايطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 KO) وهي سرعة جد ضعيفة، وقد تم ذلك في اطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى بـ (RINAF)[3]، وتكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال افريقيا[4].

وفي سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وتم في نهاية 1998 ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 1 ميغابايت في الثانية(Mega Bytes) وفي شهر

---

[1] - نعمون وهاب، النظم المعصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتجية البنوك، الملتقى الوطني الأول – جامعة الشلف-2004.
[2]-CERIST:Centre de Recherche et d'Information Scientifique et technique.
[3]-RINAF: Réseau d'Information Africain
[4] -د.بختي ابراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث لجامعة ورقلة، العدد الاول، 2002، ص7.

مارس 1999 أصبحت قدرة الانترنت في الجزائر بقوة 02 ميغابايت في الثانيـــة، وتم إنشاء أكثر من 30 خط هاتفي جديد من خلال نقاط الوصول التابعـــة للمركـــز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن (الجزائر العاصمة، سطيف، ورقلة، وهران، تلمسان....)، والمربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة.

فقد قدر عدد الهيآت المشتركة في الانترنت سنة 1996 أي بعد سنتين من دخول الانترنت للجزائر بحوالي 130 هيئة، وفي سنة 1999 قدر عدد الهيآت المشتركة في الشبكة بـــ 800 هيئة كما هو موضح في الشكل (3-1)، منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى كما هو موضح في الشكل(3-2)، وفي نفس السنة أي ســـنة 1999 كـــان لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني حوالي 3500 مشترك[1].

الشكل(3-1): عدد الهيآت المشتركة في الانترنت-الجزائر-

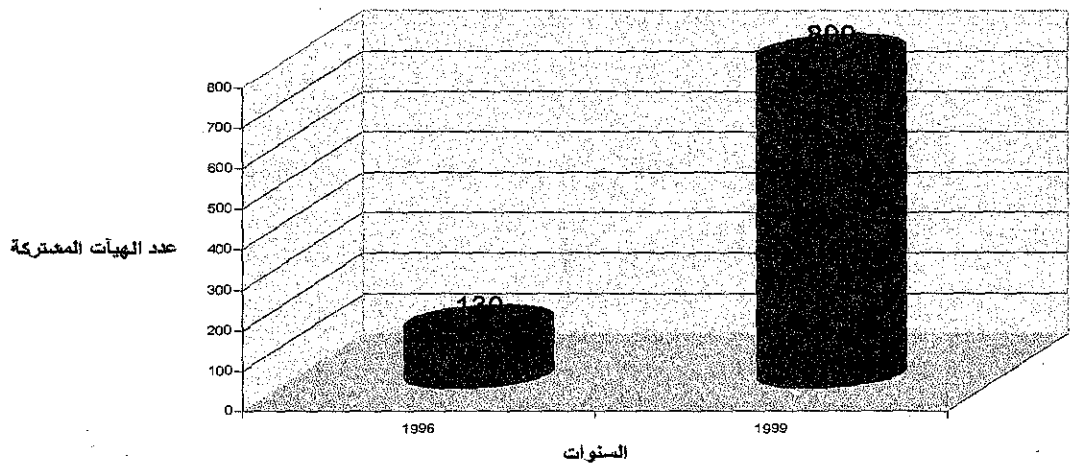

المصدر: بالاعتماد على مقالة:د.براهيم بختي،الانترنت في الجزائر،مجلة الباحث لجامعة ورقلة، العـــدد الاول، سنة 2002

[1] -بختي ابراهيم، "الانترنت في الجزائر"،مجلة الباحث لجامعة ورقلة العدد الاول،مرجع سابق، ص 7

الشكل(3-2): توزيع عدد الهيآت المشتركة من كل قطاع لسنة 1999.

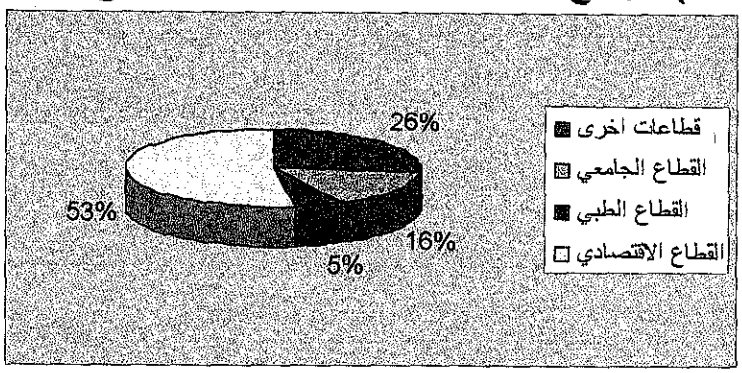

المصدر :ابراهيم بختي، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، عدد 01- 2002.

والجدول (3-1) يوضح تطور الانترنت في الفترة 1994-2000.

السنة	سرعة الارتباط	دولة الارتباط	عدد الهيآت المشتركة
1994	9.6 ko/ثـا	ايطاليا	-
1996	64 ko/ثـا	فرنسا	130 هيئة
1998	1 MB/ثـا	واشنطن	-
1999	2 MB/ثـا	-	800
2000	30 MB/ثـا	الولايات المتحدة	2000 خط

المصدر: أ.ع مصيطفى، أ.بلعور، أ.ع.عزاوي، "واقع وافاق المصارف الالكترونية في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية-جامعة ورقلة-2004، ص12.

ولأن هناك تباين كبير بين عدد المشتركين ومستعملي الانترنت في الجزائر نظرا لإنخفاض نسبة الاشتراك الفردي مقارنة مع نسبة اشتراك الهيـآت (مقـاهي الانترنت، ميدياتيك، مؤسسات...)، بسبب ارتفاع تكلفة الربط بالشبكة فإنـه يمكـن تقدير ان هناك حوالي 180 الف مستعمل للانترنت، أي حوالي 50 مستعمل لكـل اشتراك، ويمثل هذا العدد نسبة اكبر بقليل من الواحد في الالف من عدد مـستعملي الانترنت في العالم.

بعد اصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 اوت 1998[1]، والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم 307-2000 بتاريخ 14 اكتوبر 2000[2]، الذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الانترنت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميين الى جانب مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني مما زاد في عدد مستخدمي الشبكة وقد وصل عدد الرخص الممنوحة للخواص عبر القطر الوطني الى 65 رخصة[3]، حتى نهاية عام 2001.

فوجود هذه المؤسسات في سوق الانترنت سوف يحسن من خدمات الوصول الى الشبكة، ويساهم في تقديم أسعار تنافسية للاشتراك في خدمات الانترنت، فقد فاق عدد المؤسسات المعتمدة للاستغلال وتقديم خدمات الانترنت 90 مزودا ما بين شركات خاصة وعامة، وهذا ما يوحي بأن الجزائر دخلت مرحلة جديدة وواعدة في مجال استخدام الانترنت.

فزيادة هذه المؤسسات وحده دون تطوير البنية التحتية للإتصالات التي تعد امرا ضروريا لتحسين خدمات الوصول للانترنت لن يأتي بالفائدة المرجوة منها، حيث تم احصاء حوالي 1.4 مليون خط هاتفي في الجزائر، أي بمعدل خط لكل 25 فرد، وهو جد بعيد عن المعدل العالمي(خط لكل 06 أفراد)، من بين هذه الخطوط المتوفرة هناك 300 الف خط عاطل[4].

ومن اجل تدارك التأخر قامت وزارة البريد والمواصلات(سابقا) بتوفير خط اتصال أساسي للانترنت (back bon) من الألياف الضوئية، قدرته 34 ميغابايت/ثا، قابل للتوسعة لغاية 144 ميغابايت/ثا، لتمكن موزعي خدمات الانترنت وبعض مؤسسات الاتصال من الارتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن، فإدارة البريد والمواصلات(سابقا) شرعت في إقامة شبكة لتقديم خدمات الانترنت كموزع

---

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 04 جمادي الأولى 1419 هـ الموافق لـ26 أوت 1998، العدد 63 ص 04 انظر الملحق رقم (01).

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14 رجب 1421 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2000، العدد 60 ص 14

[3] -fournisseur d'accès Internet, 20/12/2001,http:www.postelecom.dz.provider.htm

[4] - د. براهيم بختي، الانترنت في الجزائر، مرجع سابق، ص8.

للمؤسسات والأفراد، بحيث تستهدف شبكتها كل ولايات الـوطن[1]، قـدرتها تفـوق 10000 خط، ويتوقع أن يكون لها 100000 مشترك، هذه الشبكة تتميز بـضمها لمختلف العمليات التي يوفرها الويب بالإضافة للخدمات التـي تتطلبهـا التجـارة الالكترونية[2]، وقد تم بالفعل تشييد شبكة البريد والموصلات وهي جاهزة للاستغلال دون كلمة مرور ودون اشتراك او التزام، فالتكلفة تحسب أوتوماتكيا مـع تـسعيرة الهاتف.

وقد سلك مركز البحث والاعلام العلمي والتقني نفس الطريقة لتقويـة بنيتـه التحتية، حيث بدأ في مشروع يربطه بموزعه في الولايات المتحدة الامريكية بخـط سعته تصل الى 30 ميغابايت /ثـا، وزودت المشتركين العوام بأكثر من عـشرين نقطة وصول للانترنت، و43 خط متخصص لقطاع التعليم العالي والهيآت البحثية، و48 خط متخصص لبقية القطاعات الاخرى من بينها الموزعين الخواص، ويصل عدد خطوط الهاتف المستخدمة للولوج الى الشبكة بـ 2000 خط[3] وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين في سـنة 2001 بلـغ 250000 مـستخدم، مـنهم 20000 مشترك، وقد حضر المركز نفسه لخوض غمار التجارة الالكترونية مـن خلال تنمية البرامج وبناء المواقع التجارية، أي تحضير البنية التحتية لهذا النوع من التجارة، ونذكر بأن هذا المركز هو الذي يشرف على ادارة وتسيير النطاق dz[4].

ويساهم مركز البحث والاعلام العلمي والتقني بكل ثقله في تنمية شبكة الانترنـت، ففي بداية سنة 2001 انطلق المركز وبإيعاز من الوزارة الوصية في تشييد شـبكة علمية على المستوى الوطني، يتم الولوج اليها من خلال الشبكة الدولية للمعلومات، ويطلق على الشبكة اسم الشبكة الاكاديمية للبحث"ARN" [5] ، هدفها ربـط جميـع الجامعات الجزائرية وتزويدها بحاسبات موزعة لاحتواء موقع الويب، بحيث يشتمل

---

[1] -platform d'Internet, 04/12/2001.http:www.postelecom.dz/plat.htm
[2] -service d'Internet:04/12/2001.http:www.postelecom.dz/service.htm
[3] -cerist"fait et chiffres" document de présentation – juin 2001.p 4
[4] -"domaine.dz" 18/05/1999.http://www.nic.dz
[5] -ARN: Academic Reshearch Network. http://www.arn.dz

الموقع على الابحاث العلمية والمذكرات وما يتاح لدى المؤسسة الجامعية من دوريات وكتب ومجلات علمية، أي تشكيل مكتبة افتراضية بقصد تبادل المعلومات بين الجامعات والهيآت والمراكز البحثية بالوطن، إضافة للاستعانة بهذه الشبكة في تقديم الدروس عن بعد(Télé-enseignement)، وقد ركز المركز على مساهمة الجامعات والهيآت و المراكز البحثية في بناء الشبكة الاكاديمية للبحث، ولذلك عمد لإقامة دورات تدريبية لتكوين المكونين بمساهمة هيآت من خارج الوطن للإسراع في عملية التنفيذ[1].

الصورة رقم (3): هيكل شبكة البريد و المواصلات.

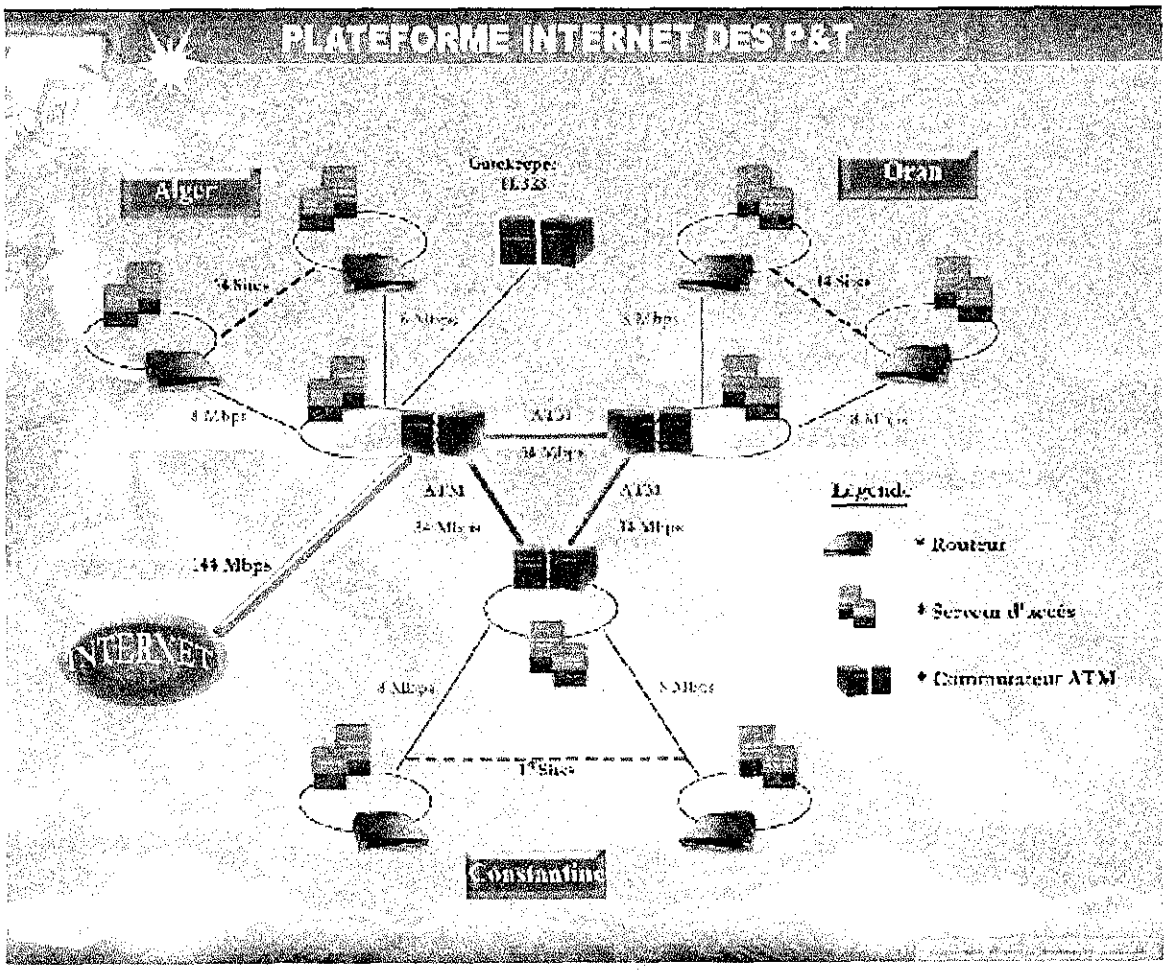

المصدر : http://www.postelecom.dz/plate.htm.

[1] - د.براهيم بختي، "الانترنت في الجزائر"، مرجع سابق، ص9.

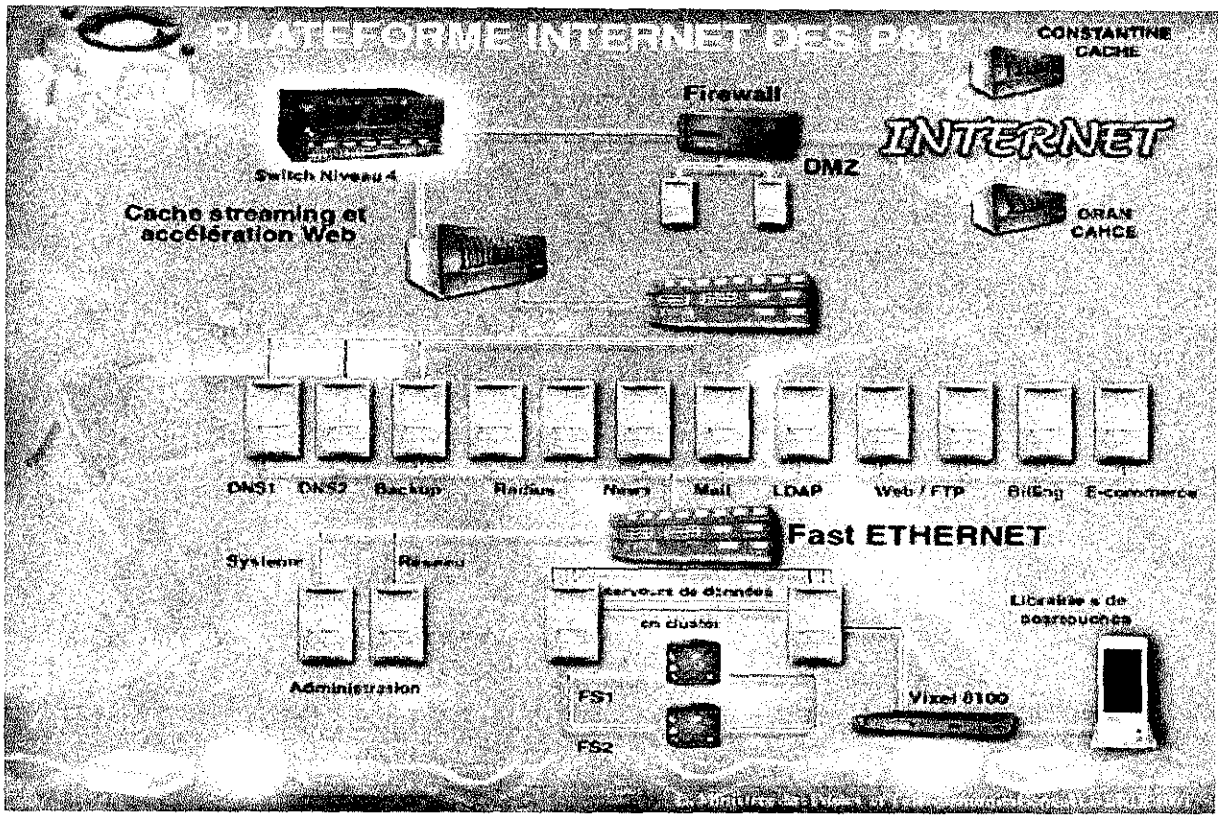

الصورة رقم (4): الخدمات التي تشتمل عليها شبكة البريد والمواصلات.

المصدر: http://www.postelecom.dz/service.htm.

مكانة الجزائر في عالم الانترنت:

من خلال دراسة أجرتها الأستاذة دليلة براهمي من جامعة وهران حول تكنولوجيات الإعلام والاتصال كشفت عن وجود تأخر كبير في الاستفادة من تكنولوجيات الانترنت، حيث تحتل المرتبة العاشرة في افريقيا من حيث انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالجزائر لا تتوفر الا على نسبة 2.4% من السكان مربوطين بشبكة الانترنت، في وقت لا يتجاوز فيه الذين يستعملون هذه التقنية 800 ألف من السكان، بمعدل 500 الف مستعمل بصفة منتظمة، في حين أن نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الانترنت التي يصل عددها إلى 4800 نادي منتشرة عبر الوطن، الأمر الذي يؤكد أن نسبة

الربط في المنازل ما زالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول الإفريقية، وترجع الباحثة هذا النقص إلى عدد كبير من العوامل أهمها[1]:

- غياب شبه تام لثقافة نشر التكنولوجيا.
- النقص الواضح في الخطوط الهاتفية، حيث أن الجزائر لا تـوفر إلا سـتة خطوط هاتفية لكل 100 نسمة في الوقت الذي يصل فيه هذا الرقم الـى 90 خطا لكل 100 مواطن في الدول المتقدمة تكنولوجيا.
- ضعف مستوى التأهيل لدى السكان، اذ ان عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل الى 17.5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفـوق فيـه عـدد المؤهلين لإستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري.
- ارتفاع اسعار التجهيزات المستعملة مقارنة بالمستوى المعيشي للفرد.

ومن حيث عدد الممونين بخدمات الانترنت تمكنت الجزائر ان تحتل مرتبة معتبـرة ضمن دول العالم كما يوضح الجدول(3-2).

[1] - جريدة الخبر اليومي، 15جوان 2005. العدد1406 .

الجدول(3-2) ترتيب مجموعة من الدول من حيث عدد الممونين بالانترنت:

الدولة	عدد الممونين
الولايات المتحدة	7800
كندا	760
استراليا	718
المملكة المتحدة	400
الجمهورية التشيكية	300
المانيا	200
جنوب افريقيا	150
ايطاليا	93
الجزائر	80
بوتوريكو	76
اليابان	73
كينيا	65
فرنسا	62
بلجيكا	61
اسبانيا	56
هولندا	52
المكسيك	51
البرازيل	50
مصر	50
تركيا	50
سويسرا	44

ملاحظة: بالنسبة للجزائر في حقيقة الامر هناك 15 مؤسسة فقط في حالة نشاط.

المصدر:أ.نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتجية البنوك، الملتقى الوطني الاول حول: المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات- جامعة الشلف - 2004، ص278.

اما من ناحية ترتيب الدول العربية من حيث عدد مستعملي الانترنت فالجزائر تحتل المرتبة الثامنة،حسب إحصائيات ديسمبر2001[1]، كما يوضح الجدول(3-3).

الجدول (3-3): ترتيب الدول العربية من حيث عدد مستعملي الانترنت.

المرتبة	البلد	عدد المستعملين	نسبة المستعملين إلى عدد السكان%
1	الإمارات العربية	900000	36.79
2	مصر	600000	0.85
3	السعودية	570000	2.5
4	المغرب	400000	1.28
5	تونس	400000	4.08
6	لبنان	300000	8.38
7	الكويت	200000	9.47
8	الجزائر	180000	0.57
9	البحرين	140200	30.36
10	عمان	120000	4.42
11	قطر	75000	9.75
12	فلسطين	60000	–
13	سورية	60000	0.35
14	السودان	56000	0.15
15	ليبيا	20000	0.24
16	اليمن	17000	0.09
17	العراق	12500	0.05

المصدر: امين نهاري تالت، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 6- 2004 .

[1] - د.امين نهاري تالت، can E-Commerce be considered as accelerator of development؟ -مجلة العلوم الانسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة- العدد 06/جوان 2004.ص12.

المبحث الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر

منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والمصرفي، والعصرنة وان كانت لا تمثل الا جزءا من اصلاح شامل لهذا القطاع الحساس الذي يمكن وصفه بعجلة الاقتصاد، الا انها تعتبر ابرز جوانبه واكثرها حيوية، خاصة ونحن مقبلون على اندماج فعلي في الحركية الاقتصادية الدولية[1].

ومن ناحية اخرى ينصرف مدلول العصرنة الى ادخال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، مع ما يتطلب ذلك من عصرنة كل من انظمة الدفع والسحب والائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشوف الحسابات) والتنظيم الداخلي للمصرف.

وقد قامت الجزائر بإنجاز مشروع شبكة متخصصة ما بين البنوك(RIS)[2]، ولقد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات (سابقا)، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من اجل انشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الالكترونية، وجعل الاتصال بين البنوك يتم في زمن حقيقي، وهو ما يعتبر اعادة هيكلة وتطوير قطاع البنوك، وقد كلفت بهذا المشروع شركتين، الاولى برتغالية اوكلت لها مهمة دراسة المشروع وتقييم احتياجات القطاع المعني، اما الثانية فهي هولندية مكلفة بمهمة المساعدة التقنية، والمشروع يقوم على اربعة مراحل تتمثل فيما يلي[3]:

المرحلة الأولى: تتم فيها دراسة الاحتياجات المتعلقة بالخدمة ذات القيمة المضافة، كما هو الحال بالنسبة للبنوك المتطورة في العالم، هذه المرحلة انجزت في جانفي 2000.

---

[1] - د. رحيم حسين،أ. هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني الاول حول:المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص326

[2] -RIS: Réseau Interbancaires Spécialisé.

[3] - بلحرش عائشة، مذكرة ملجستير، جامعة تلمسان،2004/2003، ص184.

المرحلة الثانية: تستوجب اختبار ذو طابع تكنولوجي وتقني للشبكة، حيث يتم اختبار سهل وبسيط وبأقل تكلفة يدعى بـــ (wireless fixed acces)، وقد تـــم اختبار العملية بنجاح بين المدن الثلاث، الجزائر العاصمة، البليدة وتيزي وزو.

المرحلة الثالثة:وضع مخطط الانجاز وتكلفة المشروع لتعميمها فـــي بـــاقي ولايات الوطن.

المرحلة الرابعة: تعتمد على تنظيم وتكوين المستخدمين (موظفي البنـــوك)، حيث قرر تكوين حوالي 3400 عون لمدة اثني عشر شهرا ابتداءا من شهر مـــاي 2000. كما قررت وزارتي العدل والمالية بتكوين كبار موظفيها في ميادين التسيير المالي والبنكي، وتوسيع الشبكة مستقبلا الى خدمات التأمين، الضرائب والجمارك.

وتغطي هذه الشبكة كل التراب الوطني بحوالي 1000 موقع للربط، مجموع هذه المواقع يتميز بتمركز قوي في المراكز السكنية، وسيتم التقسيم بإنشاء مراكـــز جهوية ومركز وطني للتسيير، حيث يعتبر هذا الأخير وحدة الادارة والقيادة لهـــذه الشبكة، فقد تمت هندسة هذه الشبكة بشكل يضمن الامن في تدفق المعلومات عبـــر المحطات القاعدية المنتشرة عبر التراب الوطني، كما نجد ان عقد الربط عبارة عن انظمة ذكية تستعمل تقنيات عالية تمكنها من تجاوز جميع العقبات.

كما ان هناك مشاريع هامة في هذا الصدد هي قيد الانجاز حاليا، لعل ابرزها مشروع الحظيرة الالكترونية بسيدي عبد الله(نحو 30 كم غرب العاصمة). والـــذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الانعاش الاقتـــصادي ، وهـــو مبلـــغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع واستعجاليته، ومع ذلك فهي خطوة هامة جـــدا في الطريق الصحيح، خاصة وانه من المقرر تشييد مدن أخرى مماثلة في منـــاطق اخرى من الوطن، والهدف المنتظر من هذه الحظائر هـــو تطـــوير التكنولوجيـــات الجديدة في الإعلام والاتصال في الجزائر من خـــلال آليـــات متعـــددة، كالبحـــث

والتطوير المتخصص، التكوين، إنشاء محاضن المؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض...الخ[1].

وفي إطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الالكترونية والنقد الالكتروني تجدر الإشارة إلى الجهود القائمة، سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي من اجل تجسيد هذا المشروع، ونشير هنا إلى حالتين اولهما: تتمثل في العقد المبرم مابين شركة ساتيم والشركة الفرنسية Ingenico Data System من اجل تعميم النقد الالكتروني في البنوك الجزائرية، وكان من المقرر أن يصدر أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004[2]، أما الحالة الثانية فتتعلق باتفاق شراكة تم ما بين المجموعة الفرنسية(Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي (MAGACT Multimédia) و(Soft Engineering) ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist) لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ : الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية (AEBS) [3] ، والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو حل يهم كل المصارف الجزائرية[4].

المبحث الثالث: النظام الجزائري للمقاصة عن بعد:

في إطار مشروع عصرنة طرق معالجة مدفوعات الكتلة النقدية تم انشاء نظام جزائري للمقاصة عن بعد، وهذا ما نحاول ان نتطرق له في هذا المبحث من خلال النقاط التالية[5]:

المطلب الاول- تعريف نظام المقاصة عن بعد: هي المقاصة الآلية (telecompensation) للدفعات النقدية المتعلقة بجميع وسائل الدفع المعروفة

---

[1] - د. رحيم حسين،أ. هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مرجع سابق، ص328.

[2] -La généralisation de la monétique en Algerie prévue pour 2004.in: www.candianpress.org/english/online/full/monde/030418/mo41832Au.html.

[3] - AEBS: Algeria E-Banking Service

[4] - د. رحيم حسين،أ. هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مرجع سابق، ص329.

[5]- Centre de Pré compensation Interbancaire. Présentation du système algérien de télécompensation.04 août 2005

والمتداولة، ترتكز على مبدأين، أولا: عدم الاستخدام المادي لوسائل الدفع، ثانيا: التبادل الآلي للمعطيات الالكترونية المتعلقة بالعمليات.

المطلب الثاني: أهداف نظام المقاصة عن بعد

نظام المقاصة عن بعد للمدفوعات النقدية يقدم للبنوك المستعملة المزايا الآتية:

- تخفيض آجال تغطية القيم.
- تأمين المبادلات.
- تسهيل الإجراءات وتخفيض مخاطر الأخطاء.
- تحسين تسيير الخزانة.

المطلب الثالث: مبادئ عمل النظام الجزائري للمقاصة عن بعد

1 نظام صافي، ذو حماية ذاتية ومؤمَن:

* **نظام صافي** يحسب يوميا مقاصة الأرصدة المتعددة الأطراف لكل مساهم، التي تحول لنظام الدفع للمبالغ الكبيرة (RTGS)[1] المسير من طرف بنك الجزائر من اجل التسوية.

* **نظام ذو حماية ذاتية** بحدود عليا مسموح بها للأرصدة المتعددة الأطراف التي في حالة تجاوزها ينبه القائم بالعمليات من أجل اخذ الترتيبات اللازمة.

* **نظام مؤمَن** ضد أخطار الغش بواسطة تقنيات التشفير، وضد الأخطار العملية بوضع نظام (back-up).

2- نظام آلي وغير مادي un system automatisé et dématérialiser

فهو نظام يرتكز على تبادل المعلومات الكترونيا ويلغي المبادلات التقليدية للشيكات في حدود مبلغ معين من طرف لجنة ما بين البنوك، حدد بـ 5000.00دج، وفوق هذا المبلغ البنوك تتبادل شيكاتها بتحويل المعطيات الالكترونية والصور المعالجة (des images scannérisées)، وبعدها إرسال

[1] -RTGS: Real Time Gross Settlement System (System de règlement brut en temps Réel)

هذه القيم في المسار التقليدي بواسطة البريد السريع. ثم ترسل كل الشيكات نهائيا للوكالات البنكية مهما كانت قيمتها.

3- تسوية أرصدة المقاصة

الأرصدة المتعددة الأطراف للمقاصة تحسب داخل نظام (RTGS) في حسابات التسوية للمساهمين تبعا لمبدأ " الكل أو اللاشيء".

4- المساهمين في النظام (participants au system):

الأطراف المعنيون بالنظام هم:

- بنك الجزائر.
- البنوك التجارية ذات الشبكات الكبيرة والمحدودة.
- بريد الجزائر.
- الخزينة العمومية.

5- أشكال المساهمة (statutes de participation):

أ- **المساهم المباشر:** يجهز النظام بقاعدة مساهمة ويتحمل اتجاه المساهمين الآخرين المسؤولية التقنية والمالية لجميع العمليات التي تعبر هذه القاعدة وذلك للربط بينهم.

ب- **المساهم غير المباشر:** يستعمل قاعدة المساهم المباشر، ويتحمل المسؤولية المالية للعمليات اتجاه المساهمين الآخرين، وتبقى المسؤولية التقنية المتعلقة بالربط على عاتق المساهمين المباشرين.

6- دور مركز ما قبل المقاصة بين البنوك (C-P-I)[1]

- فتح، تشغيل وغلق النظام.
- الإشراف على توفير الاستخدام الجيد من طرف النظام المركزي لقاعدة المساهمة وشبكات الاتصال.
- الإشراف على تدخلات الصيانة الوقائية والعلاجية.

[1] -CPI: Centre Pré- compensation Interbancaire.

- القيام باختبارات منتظمة (دورية) لمخططات الاحتياط أو لاستمرارية العمل.
- التنسيق بين مساهمات الأطراف الآخذة في حالة عطب كبير لأحد مكونات نظام الإعلام الآلي أو الاتصالات، وبالتحديد تسيير المخطط الاحتياطي.

7- أدوات الدفع المعالَجَة:

أدوات الدفع التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة عن بعد هي:

- الشيكات.
- التحويلات.
- الاقتطاعات.
- الأوراق التجارية.
- عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية.

المطلب الرابع: وظائف النظام المركزي للمقاصة عن بعد[1]

للنظام المركزي للمقاصة الآلية عن بعد أربعة وظائف أساسية هي:

- تسيير المساهمة.
- تسيير المبادلات.
- مراقبة المبادلات.
- تسيير المقاصة.

1- تسيير المساهمة: النظام يسمح بتسيير نوعين من المساهمين:

- المساهمين المباشرين الذين لديهم قاعدة مساهمة مرتبطة بالنظام المركزي.
- المساهمين غير المباشرين الذين يستعملون قاعدة المساهم المباشر.

2- تسيير المبادلات:

2-1 طبيعة التدفقات المتبادلة:

- تدفقات نقدية (أوامر الدفع).
- تدفقات مالية.

[1] - لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (02)

- ملفات مصورة (صور الشيكات المعالجة ضوئيا).
- رسائل المعلومات الخاصة والعامة.
- تدفقات الخلاصة اليومية (مستحقات التسوية، ملخص لمراسلات الذهاب والإياب، وخلاصة التسوية لكل مساهم).
- التدفقات الإحصائية لكل مدة (إحصاءات المبادلات).
- التدفقات التقنية .

2-2 رسائل الذهاب (Remises aller) :

رسائل الذهاب هي ملفات ناشئة عن قاعدة المساهمة ترسل الى النظام المركزي، ترتب حسب نوع عملية الدفع، فكل عملية إرسال تكوُن سهم او ايداع فرعي لملفات العمليات المتعلقة بنفس المساهم.

2-3 رسائل الإياب (Remises retour)

رسائل الإياب هي ملفات العمليات التي أنشأها النظام المركزي حسب المساهم المرسلة إليه وحسب ونوع العملية.

2-4 التنظيم اليومي للتبادلات:

* فترة المبادلات وهي الأثناء التي يكون فيها النظام المركزي مفتوح لمعالجة المعطيات والرد عن طلبات المساهمين.

* فترة التسوية تبدأ بإرسال ملفات الارصدة المتعددة الجوانب لنظام (RTGS) من اجل التسوية، وتنتهي باستقبال إشعار إثبات التسوية .

* فترة الاستغلال حيث يتم تسجيل وتخزين وأرشفة قاعدة المعطيات وإدارتها.

3- مراقبة المبادلات:

النظام المركزي حينئذ ينفذ المعالجات والمراقبات الآتية:

- مراقبة المدخلات والتدفقات
- مراقبة وصول الرسائل، المساهمات والعمليات.
- المراقبة المالية.

في حالة وجود خطأ يلغي النظام كليا أو جزئيا الرسائل المعنية بالخطأ ويرسل محضر للمساهم الذي بعثها.

4- تسيير المقاصة:

- النظام المركزي يحسب الوضعيات الجارية للمساهمين حسب تاريخ التسوية.
- ينشئ النظام المركزي كل يوم ملف ما قبل التسوية للأرصدة و يقدمه الى (RTGS).
- عند استقبال إشعار التسوية يرسل لكل مساهم خلاصة التسوية الخاصة به.
- في حالة عدم كفاية مؤونة حساب مساهم لتغطية عملية ما عند التسوية في (RTGS) ،المقاصة لهذا اليوم تُطرح والنظام المركزي يعيد حساب المقاصة مع إقصاء العمليات الملغاة.
- إنشاء ملف جديد للأرصدة ويحوله إلى (RTGS).

الشكل(3- 3) : هندسة النظام الجزائري للمقاصة عن بعد.

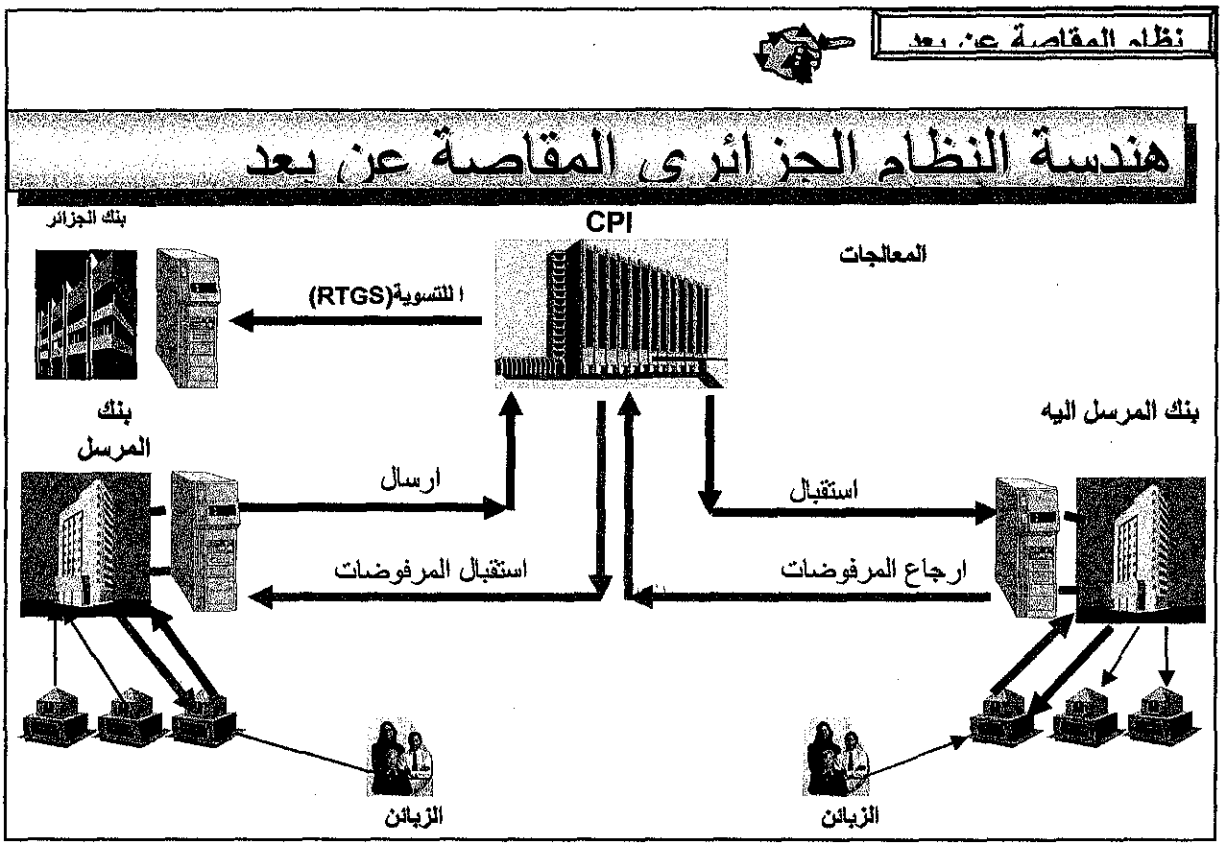

المصدر: BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL-le system de payment de masse-la télécompensation

المبحث الرابع: متطلبات عصرنة البنوك الجزائرية

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية إقليميا وعالميا، صار لزاما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والاجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خدمات الائتمان البنكي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي تبرز الاهمية البالغة للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالانتقال الى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، وهذا التكييف يتطلب اتخاذ عدة إجراءات تعتمد بالأساس على[1]:

1-مواكبة احدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.

2-تنويع الخدمات المصرفية.

3-الارتقاء بالعنصر البشري.

4-تطوير التسويق البنكي.

5-مواكبة المعايير الدولية.

6-ضرورة تفعيل دور الدولة والبنك المركزي لتطوير اداء الجهاز البنكي الجزائري.

المطلب الاول: مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي

لعل اهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من اجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والايقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين، وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك

[1] - معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي"حتمية تطوير الخدمات المصرفية" ، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 200.

الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية الى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الالي، اذ بلـغ عـددها سـنة 2002 حوالي 250 جهاز، اما بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري (الدفع الالكتروني) فحـسب المدير العام لشركة النقد الالي والعلاقات التقنية بين البنوك(ساتيم) فإنه تم الانطلاق في انجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري ، وكان من المقـرر ان تنطلق في بداية سنة 2002 بعد الفترة التجريبية بالجزائر العاصمة لمـدة ثمانيـة اشهر وتنفذ العملية على مرحلتين، الاولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم[1]، وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون القفزة المأمولة لعل من أهمها:

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي الا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية.
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية.
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفـسها فـي وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، اذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمـدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

[1] - محمد منصف تطار،النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، 2002.

- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة اقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة اخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء واجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات التجارية الأخرى.

المطلب الثاني: تنويع الخدمات المصرفية

في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، ليس فقط من البنوك الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات التجارية الأخرى، إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي والحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة ومن اهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال[1]:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- استخدام اسلوب الائتمان الايجاري.
- القروض المشتركة.
- تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيطة من مختطر تقلب اسعار الفائدة واسعار الصرف.

[1] - معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي"حتمية تطوير الخدمات المصرفية" - مرجع سابق، ص202.

- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم.
- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم وحاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء من حيث النوعية او سبل تقديم الخدمة.
- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.
- تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء.

المطلب الخامس: مواكبة المعايير الدولية

أ- **تدعيم القواعد الرأسمالية:** تحتل قضية تدعيم رؤوس الاموال في البنوك اهمية بالغة بوصفها صمام امان لمواجهة الصدمات والازمات، فضلا عن اهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقويم المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بقوة اكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك[1]، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا 8% إلا أن ادراج انواع جديدة من المخاطر يمكن ان يؤدي الى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال[2]، وفي ضوء ما تقدم فإن بنك الجزائر ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي

---

[1] - التسويق في العصر الرقمي www.dr_alotaibi.com

[2] - سيم كاراكاداج وميكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد"مقترحات لجنة بازل"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001، ص50.

خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، اذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الاوراق المالية او من خلال الاندماج.

ب- **تطوير السياسات الائتمانية:** حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة بارزة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كفاية سياسات تقييم جودة الأصول، كفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل الى 25%، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك.

ج- **الاهتمام بإدارة المخاطر:** في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الاسواق العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، اصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن ادارة المخاطر، والتي ترتكز على اربعة مراحل هي[1]:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- قدرة ادارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام معايير مناسبة وإتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ومن المعروف ان العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة بإتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

---

[1] - مقالة لـ" عبد الرحمن رمزي عداس دير مخاطر الائتمان بالبنك الاهلي التجاري، بعنوان ادارة مخاطر الائتمان عن جريدة الوطن، العدد 728، 27 ديسمبر 2002. http://www.alwatan.com

- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.
- تدريب الاطارات البنكية في هذا المجال.
- وضع السياسات والقواعد والاجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها، والعمل على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الاسواق المحلية والعالمية أو التشكيلات الادارية في البنك.

د- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: في إطار التوجه لتدعيم سلامة النظام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الازمات المصرفية بالبنوك[1] -خاصة عندما يلوح خطر حدوث عدم استقرار للنظام ناشئ من القطاع المالي- بحيث يمكن تحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر من اتخاذ الاجراءات اللازمة لإجهاض الازمة او التخفيف من حدتها.

وبهذا الخصوص يمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء خلية الانذار المبكر تتمثل فيما يلي[2]:

- توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لإتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز البنكي.
- استخدام الاساليب الاحصائية والرياضية والتي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك.

---

[1] - مقالة لـ: عبد الرحمن رمزي عداس، مرجع سابق.
[2] - معطى الله خير الدين و بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي، مرجع سابق، ص 204.

- استخلاص الدروس من الازمات السابقة التي حدثت ببعض الدول والعمل على تجنب الاخطاء التي وقعت فيها.

المطلب السادس: تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري:

يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقصاد الجزائري، لذا فإنه لا يمكن إهمال الدور الذي يمكن ان تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الاطار ينبغي القيام بما يلي:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي من خلال:

أ- الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي يهدف لضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية.

ب- سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة الإشراف على التوثيق الالكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وعملائها.

- تطوير الدور الرقابي والإشراف للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة "تقديم منتجات بنكية مستحدثة"، بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997.
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك.
- تبني انظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي " un service d'intelligence économique" الهدف منها هوجمع المعلومات داخليا وخارجيا ومعالجتها من

أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك، وبذلك تصبح البنوك الجزائرية مستحدثة بإستمرار، وتسير الى جنب منافسيها وليس وراءهم.

المبحث الخامس: تطور التجارة الالكترونية في الجزائر

إن تطور التجارة الإلكترونية مرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات ، سواء تلك التابعة للقطاع العام أو التابعة للقطاع الخاص و بما توفره أيضا من بنى تحتية تخص الاتصالات و القوانين و اللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية على أحسن وجه.

فلا تتميز التجارة الالكترونية في الجزائر عن نظيراتها بالعالم من حيث خصائصها لكنها تختلف من حيث درجة تطورها، فرغم النمو السريع الذي تشهده الساحة الجزائرية في مجال استخدام شبكة الانترنت، فمن مقدم خدمة وحيد قفز عدد مقدمي الخدمة الى 50 مؤسسة معتمدة بعد عامين من فتح قطاع الانترنت، و20000 مشترك بالانترنت وتقريبا 300000 مستخدم للشبكة حاليا، وتشير بعض التوقعات الى وجود 500000 طلب للاشتراك في الشبكة[1]، ورغم تزايد عدد الشركات الجزائرية المتواجدة على الانترنت (6000 مؤسسة)، وتزايد المؤتمرات والندوات الهادفة للتعريف بأهمية الانترنت والتجارة الالكترونية، الا ان اغلبية المؤسسات الجزائرية تبقى بعيدة عن استخدام تكنولوجيا الانترنت وتطبيقاتها التجارية[2].

والجزائر كغيرها من البلدان النامية والعربية التي لا تزال تعاني من آثار الهوة الرقمية، وبالتالي لم يستفيد فيها العميل ولا الشركات من حلول التجارة الالكترونية الا بالقدر اليسير جدا.

---

[1] - مجلة المجاهد. EL Moudjahid,N°11106 du 25 avril 2001 على العنوان الالكتروني: -http:www.elmoudjahid-dz.com

[2] - بلحرش عائشة، واقع وافاق التجارة الالكترونية، مرجع سابق. ص174.

و لتستطيع الجزائر الصمود في وجه المنتجات و الخدمات الغربية و خصوصا أنه سيأتي يوم تختفي فيه الدولة الوطنية لتحل محلها دولة الخدمات ، دولة تلبية الاحتياجات، يجب على الدولة أن تحسن و تطور منتجاتها و خدماتها و تعتمد التجارة عبر الانترنت باعتبارها إبداع و تطور تكنولوجي، وتشجيع كل ما يدعو لاعتمادها.

المطلب الاول: أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

إن استخدام الانترنت في الجزائر يكاد يتوقف على المراسلات الشخصية وبعض الاهتمام لدى الأكاديميين الذين يبحثون عن الوثائق والمواد العلمية لإثراء بحوثهم، أما التجارة الالكترونية فإن هناك مجموعة من العوائق تقف حائلا أمام امكانيات تطويرها واعتمادها في بلادنا يمكن تلخيصها في العناصر التالية[1]:

- الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالاحصائيات تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي، وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى معنى ان تمارس تجارتك عن طريق الانترنت بل لا يتخيلون حتى وجودها، وهذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الالكترونية.
- إنتشار الامية بالمعنى الحديث، حيث ان مصطلح الامية في التعريفات الحديثة يعني لا يحسن استخدام الحاسوب، ذلك ان فئة كبيرة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام حاسوب وتعاملوا معه، وبالتالي لا يكون باستطاعتهم ممارسة تجارتهم عبر الانترنت الذي يرتكز على استخدام الحاسوب.
- ارتفاع تكلفة الحصول على حاسوب، وهذا أيضا يحول دون انتشار هذه التجارة التي تتطلب حاسوبا في المرتبة الاولى، وبالتالي فإنتشار الحواسيب

[1] - د.كمال رزيق و أ. مسدور فارس، "التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الالفية الثالثة، ملتقى 21-22 ماي2002، جامعة سعد دحلب- البليدة.

مرتبط أيضا بضرورة التفكير في تكلفة الحصول عليه، لا على المستوى الشخصي فقط وإنما على المستوى التجاري أيضا.

- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة.
- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن ان تفتح لهم افاق اقتصادية اوسع، مما يجعل انتشارها يكون منعدما .
- محدودية التغطية من حيث شبكة الهاتف الثابت.
- العامل اللغوي، حيث أن معظم الشركات العالمية تعمل مواقعها على الانترنت باللغة الانجليزية مما يعوق استخدامها من طرف معظم الاشخاص[1].
- ضعف مستوى التقدم التكنولوجي بسبب ضعف البنية التحتية الكافية للأعمال الالكترونية.

المطلب الثاني: المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

إن الفرص التي توفرها التكنولوجيات الحديثة تعتبر سببا في تفعيل وتحريك الاقتصاد بما يتوافق مع المعطيات الاقتصادية العالمية، وهوما يفرض على الدول العربية ومن بينها الجزائر ان يكون لها موقع على خريطة التجارة الالكترونية، ومن اجل تجسيد هذا لابد من الاعتماد على مجموعة من الاساليب التي من شأنها ان تجعل هذه التجارة تخطو خطوات الى الامام بعد ان عرفت تطورا واسعا في الدول المتقدمة، ومن بين أهم هذه المتطلبات[2]:

1- متطلبات تكنولوجية :

أ/- تبني نظم و شبكات متطورة في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية كنظام عصري قادر على توفير الاتصالات في غاية السرعة و الكفاءة و الاستجابة السريعة.

[1] -أ. أحمد باشي، واقع وأفاق التجارة الالكترونية ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 13، العدد 2-2003، العدد 26، ص82.
[2] - أ.علي خالفي، بحث حول التجارة الالكترونية وواقعها في العالم العربي، الموقع الالكتروني: www.sarambite.com.

ب/- الانفتاح في تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة فيها مع تحقيق السرعة.

جـ/- الاعتماد على مصادر الطاقة الكهربائية الكافية لتأمين العمل الإلكتروني بتحديث و تطوير قدرات التوريد و النقل و التوزيع .

2- المتطلبات الإجتماعية:

أ/- إعداد المجتمع لتقبل فكرة التجارة الإلكترونية كسبيل حديث لإتمام المعاملات التجارية و هذا من خلال البرامج عبر وسائل الإعلام و الاتصال .

ب/- اعتماد خبرات بشرية ذات كفاءة بالتكوين لرأس مال بشري متخصص .

3-المتطلبات المالية:

أ/- رفع معدل الإنفاق على البحث و التطوير لمواكبة التقدم التكنولوجي و تقليص الفجوة الموجودة بين الجزائر و دول العالم في هذا المجال ، حيث نلاحظ أن معدل الإنفاق على هذا المجال لا يتجاوز 0,2% من الناتج الإجمالي العربي في حين نجد نسبة 2 % من الناتج المحلي للدول المتقدمة .

ب/- تحديث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بدعمها لتتمكن من إستخدام التكنولوجيات الجديدة .

4- المتطلبات التشريعية:

إن المتطلبات التشريعية أهم عنصر من متطلبات التجارة الإلكترونية حيث أن توفر الإطار الشرعي لها يكسب المستهلك ثقة و إحساس بالحماية في تعامله في التجارة الإلكترونية، و توفير المتطلبات التشريعية يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة و القانون المدني و قواعد الإثبات و القوانين المتصلة بالإشهار و التوثيق، لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية و قوانين البنوك و الإئتمان و القوانين المنظمة لسوق المال و البورصة و قوانين الضرائب و الجمارك، بالإضافة إلى استحداث

التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية ، وردع الجرائم المتعلقة بالغش و النصب و الاحتيال و القرصنة المعلوماتية.

المطلب الثالث: استفادة الاقتصاد الوطني من اعتماد التجارة الالكترونية

من أهم الانعكاسات الايجابية التي ستنعكس على الاقتصاد الجزائري من جراء اعتماده على التجارة الالكترونية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

1-فتح آفاق أوسع أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تعاني من مشكل صعوبة النفاذالى اسواق عالمية نتيجة صغر حجمها وإنخفاض مواردها، وبالتالي فإن المؤسسة الصغيرة غير المعروفة حتى على المستوى المحلي يمكن لها ان تفتح آفاقا أوسع على المستوى العالمي.

2-الاستفادة من الخدمات والسلع الاجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر امكانية إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية أكبر.

3-تطوير الصادرات خارج المحروقات، حيث ان منتجات جزائرية تجد طلبا لها في السوق العالمي لكن نقص الاشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة.

4-تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني المختلفة.

5-تفادي المشاكل الادارية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات، حيث أنه يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الانترنت والدفع الالكتروني.

6-سهولة الوصول الى شريحة كبيرة من المستهلكين المحليين.

7-وبصفة عامة إعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية خاصة ونحن مقبلون على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] بلحرش عائشة، واقع وأفاق التجارة الالكترونية، مرجع سابق. ص181.

خـــاتمـــة:

ان ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في العشرية الاخيرة قلب عالم المال والاعمال رأسا على عقب، وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والـــدول النامية، وخلق متاعب كبيرة لبلدان تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

فغالبا ما تكون موارد التغيير متاحة لكـــن المقاومـــة تحـــول دون تحقيـــق الاهداف، و هذا ما ينطبق تماما على قضية الإصلاح المالي والمـــصرفي فـــي الجزائر، التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة.

وفي ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ في الحسبان التغير المستمر في أوضاع السوق وتعتمد على شبكة من الاتصالات، كما انه عليها اليوم الاندماج لخلق كيـــان مـــصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية، حيث سيساعدها الاندماج في تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة قدراتها في إقتناء التكنولوجيات المصرفية مما يزيد فـــي قدراتها على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطـــورة تعتمـــد أساســـا علـــى المعالجة الالكترونية للبيانات.

الفصل الرابع:

دراسة ميدانية حول

مدى استخدام

تكنولوجيا المعلومات

في البنوك الجزائرية

المبحث الاول :الدراسة الميدانية

المطلب الاول: موضوع الدراسة

بهدف دراسة مدى استخدام البنوك الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات، ومدى مواكبتها لعصر المعلوماتية، قمنا بدراسة ميدانية متمثلة في ملء استبيان يتكون من ثلاثة عشر استفسارا، يخص بعضه استخدام الشبكات المحلية (INTRANET) لتوضيح الارتباط بين الوكالات والمديريات، وبعضه يخص مدى استخدام ووجود الانترنت في البنوك، وفي جزء منه نحاول معرفة وضعية ونوعية البطاقات البنكية والموزعات الآلية، وفي الاخير اردنا توضيح دور انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في تسريع وتيرة عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني: العينة المقصودة

الاستبيان موجه لوكالات البنوك الجزائرية المختلفة، العامة والخاصة، وعددها 32 وكالة.

1-الاطار المكاني والزماني

الاستبيان وجه الى اثنتي عشرة وكالة بتلمسان، وستة عشر وكالة بوهران، واربع وكالات ببشار، اما الاطار الزماني فقد تم الاستبيان خلال شهر أفريل 2006.

2- البرامج المستخدمة

في عملية تحليل النتائج استخدمنا برنامج (Microsoft Excel 2003.).

3- طريقة الاستبيان

الطريقة المستعملة في ملء الاستمارة هي الاتصال المباشر بالوكالات البنكية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

1-ملكية البنوك التي شملتها الدراسة:

شملت الدراسة مجموعة مختلفة من البنوك من حيث ملكيتها، فمنها البنوك العمومية التي تمثل حصة الاسد بـــ 27 وكالة و بنسبة 85% ، وثلاثة وكالات تابعة لبنوك الخاصة بنسبة 9% ، ووكالتين تابعة لبنوك مختلطة متمثلة في بنك البركة الجزائري، الذي يشترك في رأسماله كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجمع البركة السعودي، ولقد تعمدنا هذا التباين في النسب لنعكس من خلاله التباين الموجود في مساهمة كل قطاع في تمويل الاقتصاد.

الشكل (4-1): توزيع ملكية البنوك التي شملتها الدراسة

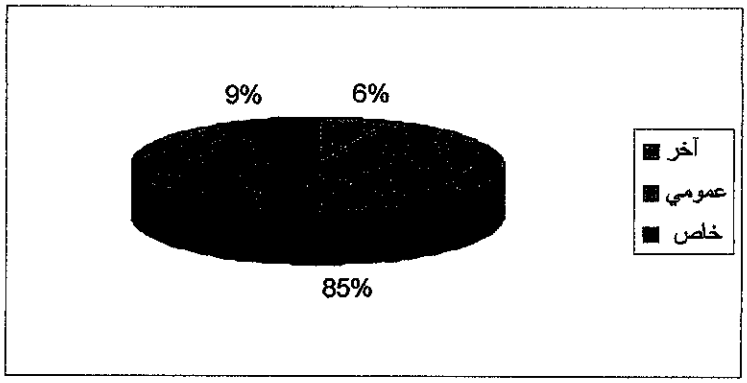

2-شبكات الربط المحلية مابين الوكالات والمديرية العامة (INTRANET):

الشبكة المحلية هي شبكة تربط مجموعة من اجهزة الحواسيب بطريقة مباشرة، ويستخدم في عملية الربط هذه انواع خاصة من النواقل، فقد كشفت الدراسة ان تسعة عشر وكالة مرتبطة بالشبكة المحلية للبنك بنسبة 59% ، و 13 وكالة غير مرتبطة بالشبكة المحلية بنسبة 41%، فشبكة الربط المحلية بين الوكالات والمديرية العامة التابعة لها تسهل تحليل البيانات ، وتسرع تسوية التحويلات المالية بين مختلف الحسابات المتواجدة في مختلف الوكالات.

الشكل (4-2):توزيع الوكالات التي لها ارتباط بالشبكة المحلية

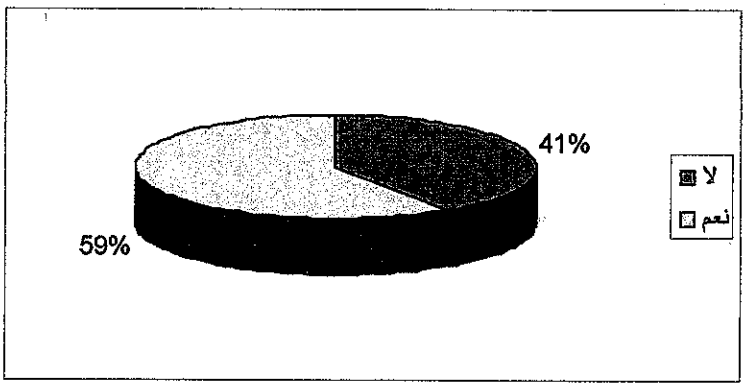

3-استخدام الوكالات للانترنت:

اظهرت الدراسة ان ثلاثة عشر وكالة ترتبط بالانترنت بنسبة 41%، مقابل تسعة عشر وكالة لا ترتبط بها بنسبة 59%، مما يوضح ان البنوك الجزائرية لا تعتمد في تقديم خدماتها على استعمال الانترنت، ويمكنها الاستغناء عنها في القيام بجميع عملياتها اليومية، وهو ما يدل على ان خدمات البنوك الجزائرية لا تزال تقليدية.

الشكل (4-3): توزيع استخدام الوكالات للانترنت.

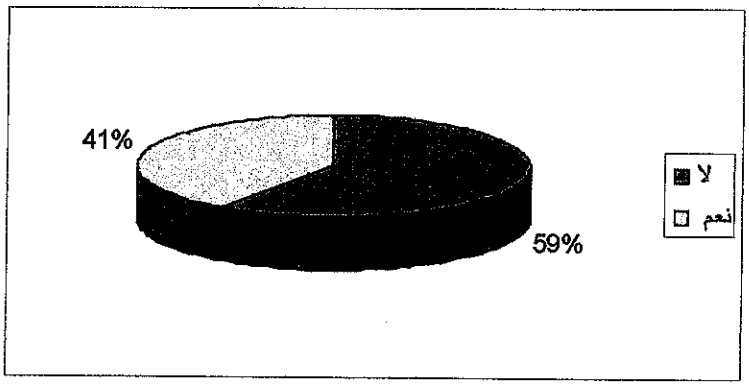

4- مزودي الوكالات البنكية بالانترنت:

من خلال سؤال وجهناه للوكالات عن مزوديهم بالانترنت، فأجابتنا اثنا عشر وكالة ان مزودهم هو (ALGERE TELECOM) بنسبة 38%، بينما عشرون وكالة لم تجيب عن السؤال بنسبة 62%.

الشكل (4-4): توزيع موزعي الوكالات البنكية بالانترنت

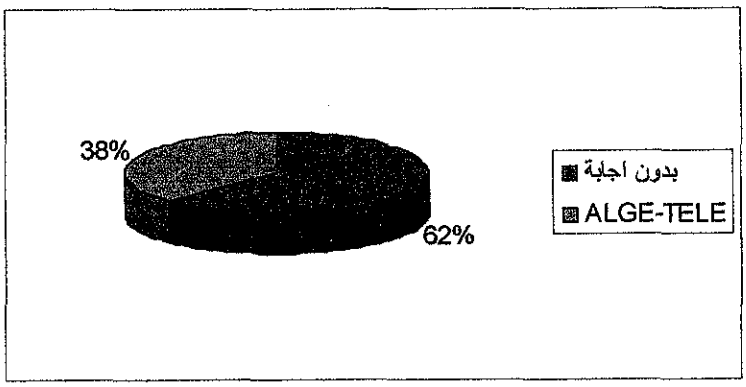

5- توظيف اطارات الاعلام الآلي في الوكالات البنكية:

اثبتت الدراسة ان ثلاثين وكالة توظف إطارات في الاعلام الآلي بنسبة 94 %، ويتواجد هؤلاء الموظفين على مستوى المديريات لا في الوكالات، وهذا ما يعكس عدم اهتمام البنوك الجزائرية بهذه الفئة من الموظفين، ووكالتين اقرت انها ليس لها اطارات في هذا التخصص بنسبة 6%.

الشكل (4-5): توزيع توظيف اطارات الاعلام الآلي في الوكالات البنكية.

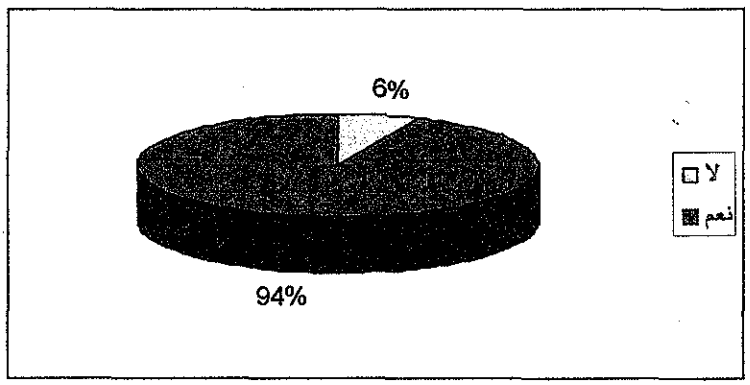

6- مستويات مختلف اطارات الاعلام الالي الموظفة في الوكالات البنكية:

لتوضيح مستويات الموظفين المخصصين في هذا الميدان من طرف البنوك الجزائرية، اتضح ان 53 % من هذه الفئة هم مهندسون، 28% تقنيون سامون، 14% تقنيون، و 5% من مستيات مختلفة.

الشكل(4-6):توزيع اطارات الاعلام الآلي الموظفة في البنوك حسب المستوى.

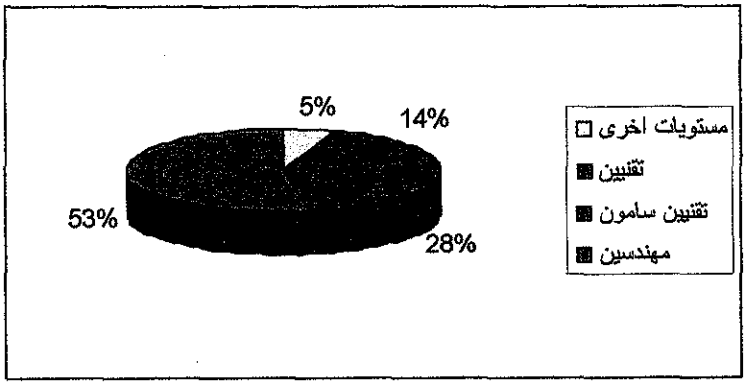

7- الوكالات التي تواجه صعوبات أثناء استخدام الانترنت:

سألنا الوكالات المعنية عما ان كانت تواجه صعوبات اثناء استخدام الانترنت، فأجابتنا ثمانية وكالات بوجود ثمة صعوبات بنسبة تقدربـ 25%، وسبعة وكالات بعدم وجود أي صعوبات وهي بنسبة 22%، بينما سبعة عشر وكالة لم تجيب عن هذا السؤال لكونها لا تستخدم الانترنت أصلا.

الشكل (4-7): توزيع الوكالات التي تواجه صعوبات اثناء استخدام الانترنت

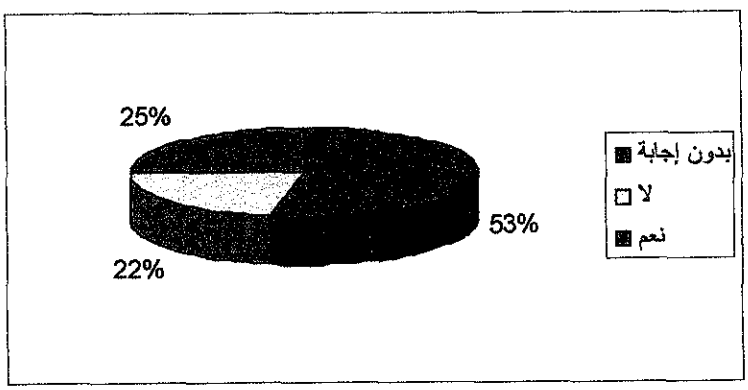

8-الصعوبات التي تواجه الوكالات اثناء استخدام الانترنت:

استفسرنا الوكالات لمعرفة ماهية الصعوبات التي يواجهونها أثناء استخدام الانترنت (الانقطاع اثناء الاستخدام، بطء ظهور الصفحات، صعوبة تصفح المواقع، صعوبة التعامل مع الويب، صعوبة الحصول،...الخ)، فكانت النسبة الكبرى من الصعوبات تتمثل في الانقطاع أثناء الاستخدام بنسبة 47%، وهذا راجع لضعف بنية الاتصال وعدم التحكم في تقنيات الاتصال بالقدر اللازم، اما الصعوبة الثانية فتمثلت في بطء ظهور الصفحات بنسبة 41%، وبقيت نسبة 12 % تعود لأسباب اخرى.

الشكل (4-8-1): الصعوبات التي تواجه الوكالات أثناء استخدام الانترنت

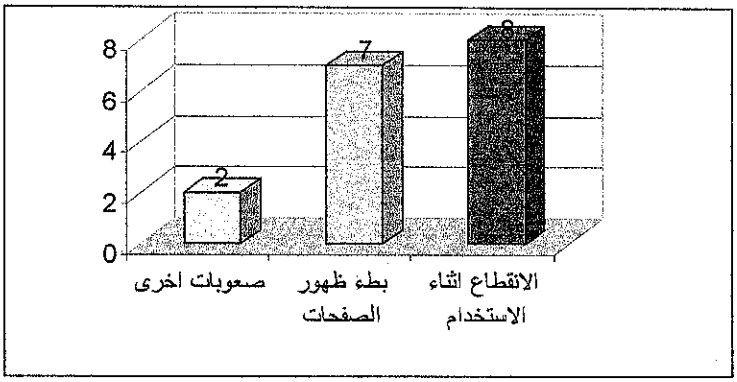

الشكل (4-8-2): توزيع مختلف الصعوبات التي تواجه الوكالات اثناء استخدام الانترنت.

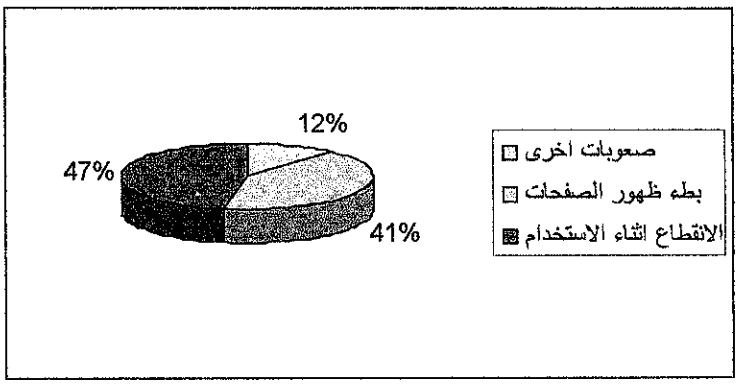

9-مواقع البنوك التابعة لها الوكالات المدروسة:

وجهنا سؤالا حاولنا من خلاله معرفة نسبة البنوك الجزائرية التي لها موقع على شبكة الانترنت (البنوك الالكترونية)، فأجابتنا واحد وثلاثون وكالة بوجود موقع للبنك التابعة له

على شبكة الانترنت بنسبة 97 %، ماعدا وكالة واحدة نفت وجود موقع لبنكها على الانترنت بنسبة 3 % .

الشكل(4-9-1): البنوك الجزائرية التي لها موقع في شبكة الانترنت.

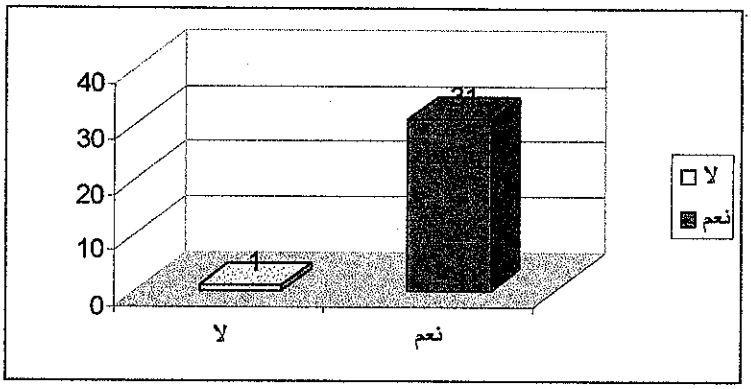

الشكل(4-9-2): توزيع البنوك الجزائرية التي لها موقع على شبكة الانترنت.

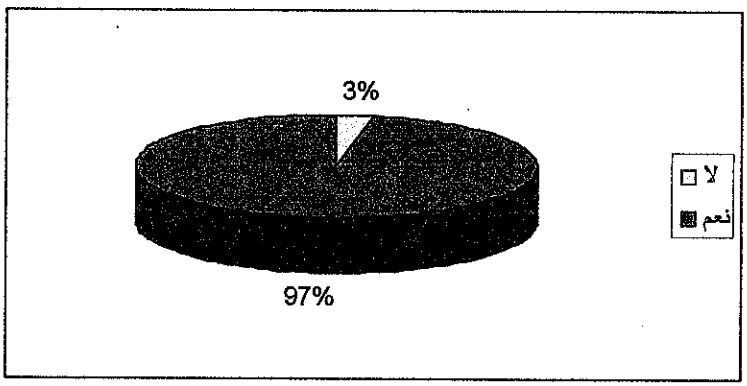

مواقع بعض البنوك الجزائرية عل شبكة الانترنت:

* بنك الفلاحة والتنمية الريفية: www.badr-bank.net
* بنك البركة: www.albaraka-bank.com
* الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: www.cnepbanque.dz
* القرض الشعبي الجزائري: www.cpa-bank.com
* البنك الوطني الجزائري: http://www.bna.com.dz
* بنك التنمية المحلية: www.bdl.dz
* يونيو بنك[1]: www.ubgroup.com.dz

[1]-kamel CHEHRIT ; Techniques et Pratiques Bancaires et Financières ; édition grand Alger livres ; 219.

ولمعرفة أي نوع من انواع البنوك الالكترونية التي تنتمي له البنوك الجزائرية، أضفنا سؤال حول الخدمات المقدمة من الاتصال بالموقع لنحدد من خلاله نسب اصناف البنوك، فوجدنا ان النسبة الغالبة 84% تتمثل في مواقع معلوماتية، او ما يمكن تسميته بصورة الحد الادنى من النشاط المصرفي الالكتروني بحيث يقوم البنك فيها بعرض وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية وتقديم معلومات حول برامجه، وبقيت نسبة 16% تمثل مواقع إتصالية، أي يسمح هذا النوع بإتصال محدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للبنك، كطلب كشف الحساب وتقديم طلب الحصول على دفتر الشيكات...الخ، ويتمثل هذا النوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر الرائد في الجزائر للبنوك العصرية. أما النوع الثالث من البنوك الالكترونية المتمثل في الموقع التنفيذي فلا وجود له في الجزائر.

الشكل (4-10): توزيع انواع مواقع البنوك الجزائرية على الشبكة

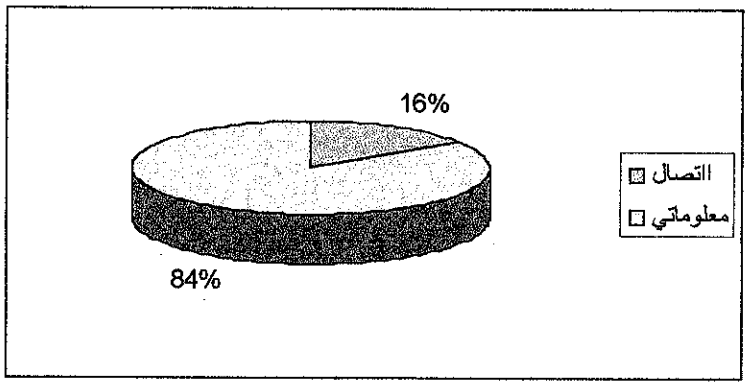

10- توفر شبكة للدفع الالكتروني والموزعات الآلية:

من خلال الدراسة إتضح ان ثلاثة وعشرون وكالة بنكية ترتبط بشبكة الدفع الالكتروني للموزعات الآلية بنسبة 72% ، بينما هناك تسعة وكالات لا ترتبط بشبكات الدفع الالكتروني بنسبة 28%.

الشكل(4-11-1): توفر شبكة الدفع الالكتروني والموزعات الآلية في الوكالات البنكية.

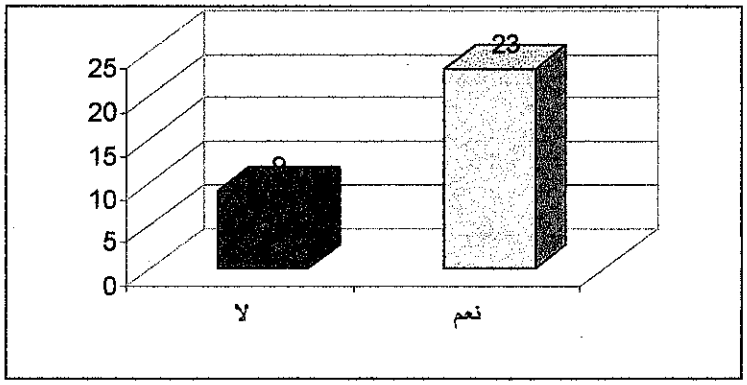

الشكل (4-11-2): توزيع توفر شبكة الدفع الالكتروني والموزعات الآلية في الوكالات البنكية.

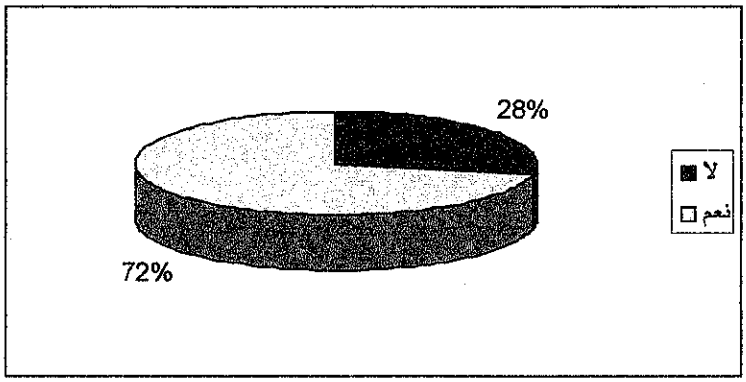

ولتوضيح الوضعية كيف ستكون في المستقبل القريب أضفنا سؤال حول ما إذا كانت هناك شبكات في طور الانجاز للدفع الالكتروني بالنسبة للوكالات التي لا تر تبط بشبكة الدفع الالكتروني للموزعات اللآلية، أجابت سبعة وكالات بنعم أي بنسبة 89% ، ووكالة واحدة أجابت بـــ (لا) أي بنسبة 11 % .

الشكل(4-12):توزيع لوكالات بنكية في طور انجاز الربط مع شبكة الدفع الالكتروني.

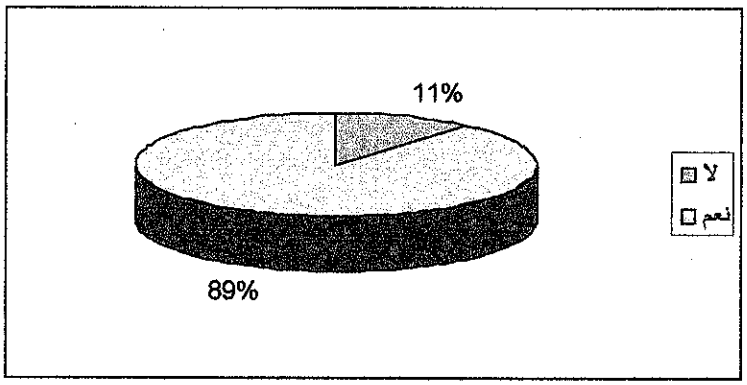

11- توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية:

اتضح من خلال الاستبيان أن 29 وكالة بنكية ترتبط بشبكة للبطاقات البنكية أي بنسبة 91 %، وثلاثة وكالات فقط لا ترتبط بشبكة للبطاقات البنكية بنسبة 9 %، وهذا ما يعكس من المفروض الاستعمال الواسع لأدوات الدفع الالكترونية في السوق الجزائرية الا ان الواقع عكس ذلك تماما.

الشكل (4-13-01): توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية.

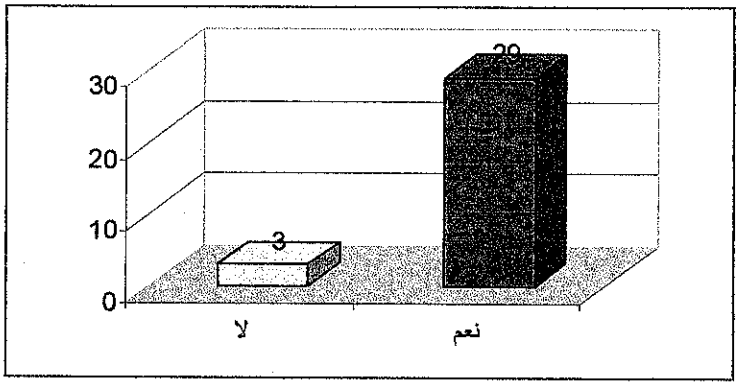

الشكل (4-13-02): توزيع توفر البنوك على شبكة للبطاقات البنكية.

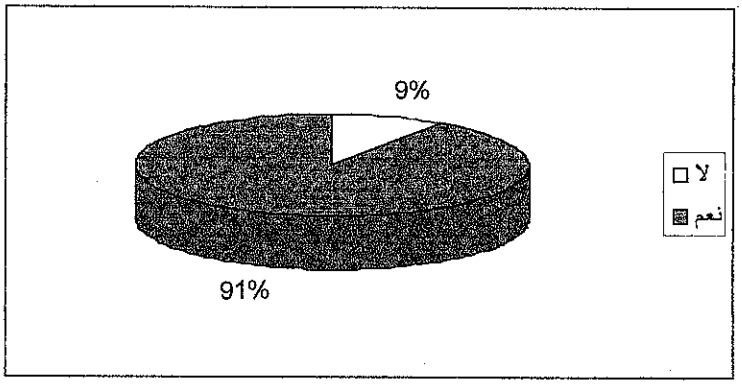

ولكي نوضح أكثر حول البطاقات البنكية أضفنا سؤال يتعلق بنوع البطاقة المصدرة لتحديد مدى استعمالاتها، فأتضح ان بطاقات السحب الفوري هي الاكثر استعمالا بنسبة 66%، وتليها البطاقات الدولية بنسبة 22%، فبطاقات الائتمان بنسبة 7% ، وهناك انواع اخرى من البطاقات بنسبة 5%.

الشكل (4-14-01): انواع البطاقات البنكية المستعملة

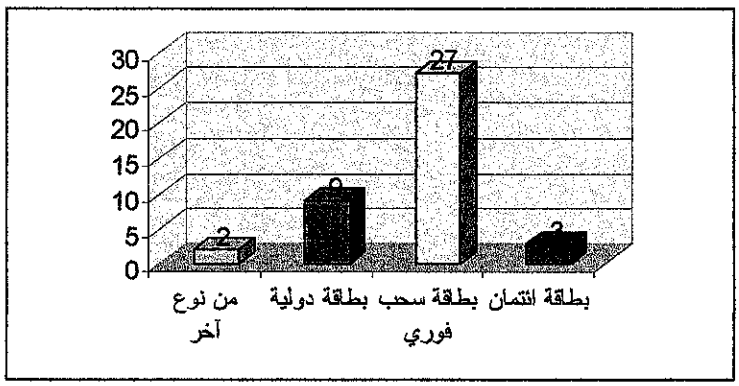

الشكل (4-14-02): توزيع انواع البطاقات البنكية المستعملة

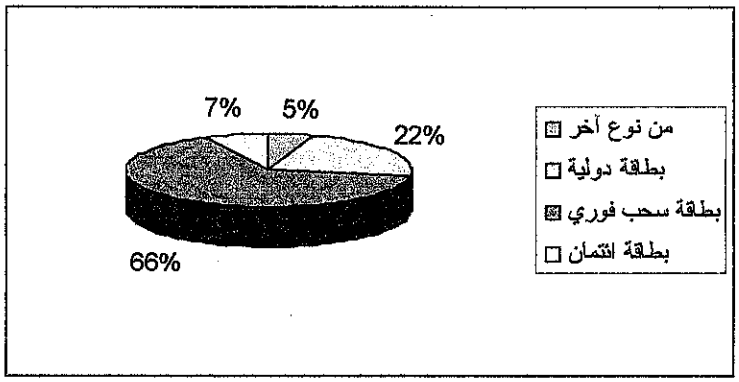

وفما يتعلق بالبطاقات الدولية أردنا تحديد نوعها لمعرفة جهة الاصدار الدولية الاكثر استعمالا في البنوك الجزائرية ، فخلصنا بنسبة 54% فيزا كارد، و38 % ماستر كارد وبقيت نسبة 8% من انواع اخرى.

الشكل (4-15-01): انواع البطاقات البنكية الدولية المستعملة

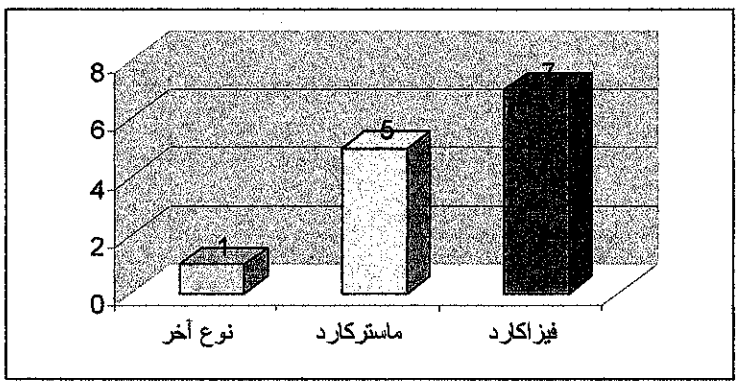

الشكل (4-15-02): توزيع انواع البطاقات البنكية الدولية المستعملة

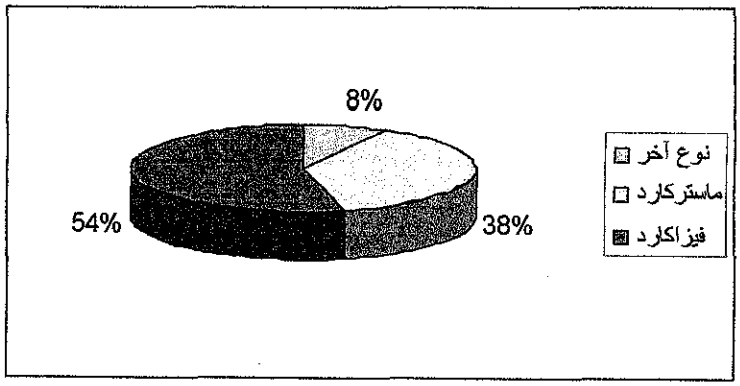

12- الوسيلة الاكثر استعمالا في عملية السحب:

لمعرفة مدى استخدام أدوات الدفع الحديثة في عمليات السحب مقارنة بالوسائل التقليدية، توصلنا الى ان عملية السحب من الشباك بواسطة الشيك التقليدي هي الاكثر استعمالا بنسبة 87%، وتحتل عملية السحب بواسطة الموزعات الآلية المرتبة الثانية بنسبة 8%، في حين تمثل عملية السحب بالبطاقات البنكية نسبة 5% من عمليات السحب.

الشكل(4-16-01): ترتيب الوسائل الاكثر استعمالا في عمليات السحب.

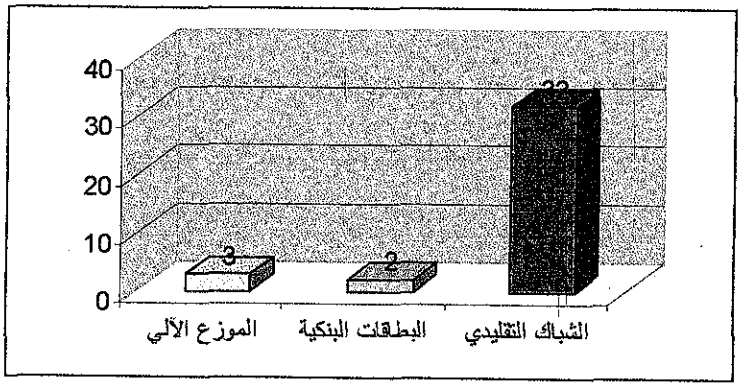

الشكل(4-16-2):توزيع الوسائل الأكثر استعمالا في عمليات السحب.

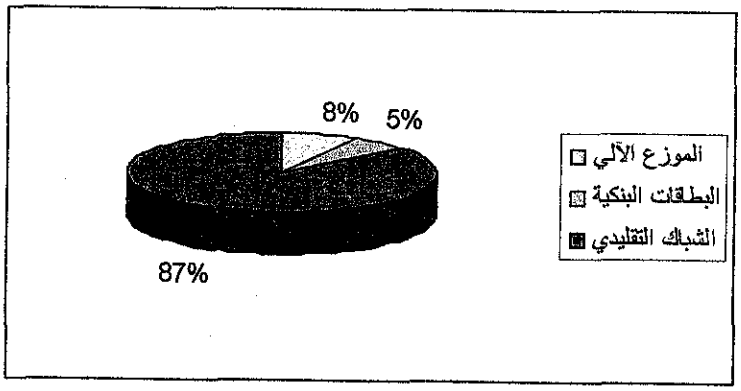

13- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودوره في تسريع وتيرة عصرنة النظام المصرفي الجزائري:

بعد ان اصبحت الاجابة على انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من عدمه مفصولا فيها، وذلك بعد ان قطعت اشواطا كبيرة وأصبحنا على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي للمنظمة، قمنا بطرح سؤال على الوكالات عما اذا كان لهذا الانضمام دور في تسريع وتيرة عصرنة النظام المصرفي الجزائري أم لا، فأجابت 84 % من الوكالات بنعم وهذا ما يدل على العلاقة الكبيرة الموجودة بين الانضمام للمنظمة وعصرنة المنظومة المصرفية.

الشكل(4-17): دور انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في تسريع عصرنة البنوك الجزائرية